

Blank paper label

217.  
1751



الرقم ١٦٤١

مجموع ضيف كسبه



# شرح نقد في المنطق وافي بكل

عبارته خاليا عن الإيجاز والاطناب

من تصانيف السيد السند المحقق

المدقق هبه الله الحيني المشهور

بشاه ميرزا ميرزا علي

قدس الله سره

س

مكتبة جامعة طهران - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	شرح فيه ثم كتب الرقم 1741
اسم المؤلف	
تاريخ	١٨٢٢
عدد الأوراق	٥٠
ملاحظات	١٧٤١

فائدة  
قال الحيني في شرح الملحة واعلم  
الكلبات لفظا شديدا لوقفه على الجوهر  
والمعنى وهو الجوهر والعرف  
فيل قبل الملحة في قول  
يقال شدي وهو كذلك

للنطق في الكلام  
حازها من احب بابي فان حنك  
كيف غدت اياما وما انقصت ما انقصت  
للنطق في الكلام  
حازها من احب بابي فان حنك  
كيف غدت اياما وما انقصت ما انقصت

من ممتلكات العمدة  
الشيخ محمد باقر  
المرادى  
المرادى



**بسم الله الرحمن الرحيم** وبه الاستعانة في التتبع  
 غاية تهذيب الكلام فتح المنطق بجملة المنعم وتضمنه بنبية النبوة المقدم محمد بن  
 قواعد الاسلام والحمد لله رب العالمين ببل السلام واصحاب المهتدين مآثر الاعتراف  
**اما بعد** فيقول الخبير الفقير هبه الله الحسني الشريف شاه ميرزا محمد بن عبد الله بن عبد الله  
 اني علفت على تهذيب المنطق والكلام بلام الله الهام التمام التمام العلامة الخبير الفهم  
 محمد الله والافاضة الدين متعود التقى زاني في داره الله تعالى بفضل الله تعالى على  
 طريق التعليل والتفهيم حواشي موصلة الى المعنى المستقيم المسمى من في ذلك كلامه  
 التتبع تهذيب لوارد الكتاب على الاولاد والاحباب فتح الله عليهم ما يربهم وشكر الله  
 عنهم مساعدهم ثم سألني بعض من اجله للاصحاب وشطر من ذري الابواب ان  
 اجعله شرحاً مزموجاً مبيناً وافح معالق ابوابه فتجاسمت ففكرت عنان العزيم  
 نحو اسعاف مؤلفهم وتوجهت بجوامع الرهمة الى النجاح ما مولاهم واقتصدت ان ضحل  
 معافذه بالتحليل من غير ايراد قال ولا فيل والترت في البيان ان لا يحتاج  
 ما تقدم الي ما تاخر لئلا يتعثر الامر على المبتدئ ويتعذر اكتفيت في الاوائل  
 محل الكلام ثم ردت في تتبع المرام ليكون البيان على طريق الافهم والله ولي التوفيق  
 والاعتصام واقول قال المصنف المحقق العلامة افاض الله عليه شايب الرحمة والكرام  
**بسم الله الرحمن الرحيم** ابتداء بالتسمية ثم التمهيد اقتضاه ما ورد عليه الكلام المحيد  
 وامتثالاً لما امر به الرسول الكريم عليه افضل صلواته واكمل تسليم حيث قال كل امر  
 ذي بال لم يبد افيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابر وكل امر ذي بال لم يبد فيه الحمد  
 فهو اجزم الحمد هو الشا بالجميل على الجميل الاختياري من نعمه او غيرها بقصد التتبع  
 ظاهر او باطن الله اسم للذات الواجب الوجود بجميع الصفات الذي هو انا  
 الهادي هي الدلالة على ما يوصل الى المطلوب **يوصل الى سوا الطريق اي**  
 الطريق التي المستقيم من قبيل اضافته **وجعلنا متعلق**

المتبع

برقيق وان امتنع تفهيم ما في خبر المصنف عليه اذ الطرف مما يوسع فيه ويكفيه راجح من  
 الفعل التتبع اي توافق الابواب الخ وهو اول مفعولي جعل خبر رقيق  
 ما في مفعولي المعنى وجعل التتبع خبر رقيق لنا والصلوة هي من الله رحمة ومن  
 الملايكه استغفار ومن العباد دعا علي من ارسلهم هدي مصدر بمعنى الرشاد  
 والمراد هاهنا الهادي والطلق عليه مبالغة هو الرسول بالافتد بالاتباع حقيقة  
 خليف ومن ارسله نور اي ذانورا واطلق عليه مبالغة متعلق  
 بقوله **الاقتداء** اذ لا يليق تعلقه بقوله يلين وهو وجد ان ما يوصل الى المطلوب  
 كما فهم والصلوة على الله هو في الاصل الاحول والمراد هاهنا بنوها شمع ونبو  
 مطلب والصلوة على اصحابه جمع صعب وهو جمع صاحب ويراد به كل من  
 راي رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين تعدوا في مدارج جمع معراج وهو المشكك  
 الصدق الصواب بالتصديق متعلق بتعدد اي تعدد السبب القصد في  
 ما لك الصواب والدين صعودا عرجوا معارج جمع معراج وهو المقام الموصل  
 الي ما هو الحق بالتحقيق يحتمل ان يكون ظرفا لعموما متعلقا بصعد او بالانبياء  
 اي صعودا معارج الحق بسبب التحقيق والاثبات وان يكون ظرفا مستقرا  
 والابواب به فيكون مفعولا لصعود او بالواسطة اي صعودا معارج الحق  
 بالتحقيق الخزم وبعد من الظروف المبينة المتقطعة عن الاضافة اي بعد الحمد  
 والصلوة وتقدري ما قبله قال بعدة فهذا اي ما هو بعد تصنيفه ان كان  
 وضعه الربا ج قبل التصنيف والكتاب المصنف ان كان بعده غاية تراه تهذيب  
 سمع الكلام والمراد اما ان هذا الكتاب كلام مهذب بان يكون المصنف معني المفعول  
 واصنافه الصنف الى الموصوف واما ان تصنيف هذا الكتاب عامه سمع الكلام بتقدير  
 مصنف في تحريره تبين علم المنطق وعلم الكلام وتقريب المرام المقصود  
 ويحتمل ان يكون عطفا على تهذيب الكلام ويكون معناه ههنا غاية تقريب

منه



المعاني الى الافهام وان يكون عطف على التخيير ومعناه غاية تهذيب الكلام في تقريب  
المفصداي سوق الدليل على اثباته من بيان المرام اي المقصود الذي هو تقريب عقائد  
الاتسلام اي العقائد المنسوبة الى الاسلام لتكون الاضافة للملابس والعقائد التي هي  
الاتسلام فتكون الاضافة ببيان جعلته بغير مبصر وموضعا لمن حاول ايراد البصر  
اي التعريف والايضاح لذي الافهام الاعلام وجعلته تذكره تذكر لمن اراد  
ان يتذكر من ذوي الافهام جمع فهم وهو العلم سيما خصوصا والسعي في الاصل معنى  
مثل فعني لا يتما لامثل وما زايده او موصوله او موصوفه وقد يحذف لافي اللفظ  
لكنه مراد وغلب استعماله بمعنى التخصيص وهو الاستثناء عن الحكم المتقدم بحكم عليه  
على وجه انه يحكم من حسن الحكم السابق وفيما بعده يجوز الرفع على كونه خبرا مبتدئا  
محذوف والجمل صلة ما اوصفه والنصب على الاستثناء والجر على الاضافة وكلمه  
ما على الاخير من زايده الولد الاعن الحري بالاكرام اسمه محمد ولذا قال سمي  
حبيب الله عليه النجيه وان لم لازال له اي الولد المذكور من التوفيق بيان لقوله  
قولهم بظام وعما اي يكون له مرام من التوفيق دايما ولازاله من التأييد  
والتقوية عصا م هو في اللغة رباط العرب وهما هنا بمعنى العاصم وهو الحافظ  
وفي التوجه الي تصنيف هذا المتن الشريف على انه التكمل والاعتماد وبه اي بانه  
في هذا الامر الاعتصام اي الارام والاستظهار رتب المصنف للمحقق كتابه  
على قسمين القسم الاول في علم المنطق والثاني في علم الكلام وقدم  
المنطق عليه لانه مقدمه موصلة اليه وقسم القسم الاول من الكتاب الى ثلثه  
اقسام مقدمه وهي هاهنا ما يتوقف عليه الشروع في المنطق على وجه البعير  
والخبرة وفوط الرعية كما شئت يواليه في اخر الكتاب ومقتضين احدهما التصور  
والاخر التصديقات ولما توقف الشروع بالبعير في المنطق على تعريفيه والشروع  
فيه من فوط الرعية على بيان فابذنه وزايده البعير على موصوفه رتب المقدمة  
على

على هذه الثلثة ولما كان بيان فابذنه الموجب لتعريفه موصولا على تقييد مطلق العلم  
وقال العلم وهو ماهية الشيء الحاصلة عند العمل بتقسيم الى تصور وتصديق لانه  
ان كان ادعانا اي قبوله واعتقاده او حكما للنسبة الناعه اي التي يصح التكون عليه  
سواء كانت ايجابيه اي ثبوتيه او سلبيه اي منفيه فتصديق فالحكم بان زيدا  
قيام وهو الاعتقاد والقبول لثبوت القيام لزيد بتصديق ايماني والحكم  
بان زيدا ليس بقيام وهو الاعتماد والقبول لثبوت القيام عن زيد بتصديق  
سلبه ولما كان التصديق ادعانا للنسبة فيتوقف على تصور المثبتين وهما  
الموصوع كزيد والمحمول كقيام ونقص النسبة وهي ربط القيام بزيد وهذه  
التصورات شرط للتصديق خارجة عنه والتصديق هو محمول الحكم على هذا  
على مذهب الحكم وهو الحق واملأه الامام فالتصديق عبارة عن مجموع  
هذه التصورات الثلثة والحكم والا اي وان لم يكن ادعانا للنسبة ايجابيه  
او سلبيه فتصور ساخر سواء كان واحدا كمتصور زيدا ومتعدد ابلان نسبة  
كزيد وقيام او مع نسبة لا تقبل تعلق الادعان كالنسبة التقييدية والاثبات  
او تقبل تعلقه لكن لم يتعلق بها كالتصورات لثلاث قبل الحكم على النسبة  
وتقتضيان اي باحد ويقتبل النسبة كل واحد من التصور والتصديق بالضرورة  
بالوجوب وببيده العقل الي الضرورة اي الضروري وهو ما لا يتوقف  
حصوله على نظر وفكر كمتصور اكراره والبرودة والتصديق بان النفي والاثبات  
لا يجتمعان ولا يفترقان كالي الاكتاب اي الكبي وهو ما يتوقف حصوله  
على نظر كمتصور الملوك والتصديق بحدوث العالم فلا بد ان يكون الكتاب من  
من الضروري وحصوله منه بالنظر والفكر وهو ملاحظ النفس وتوجهها  
والثقات نحو المعقول اي المعلوم الذي حصل له سواء كان متصورا او  
تصديقا لتحصيل المحمول التصوري كما اذا جهلنا الاثنان وارتأى تحصيله



فلا حفظ للجيران والناطق وتبينها التحصيل الاتي والتحصيل المحمبول التصديقي كما اذا  
جهلنا ان العالم حادث فلا حفظ العالم متغير وكل متغير حادث ليحصلنا العلم  
بان العالم حادث واحصر الجهل في المطلوب لا شئ له استعمال المعلوم لكن يلزم  
ان لا يكون مجهولاً من جميع الوجوه والا كان طالباً للمجهول المطلق وهو محال  
بديهم بل يكون مجهولاً بالوجه الذي تطلبه ويراد تحصيله ومعلوم ما به اخر  
يتعين به من بين المعاني عند المنعدي للتعريف والبيان يمكن التحصيل والطلب  
وقد يقع فيه اي في النظر الخطا لان بعض الفضلاء ياقض بعضهم في مقتضى  
افكارهم بل الشخص الواحد ياقض نفعه بحسب وقتين فتدبر فكره ويودي فكره  
الي التصديقي يقدم العالم ثم يفكر ويودي فكره الي التصديقي بخلاف  
العالم والفكر ان اتا تصورين والازم اجتماع التقيضين فيما حكم عليه  
فيكون احدهما كثر من خطأ فاحتمل في كتب النظري من الضروري الي قانون  
قاعده كلي يعرف بها طريق الكتاب التصوري والتصديقي من ضرورياتها  
يعتمد ذلك القانون الذهن عنه اي عن الخطا في النظر اذا استعمل وهو اي القول  
العاصم عن الخطا في النظر المنطق اذ يعرف هذا كل نظري باي طريق يكتب  
واي فكر صحيح واي فكريات كما ستعلم ان استعمل في المنطق لانه يري في المنطق  
الظاهر وهو التكلم ويعني النطق الباطني وهو ادراك المحقولات كما سيجي  
وقد تبين لك ما ذكر تعريف المنطق وفائدة فاحفظه واما موضوعه المعلوم  
التصوري او المعلوم التصديقي اذ موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه  
واحواله الذاتية له اي للاحقه لذاته كالنفس اللاهوت لذات الانسان بواستطاعته  
انسان او جنس به كادراك المحقولات للاحقه لانسان لانه ناطق او لانه خارج عن عالم  
كالنفس العارضة لان بواستطاعته ان متغير وفي بحث في المنطق اما عن احوال  
التصورات واعراضها الذاتية واما عن احوال التصديقات واعراضها الذاتية

مكون

تكون هذه المعلومات موضوعه ولكن لا مطلقاً بل من حيث انه اي ذلك المعلوم التصوري  
يوصل الي مطلوب تصوري كما يبحث عن الحق وهو الجز المتشرك كالحجوان  
وعن الفصل وهو الجز المنقسم كالناطق من حيث انها كيف يربكان في وصلان  
الي مجهول تصوري كالانسان فيسمى ذلك المعلوم التصوري الموصل الي  
المطلوب المجهول التصوري معرفة وفولاً انتشاراً لتعريف المجهول التصوري  
وشرح مفهومه ويسمى ذلك المطلوب الحاصل من ذلك المعلوم معرفة او من حيث  
ان ذلك المعلوم التصديقي يوصل الي مطلوب تصديقي كما يبحث عن القضية المنقذة  
لقولنا العالم متغير وكل متغير حادث من حيث انها كيف تولف فتصير موصلة  
الي مجهول تصديقي وهو العالم حادث فيسمى ذلك المعلوم التصديقي الموصل  
الي المطلوب التصديقي حجة ودليلاً للاحتجاج والاستدلال بهما على شئ مطلوب  
ويسمى ذلك المجهول المطلوب التصديقي الحاصل من ذلك المعلوم نتيجة ولما فرغ  
من بيان ما في المنعدي شرع في بيان المقاصد وقال هذا مباحث فصل  
التصورات وفهم على التقيضات لانه كما علمت اما شرطها او جزا  
منها واما ما كان مقدم على المشروط والكل لما كان بحث المنطقي عن المعرف والحجج  
وكيفية ترتيبها لا ييسر وهو لا يتوقف على الالفاظ فان الموصل الي التصور  
ليس لفظ المعرف بل معناه والموصل الي التصديقي ليس لفظ الجدل معناها  
لم يكن له احتياج الي الالفاظ لكن لما توفقت افاده المعاني واستعدادتها على  
الالفاظ بحث عنها وذكرها اولاً قبل الشروع في المقصود فترى بها من المقدمات  
اشعاراً الي انها ليست مقصودة بالذات في الفن ولما كان النظر في الالفاظ من حيث  
انها دالة على المعنى صدر الكلام في الالفاظ بالدلالة وهي كون الشئ بحيث يلزم من  
العلم به العلم بشئ اخر ويختص بالاستقفا في الدلالة العقلية وهي ان يحد بحسب العقل  
من غير استلزام امر اخر علاقة بين الدال والمدلول ينتقل احدهما منه اليه وهي اما

8



لفظية بان كان الدال لفظا كدلالة اللفظ المستوع من وجود الجدار على وجود اللفظ او غير  
لفظية كدلالة اللفظ على الموت كالدلالة الطبيعية وهي ان يجد العقل بواسطه الطبع  
رابطة بين الدال والمدلول وينتقل بينهما من غير ان يفتقر الى اللفظ كدلالة اللفظ  
اح على السعال فان الطبع يحدث الاول عند الثاني او غير لفظية كدلالة الحجر على  
النجاسة ونحوها وفي الدلالة الوضعية وهي ان يجد العقل بين الدال والمدلول رابطة  
ينتقل منها اليه بواسطه الوضع اي جعل الجاهل الاول الثاني وهي ايضا اما لفظية  
والفاظ الموضوعه على معانيها او غير لفظية كدلالة الدود والاربع وهي الخطوط والحق  
والضرب والاشارات على ما صنعت لها والبحوث عنها ها هنا هو الدلالة اللفظية  
الوضعية لانها المختبرة في الافادة والاستفادة وهي كون اللفظ بحيث اذا سمع او  
خيل فهم منه المعنى للعلم بالوضع وهذه الدلالة اما مطابقة او تضمن او التزام  
لان دالة اللفظ بحسب الوضع ان كان على تمام ما وضع هذه اللفظ كدلالة  
مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق الذي هو تمام ما وضع له الانسان  
وسميت مطابقة لان اللفظ مطابق لما وقع تمام ما وضع له وان كان دالة اللفظ  
بحسب الوضع على جزئية اي جز المعنى الموضوع له بشرط ملاحظة محلا في ضمن الكل كلفظ  
على الانفراد كدلالة تضمن كدلالة الانسان على الحيوان فقط او الناطق فقط  
في ضمن دلالة على الحيوان الناطق فان الانسان لا يدل على احدى الالان جز  
بمعنى الموضوع له وسميت تضمن لان الجز في ضمن المعنى الموضوع له وان كان  
دالة اللفظ بحسب الوضع على المعنى الخارج عن الموضوع له كدلالة التزام كدلالة  
كدلالة الانسان على قابل الكتابة فان دلالة عليه بواسطه انه موضوع للحيوان  
الناطق وقابل للكتابة خارج عنه وسميت التزام لان اللفظ كما اشعر ولا يدل  
الا على الخارج اللازم ولهذا لا بد في الدلالة الالتزامية من اللزوم اي امتناع الانفكاك  
بين المعنى الموضوع له وبين المعنى الخارج وهذه اللزوم ان تكون عقلا بان

يمنع

يمنع العقل تصور اللزوم وهو الموضوع له بدون اللزوم وهو الخارج بل كما تصور  
اللزوم بتصور اللزوم او يكون هذا اللزوم معقلا اي بحسب العرف بان يستع في مجري  
العادة بتصور اللزوم بدون اللزوم لعلاقة ارتباط بينهما كالحود والحام والسطر  
والحامي وان لم يستع بحسب العقل بل بتصور ان يتصور اللزوم بدون وهذا اما تفرد  
به المصنف العلامة ولم يوافق قواعد رباب الميزان ولعله اختارها هنا مذهب  
العربية ولكن لم يبعد ذلك اذ يلزم على تقدير اللزوم العقلي استقاط اكثر الدلالات  
المتعارفة مثل الكتابة والاستعارات عن غير الاعتبار ولا ريب في فهم هذه المعاني  
من الفاظ فاستقام غير مستحسن ولنا في هذا المقام من يدكر ان في تحقيق اللزوم  
لا يناسب هذه المرتبة من الافهام فليرجع من اراد الاطلاع عليه الى حواشينا على  
الشمية ويلزم مما اي التضمن والتزام المطابقة فانه كما وجد التضمن والتزام  
وجد المطابقة لان التضمن دالة اللفظ على جز الموضوع له بسبب كونه جزا له والتزام  
دلالة على الخارج اللازم له بسبب كونه لازما له فلا يتحققان بدون دالة اللفظ  
على الكل واللزوم اعني الموضوع له ولو كان ذلك اللزوم اعني تحقق المطابقة  
عند تحقق التزام تقديره وذلك فيما اذا اطلق اللفظ على اللزوم الموضوع له مجازا  
مع قرينة مانعة عن الدلالة على المعنى الموضوع له فانه وان تحقق التزام جز بالفعل  
ولم يتحقق المطابقة مع الفعل فقد تحقق تقديره اعني ان له معنى بوضع له ولو اشتمل  
فيه كان دلالة عليه مطابقة وان لم يكن جز تضمن فان الجز يلاحظه الانفراد في  
ضمن الكل وفي هذا البحث من يدقق لا يليق بهذا المصنف فليرجع الى ما هو  
الحق الحقيقي في حواشينا على الشمية ولا يلزم عكس ذلك اي الالتزام التضمن  
والالتزام المطابقة اما التضمن فليتحقق الفاظ الموضوعه للمعنى البسيط فحقق  
المطابقة ولم يتحقق التضمن اذ الجز لها حتى يدل عليه وانما الالتزام فلجواز  
الا يكون المعنى المطابق للزوم عقلي ولا عرفي كما ادعاه فحقق المطابقة ولا يتحقق



الانتم ومن هاهنا كذا عدم استلزام التضمن لجوار ان يوجد ماهية مركبة  
ليس لها ادم فيدل اللفظ على جزئها نعم والانتزام وعدم انتظام التضمن  
ايضا تحقق المعاني البسيطة التي لها ادم فيدل اللفظ عليها التام والانتظام لعدم  
تحقق جزئها ولما بين اقسام الدلالة شاع بتقيد اللفظ الموصوف اي المفرد والمركب لانه  
ان قصد كجزء اي هو اللفظ الموصوف الدلالة على جزئ المعنى اي باعني باللفظ  
وقصد منه مركب اي هذا اللفظ مركب فخل في هذا ليدان يكون اللفظ جزئيا  
او مقدر لجزئ الدلالة على المعنى ذاك المعنى جزئ المعنى المقصود به ودلالة هذا الجزئ على  
جزئ المعنى المقصود مقصودا كرام الحجاز فان الرامي يد على رامي مقصود الي  
شخص ما والحجاز يدل على الجسم المعين وجميع المعنيين معني رامي الحجاز  
وكلفظ فت فان لفظ يدل على المعنى الامر واللفظ انت المضمر فيه يدل على  
المخاطب فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزئ ملحوظ ومقدم كمنزلة الانتظام  
وما يكون له جزئ ولا يكون له دالة على معني كزيد وما يكون له جزئ دال على  
معني لكن لا يدل على الجزئ المعني المقصود كعبادة علماء فان له جزئ كعبدة العلم معني  
هو العبودية لكن لم يكن جزئ المعني المقصود به وهو الذات المتشخص للمعني  
به وما يكون له جزئ دال على جزئ المعني المقصود لكن لا يكون دالة عليه مقصود  
كالحيوان الناطق اذا كان عالما الشخص انساني فانه يقصد به كل المجموع ذكر  
الشخص الذي هو الحيوان الناطق الشخص من غير ان يكون دالة على كل الحيوان  
والناطق على معناه مقصودا اصليا وهذا المركب اما تام يجمع التكويت عليه  
اي يفيد المخاطب فايده تامة ولا ينتظر لفظا اخر كزيد قائم واضرب المركب  
التام اما مجزئ كمثل الصدق والكذب بحيث مفهومه كزيد قائم او انت لا  
تحتل الصدق والكذب كالامر والهي مثل اضرب والانتزاع واما مركب  
ناقص لا يجمع التكويت عليه بل ينتظر امرا اخر وهذا المركب الناقص

اما

اما انتزاعي يكون الجزئ الثاني فيه قيدا للاول كالحجر الناطق او غيره اي  
تقييد المركب من اسم وحرف مثل الجار والمجرور والمركب الاضافي نحو غلام زيد  
وكالمركب المرحي نحو بعلبك الصولي نحو سيبويه اذا لم يكن علما ولا اي وان  
لم يقصد جزئ من اللفظ الدلالة على جزئ المعنى المقصود ومفرد بجميع الاقسام للمعني  
المخرج عن المركب وهو اي اللفظ المفرد ان استقل اي صله ان يجزئ به وهذه  
ينفعه او مجرد دفع الدلالة بهته او وضعه اي بحركة او كناية بالجره ككلمة  
كالجنوق والصباح فان العنوق بدل بجره وصيغته على شرب الصباح  
يدل بجره على شرب الصباح وان تغير كاتتها وكنتها بما جازا ضرب  
فانه لو تغير حركته لم يدل على الزمان الماضي على احد معني من الازمنة الثلاثة  
التي هي الماضي والحال والمستقبل فهو كلمة باصطلاح المنطقيين وفعل باصطلاح  
النحاة كضرب فان الحركات والكنا التي فيه تدل على الزمان الحاضر وعل  
الاستقبال تارة اخرى واللفظ المفرد المستقل بدونها اي بدون الدلالة بهته  
على احد الازمنة الثلاثة فهو اسم كزيد وضارب والا اي وان لم يستقل وان  
لم يصلح لان يجر به وحده بل يحتاج في بيان معناه الى ضم صيغته اليه فاداه باصطلاح  
المنطقيين وحرف باصطلاح النحاة سواء صلح للاخبار مع صيغة كذا في  
قولنا زيد لا قايم او لم يصلح كفي في قولنا زيدا في الدار فان المخبر به متعلق  
الطرف وهو يدخل في الاداة عندهم الافعال الناقصة وكان واخواتها  
والروابط الاسمية كهم في قولنا زيد هو قائم فان معناها غير مستقلة  
وسيجي زيادة بناؤها وايضا ينقسم اللفظ المفرد مطلقا سواء كان اسما او كلمة  
اداة تقييد اخر الى الاعلام وغيرها فانه ان اخذ معناها اي ان كان معني  
هذا اللفظ واحدا بالحد ولم يكن له معان مختلفة فمع شخصه وتعيينه ونقلا  
اي يجب الوضع بحيث يمتنع نفس بحد من وقوع التكرار فيه فهو علم



في عرف النحاة وجرى حقيقته في عرف المنطقيين فلم قال جري حقيقته لفظاً  
 اصطلاحاً كما قال في الكلمة والاداءه لكان انشأ وان كان معناه واحداً  
 ولكن بدونه اي بدون تشخيصه وتعيينه بان لا يمتنع نفس تصور من وقوعه على  
 كثيرين فهو الكلي والكثيرون افراده وهذا الكلي متواطئ ان تفاوت افراده  
 الذهنيه والخارجيه في صدق هذا الكلي عليها وسمي متواطئاً لان افراده متوافقه  
 في معناه من التواطؤ بمعنى التوافق كالالات فان صدقته على الافراد  
 التي لم في الخارج والذهن متساوية كما سمى فان صدقته على الفرد  
 الخارج وعلى تباير الافراد المفروضة له في الذهن متساوية وهذا الكلي  
 مشكك ان تفاوتت افراده في صدق الكلي عليها وهذا التفاوت اما  
 باولييه وذلك بان يكون حصول معناه في بعض الافراد مستقوماً على  
 حصول معناه في البعض الآخر كالوجود فان حصوله في الواجب  
 قبل حصوله في الممكن او تفاوتت افراده باولييه صدق الكلي عليها  
 بان يكون في بعضها اولى ببعض كالوجود ايضا فانه في الواجب اولى  
 واشتد دأغ منه في الممكن وسمي شككاً لانه يشكك الناظر في وقوعه في الشر  
 انه من المتواطئ بناء على اشتراك الافراد فيه معي او من المشترك لفظاً  
 بناء على تفاوتها هيتها وان كثر معنى اللفظ المفرد بان يكون اللفظ معان  
 مختلفه فان وضع اللفظ لكل من تلك المعاني بطريق واحد على السواء  
 فمشترك بالنسبة الي جميع الاشتراك بين تلك المعاني ومجمل بالنسبة  
 الي كل واحد منها لما في افادته من الاحمال كالعين فانها موضوعه للنظام  
 والاداء والركبه وغيرها على السواء اي كما يكون موضوعاً لاهلها يكون  
 موضوعاً لغيرهم من غير ترجيح والا اي وان لم يكن موضوعاً لكل واحد  
 من هذه المعاني على السواء فان اشتد هذا اللفظ في المعاني الثاني  
 بحيث

نحو

بحيث يترك استعماله في المعاني الاول بمعنى انه لا يستعمل فيه حقيقة بالنسبة الي ذلك  
 الموضوع والاصطلاح بل ينقل من معناه الاول الي هذا المعاني فنقول لنقله  
 من المعاني الاول الي الثاني وذلك المنقول ينتج الي الناقل لتعيين نقله  
 ويعلم به مناسبه استعماله في الموارد فاذا كان الناقل الشرع فيقال له  
 المنقول الشرعي كالصلوة فانها في اللغة الدعاء ونقلها الشارع الى الاذكار  
 المحصوره واذا كان الناقل العرف العام فيقال له المنقول العرفي كالدابة  
 فانها في اصل اللغة لكل ما يرب على وجه الارض ثم نقله العرف العام الى ذوات  
 القوائم الاربع من الجنيذ والبغال والحمير واذا كان الناقل العرف الخاص  
 فيقال له المنقول الاصطلاحي كالعقل فانه في اللغة لما صدر عن الفاعل  
 كالاكل والشرب ونقله النحوي الي الكلمه المحصوره والا اي وان لم يشترط في  
 المعاني الثاني ولم يترك المعاني الاول فحقيقته ان استعمال المعاني الاول  
 الموضوع هو له وسمي حقيقة لشبته في مكانه الاصلي والحقيقة من حيث  
 بمعنى سكالالات اذ قيل واريد به الحيوان المفترس او محاربا  
 ان استعمال المعاني الثاني المنقول عن المعاني الاول وسمي مجازاً للتجاوز  
 عن مكانه الاصلي كالات اذ قيل واريد به الرجل الشجاع فانه ينتج وينقل  
 عن الحيوان المفترس اليه لعلاقته بينهما وهي الشبيهة فحصل  
 اي هذا حصل في المقام وهي الصور الذهنيه من حيث انها وضع باربعها  
 الالفاظ فان عبر عنها بالفاظ مفردة فهي المفردة والافركبه والكلام هاهنا  
 في المعاني المفردة وهي تنقسم الي كلي جزئي لان المفهوم وهو الحاصل  
 في العقل ان امتنع عند العقل بحج تصور لا من غير ان يلاحظ محله  
 الخصوصيه العارضة لهذا المفهوم ففرض صدقته على كثيرين موجودين  
 في الخارج او غير موجودين فينبغي مجزئ كهذا الات ان فان الهدية

المعلوم



اذا حصل مفهوم عند العقل امتنع العقل بمجرده عن صدقة  
على امور متكررة والا اي ان لم يمتنع عند العمل بمجرده تصور  
صدقة على كثيرين فكل كالانسان فان العقل لا يمتنع بمجرده تصور  
فرض صدقة على الامور المتكررة سواء امتنعت افرادة اي الكلي في الخارج  
كشريك الباري تعالى ذلك علوا كبيرا او امكنت افرادة في الخارج  
وما امكنت افرادة في الخارج اعم من ان لم توجد هذه الافراد الممكنة  
في الخارج مطلقا كالاعتقاد انه قد كونه ممكنا لم يحصل في الخارج مطلقا  
او امكنت افرادة في الخارج ووجد فيه سواء وجد فيه الواحد من هذه  
الافراد فقط وهذا اما ان يكون مع امكان وجود الغير كالشمس المنخفض  
افرادة في الخارج في هذا الفرع المشاهد ولكن يمكن ان يكون له افراد  
كثيرة او يكون مع امتناعه اي امتناع الغير كواجب الوجود واذا لم يمكن  
ان يكون له فرد غير ذات الله تعالى واما كان الافراد فيه بمعنى امكان جسد  
الفرد ارجح بجمع اخذه من الكلي الذي يمكن افرادة او وجد فيه الكثير  
من افراد الكلي وذلك اما ان يكون مع التناهي لهذه الافراد اي يكون  
افراد هذا الكلي متناهيا كالكوكب السياره فانه لم تكن الاستبعاد  
يكون مع عدمه اي مع عدم التناهي كعلوم الله تعالى ولما فرغ عن تعريف  
المجرى والكلي واقفا مخرج في النسب من الكليين واما خص المبحث  
بالكليين اذ لا يتعلق المقصود في الفن بالجزي لانه ليس كائنا ولا  
مكتبا ولم يذكر فيه الا باستطارد والكليان اذا نسب احدهما الى الاخر  
بالتصادق والتعارف فلا يخلو من نسب الاربع لانها ان تصادقا كليا اي  
لم يصدق كل واحد منهما على شئ ما يصدق عليه الاخر والا الى وان لم يتناهما  
كليا فلا يخلو اما ان يتصادقا من الجانبين كليا ومن جانب جزيا او لم  
يتصادقا

نحو

يتصادقا من الجانبين ولا من جانب كليهما بل يتصادقا من الجانبين  
جزيا فان تصادقا كليهما من الجانبين اي يتصادقا كليا من  
الجانبين على سبيل الكلية وذكر بان يصدق كل منهما ما يصدق عليه الاخر  
فتن وبان كالانسان والناطق فان كلاهما يصدق عليهما ما يصدق  
عليه الاخر وتقيضا هما اي تقيض المتناهيين يعني رفعهما كالانسان  
والناطق كذلك اي متناهيان بمعنى ان كل ما يصدق عليه تقيض احد  
المتناهيين يصدق عليه تقيض الاخر والا لزم ان يصدق احد التقيضين  
بدون تقيض الاخر فيصدق مع عينه اذ لا يجوز ارتفاع التقيضين  
واذا صدق تقيض واحد مع غير الاخر فلم يصدق عينه مع هذا الغير والا  
لزم اجتماع التقيضين واذا لم يتصادقا العينان فلم يكونا متناهيين  
هذا خلف لانه خلاف الموضع او تصادقا كليا من جانب واحد  
كليا ومن جانب اخر جزيا فاعم واخص مطلقا بان يكون الكلي الذي  
يصدق عليه الاخر كليا اعم والكلي الذي يصدق عليه الاخر جزيا اخص  
كالحيوان والاشنان فان الحيوان يصدق عليهما كل افراد الاشنان يصدق  
الاشنان على بعض افراد الحيوان وتقيضا هما اي تقيض الاعم والاخص  
مطلقا بالمعنى اعم واخص مطلقا بان يكون تقيض الاعم مطلقا اخص  
مطلقا وتقيض الاخص مطلقا اعم مطلقا بمعنى ان كل ما صدق عليه تقيض  
الاعم مطلقا يصدق عليه تقيض الاخص وليس كل ما صدق عليه تقيض  
الاخص يصدق عليه تقيض الاعم اما الاول فلانه لو لم يصدق تقيض الاخص  
على كل ما صدق عليه تقيض الاعم لصدق عين الاخص على ما صدق عليه تقيض الاعم  
فيصدق الاخص بدون الاعم لصدقه مع تقيض الاعم وانه محال فتقول  
مثلا كل لحيوان الاشنان والاشنان لكان بعض الاحياء اشنانا فبعض

عليه ما صح



لا حيوان هذا خلف واما الثاني فلان بعض نقيض الاعم عين الاعم حقيقة  
بمعنى العموم ولا يخفى ان لا شيء من نقيض الاعم عين الاعم فليس بعض نقيض الاعم  
نقيض الاعم فيكون نقيض الاعم من نقيض الاعم والاي وان لم يتصادقا  
من الجانبين والامن جانب واحد كلياً بدنياً وقام من الجانبين جزئياً وفي  
اي قاع واحق من وجه كالحیوان والابيض فان كلامهما يصدق على الآخر  
في الحيوان الابيض فتقول بعض الحيوان ابيض وبعض الابيض حيوان  
ويفارق الحيوان الابيض في الحيوان الاسود فتقول ليس بعض الحيوان  
بابيض ويفارق الابيض الحيوان في الجاد الابيض فتقول ليس بعض الابيض  
حيوان وبغير تقيصينها اي تقيض الاعم والاعم من وجه تباين جزئ  
وهو يصدق كل من المهورين بدون الآخر في الجمل اي سواء يتصادقا ام لا  
كالمبتينين او ان لم يتصادقا في بعض المواد وتصادقا في بعض الاخر  
من وجه فيع التباين الجزئي التباين الكلي والعموم من وجه ويحصل في ضمن  
كل منهما ولذلك يذكره المصنف في منب الكليات وانما كان بين تقيصينها  
تباين جزئي لان العينين اذا كان كل واحد منهما بحيث يصدق بدون الآخر  
لكان النقيضان ايضا كذلك والنفي بالمباينة الجزئية الا ذلك وصدق ذلك اما  
في ضمن التباين الكلي كما بين نقيض الاعم مطلقا وعن الاعم فان بهي الاعم  
مطلقا ونقيض الاعم كالحیوان والالان عموم من وجه لتصادقهما  
في الغرس وصدق الحيوان بدون الالان في الالان وبالعكس في الحجر  
وبين تقيصينها وهما نقيض الاعم وعين الاعم تباين كلي كالحیوان  
طالان ضرورة امتناع صدق الخاص بدون العام واما في ضمن العموم  
من وجه كالحیوان ولا ابيض فانها يصدقان في الجاد والاسود وفارق  
الاحیوان الا ابيض في الجاد والابيض ويفارق الا ابيض الاحیوان

في الحيوان الاسود كالمبتينين فان بين تقيصينها تباين جزئي ايضا لان  
تقيصينها ان لم يصدق علي شيء اصلا كاللا وجود والعدم التقيصين للوجود  
والعدم التباينين فيكون بينهما تباين كلي ضرورة امتناع اجتماعهما على  
الصدق وان صدقا في بعض المواد وتفارقا في بعض اخر كالالان والالان  
التقيصين الالان والغرس يكون بينهما عموم من وجه لتصادقهما في الجاد  
ويفارق الالان في الغرس ويشارك الغرس في الالان فيكون  
بينهما تباين جزئي لتحقيق مفهومه وهو صدق كل واحد من التقيصين بدون  
الآخر في الجمل واما في ضمن التباين الكلي واما با في ضمن العموم من وجه ولما  
كان الجزئي معنى اخر سمي بالاضافي مقابل للجزئي الحقيقي انما رايه قال  
قد يقال الجزئي ايضا لا يصدق على كل الاعم سوا كان جزئيا حقيقيا  
او كلياً نوعاً او جهة وهو اي الجزئي الاضافي اعم مطلقا من الجزئي الحقيقي  
فان كل جزئي حقيقي جزئي اضافي لان الجزئي الحقيقي منزه عن كل  
كثيره واصلا الشيء الموجود فيكون جزئيا اضافيا لهما وليس كل جزئي  
اضافي جزئيا حقيقيا يجوز ان يكون كلياً مستنداً تحت كل اخر كالالان  
بالشبه الى الحيوان ولما فرغ عن تعريف الكلي وراقب ما بينه وبين افراد  
شع في بيان الكليات الخمس انما ما يتوقف عليه المعرف الموصل الي  
الجهولات المتصورة فتكون الكليات موصلا بعد او قال الكليات خمسة  
لان الكلي المعرف اذا نسب الي ما تحته من الجزئيات فاما ان يكون تمام ماهية ما  
تحته من الجزئيات او دافعا عنها او فادها عنها الاول النوع والثاني اما ان  
يكون تمام مشترك بين تلك الماهية وبين نوع اخر مباين لها بحيث لا يكون وراه  
جزئ مشترك او لا الاول الجنس والثاني الفصل والثالث اما ان يحقق بافرد  
وهقيقة واحدة ام لا الاول الخاصة والثاني العرض العام وبعد المصنف العلامة

في



بالجنس لانه الذاتيات فقال الكل الاول الجنس وهو كما علمت جزم مشترك  
بين الماهية وغيرها بحيث لا يكون جزم مشترك خارجا عنه بل كل جزم مشترك  
بينها اما ان يكون نفسه او جزءا كالحمار فان لم يكن مشترك بين الانسان  
والفرس او لا جزم مشترك بينهما الا وهو اما نفس الحيوان او جزء منه كالجوارح  
والجسم النامي والجناس والمحرك بالارادة وكل من كان مشترك بين الانسان  
والفرس الا انه ليس تاما مشترك بينهما بل بعضه ولا يكون تاما المشترك الا  
الحيوان المشترك على الكل وعرفوه بانه المقول على الكثير اي الكثيرين  
وهو كالجنس الكلي الجنس فان المراد به معنى الكلي فاقام المعنى وهو  
المقول على الكثير مقام المعنى وهو الكلي المختلف الحقايق اي المختلفين  
بالحقايق ويخرج به النوع فانه المقول على الكثيرين المتفهمين بالحقايق  
كما ينبغي لانه ان يكون مقولاً على الكثيرين في جواب ما هو يعني اذا قيل  
عن الماهية وعن نوع اخر ما هو اي بالحقيقة المشتركة بينهما فالمقول في  
جوابه الجنس لانه تام الحقيقة المشتركة بينهما ولا يقال في جواب السؤال  
ما هو عن احد هذه الالهة ليس تام حقيقة ويخرج الفصل والخاصة والعرض  
العام لانها لا يقال في جواب السؤال عما هو قطعاً واعلم ان الجنس اما  
قريب او بعيد لانه اما ان يكون الجنس الذي هو الجواب عن الماهية وعن  
بعض ما يشترك في هذا الجنس هو الجواب عنها وعن كل ما يشتركها  
فيها ام لا فان كان الجواب عن الماهية كالانسان وعن بعض الماشركات  
في الحيوانية كالفرس هو الجواب بعينه عنها اي عن الماهية وعن الكل  
اي كل ما يشترك الماهية في ذلك الجنس الذي هو الحيوان كالحمار والبغل  
والابل فغريب كالحمار فان جواب السؤال عن الانسان والفرس  
اذا قيل عنها بما هما وهو بعينه ايضا جواب السؤال عن الانسان وعن

كل ما يشترك الانسان في الحيوانية والآي وان لم يكن الجواب عنها وعن بعض  
هو الجواب بعينه عنها وعن تمام الماشركات في الحيوانية بل اذا قيل عن الماهية وعن  
بعض ما يشترك في هذا الجنس يقال في جوابه اذا قيل عنها وعن بعض غير فلا يقال  
في جوابه فبعيد كالجسم النامي فانه جواب السؤال عن الانسان وعن بعض ما يشترك  
في الجسم النامي كالنباتات لانه تام المشترك بينهما ولا يكون جوابا للسؤال عند  
وعن بعض غير ما يشترك في الجسم النامي كالفرس لانه ليس هو تمام المشترك  
بينها بل ليس تاما المشترك بينهما الا الحيوان المشترك على الجسم النامي وكذا الكلام  
في الجسم المطلق وكوه دسمي بعيدا لانه جنس الجنس فيكون بعيدا عن الماهية الكلي  
الثاني النوع وهو ما يكون تام ماهية ما يتخذ من الجزيات وعرفوه بانه المقول  
على الكثير المتفهم الحقيقة اي الكثيرين المتفهمين بالحقايق ويخرج الجنس  
فانه مقول على المختلفين بالحقايق كما مر ولا بد ان تكون مقولاً في جواب  
سواء قيل عن تمام الماهية المحضة كما اذا قيل عن زيد ما هو اي بالحقيقة المحضة  
به فان الجواب عنه النوع وهو الانسان لانه تام الحقيقة المحضة لا قيل عن  
تمام الماهية المشتركة كما اذا قيل عن زيد وعمرهما فان الجواب عنه الانسان  
ايضا لانه تمام الماهية المشتركة بينهما ولا يكون هذه الافراد رايد اعلى العوارض  
مستحصاة خارجة عنه ويخرج بهذا القيد الفصل والخاصة والعرض العام فانها  
غير مقولة في جواب ما هو واعلم انه قد يقال النوع على معنى اخر وهو الماهية  
اي المفهوم الكلي فيخرج به الجزئي المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب  
ما هو اذا قيل عن الماهية وغيرها كالانسان بالقياس الى الحيوان فانه  
ماهية يقال عليها وعلى غيرها كالفرس مثلا الجنس وهو الحيوان يعني اذا  
قيل عنها وتقال ما الانسان والفرس فالجواب به حيوان ويخرج بهذا  
القيد الفصل والخاصة والعرض العام لان الجنس يقال على هذه الثلاثة



وعلي غير ما في جواب ما هو فانه ليس تمام المشترك ولا ذاتا لهذه الثالث  
فانه ليس تمام المشترك ولا ذاتا للناطق والمضاك والماشي فلا يقال على كل  
واحد منها وعلي غير ما في جواب ما هو ويختص النوع بهذا المعنى باسم الاصافي  
لان المعشورة في النوعية التعيين والتحصيل واليلزم ان يكون له تحصيل انما  
يكون بالنسبة للاضافه الي ما فوقه وهو الجسم النامي فان الحيوان بالنسبة اليه يحصل  
معنى انه يكون اقل ربا ما منه فيختص بالاضافه كالاول اي كالمختص الاول وهو  
المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو بالحقيقة اذ حصل فيه  
حقيقة النوعية وهي التحصيل والتعيين في نفسه فخص بهذا الاسم وبينهما  
اي بين النوع الحقيقي والاصافي عموم وخصوص من وجه تضاد فاما  
على الانسان اذ يصدق عليه انه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق  
في جواب ما هو ويصدق عليه انه ما هي يقال عليها وعلي غير ما وهو ليس  
مثل الجنس كالحيوان في جواب ما هو وما رفقها في الحيوان فانه نوع اصافي  
اذ يقال عليه وعلى الشجر هذا الجنس وهو الجسم النامي في جواب ما هو وليس  
نوعا حقيقيا اذ امراده مختلفه بالحقائق وفي العظمه فانه نوع حقيقي لانه  
افرادها بالحقيقة وليس نوعا اصافيا لان بها لا يدخل تحت جنس وتنبع المقسم  
العلامه في ذلك المتناظرين واما القضاة حتى الشجر في الشفا حكموا بالاصافي اعم  
مطلقا من الحقيقي ولا يثبت ذلك الا اذا ثبت ان كل نوع فله جنس ولم يثبت لمجرد  
ان يكون نوع بسيط لا جنس له ثم الاجناس لا مراتب لان الجنس ان كان اعم  
الاجناس بان لا يكون فوقه جنس اخر فاما العالي كالحيوان بالنسبة الى الانسان  
وان كان ههنا الاجناس بان يكون تحت جنس اخر فاما العالي كالحيوان  
وان كان اعم من بعض واحض من بعض اخر كالجسم النامي والجسم من هذا الموضع  
ولما كانت جميعه الشئ بالقياس الي ما تحت من الافراد لان الجنس معتبر بالمقول

علي

على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فهو رتبة متفكدة الى الجنس  
العالي فكل جنس يكون فوقه جنس اخر يكون حقيقة اعم اذ معنى العموم  
والشمول الذي هو المقصود بالخصيصه فيه الكثر فيقتضيه ان ينتهي الي  
الجنس العالي ويسمى هذا الجنس العالي جنس الاجناس فانه جنس لكل  
من الاجناس اذ هو اعم من الكل وفوق الجميع فتكون الخصيصه في اعم واكمل  
من غيره وكذا الانواع الاصافيها مراتب ايضا دون الحقيقيه لانه لو كانت  
نوع حقيقي فوق نوع حقيقي اخر لزم ان يكون النوع الحقيقي تحتها وهو محال  
واما الانواع الاصافيها فقد ترتب اذ يكون ان يكون نوع اصافي للحيوان  
وهو نوع اصافي فوق نوع اخر اصافي كالاتان فانه نوع اصافي للحيوان  
وهو نوع اصافي للجسم النامي وهو نوع اصافي للجسم وهو نوع اصافي للجسم  
فباعتبار ذلك لمراتب الاما ان يكون اعم الانواع وهو النوع العالي  
كالجسم او اصل النوع وهو النوع الاقل كالانسان فانه اخص من  
سائر الانواع اذ اعم من بعض واحض من بعض اخر وهو النوع المتوسط  
كالحيوان فانه اخص من الجسم النامي واعم من الانسان ولما كانت القوي  
الاصافيها بالقياس الي ما فوقه لما من فاضافه الي جميع الانواع انما يحق  
اذا كانت تحت جميع فتكون رتبة مساوية الي ان ينتهي الي النوع الاقل  
فكل نوع فوقه نوع اخر تكون نوعين اعم اذ معنى التحصيل والشعر الذي  
هو المقصود بالخصيصه فيه فلينزل في الترتيب الي ان ينتهي الي النوع  
الاقل ويسمى هذا النوع الاقل نوع الامرات فانه نوع الطمره الانواع  
اذهوا اخص من الطرد كالجسم فتكون النوعية فيه اعم وما بينهما ما اي بين  
الاجناس العاليه والكله والافراد العاليه والكله اجناس متوسطات  
ونوع متوسطا كالعالمات بتفصيلها الكلي الثالث الفصل وهو



سما علت كل داخل في الماهية لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع بيانها  
سواء لم يكن مشتركاً أصلاً فيكون ذاتياً خاصاً بالماهية ممثلاً لها عن سائر  
مليحها أو كان مشتركاً لم يكن تمام المشترك بل يكون بعضاً وهذا من تمام  
المشترك فيكون ذاتياً له شاملاً للماهية وغيرها ومميزاً لها في الجمل وعرفوه  
بأنه المقول على الشيء في جواب أي شيء هو مطلب أي شيء ما يميز الشيء عن  
غيره بشرط أن لا يكون تمام ماهيته المختصة بالمشترك فيميز الماهية عما كان لها  
فيما انضمت إليه نظراً لشيء مثلاً إذا قال الإنسان أي حيوان هو قيل على ما يميزه  
من المميزات في الوجود فيخرج به الجنس والنوع لأنهما تمام للماهية المشتركة  
المختصة والعرض العام لأنه لا يقبل في جوابه ولا بد أن يكون هذا السؤال بأي شيء  
عما هو مميز له في ذاته لا في عرضه فهو في موضع الحال عن هو ما بالناويل  
أوبدود على اختلاف رأي النجاء ومعناه أنه المقول في جواب أي شيء يميزه  
عما عداه حال كونه معتبراً وملاحظاً في جهة ذاته لا في عرضه فهو في موضع  
الحال عن هو ما بالناويل أوبدود على اختلاف رأي النجاء ومعناه  
أنه المقول في جواب أي شيء يميزه عما عداه حال كونه معتبراً وملاحظاً  
في جهة ذاته مع قطع النظر عن قوارضه فيخرج به الخاصية فأنما مقوله في جواب  
أي شيء في عرضه ولا ينبغي إلا التمييز العرضي وينقسم الفصل إلى قريب وبعيد  
لأنه لما انقسمت الصفات إلى في الجنس الغريب أو البعيد فإن ميرة أي  
فان ميز الفصل هذا الشيء وهو النوع عن المشاركات لهذا النوع في  
الجنس القريب فغريب أي هو فضل قريب كالناطق بالنسبة إلى الإنسان  
فان يميز عن المشاركات في الحيوان الذي هو جنس القريب أو غريب  
النوع عما كان في الجنس البعيد فبعيد أي هو فضل بعيد للنوع كالنسان  
بالنسبة إلى الإنسان فانه يميز الإنسان عما كان في الجنس النامي وهو الجنس

البعيد

البعد وينقسم الفصل أيضاً إلى مقوم ومقوم إذا انت إلى ما يميزه وهو الماهية  
التي كان هذا الفصل جزءاً منها سواء كانت نوعاً حقيقياً أو اضافياً  
مقوم أي داخل في قوامه ودان كونه جزءاً له ومحصل كونه معيناً أياً  
كالناطق فانه إذا انت إلى الإنسان فهو داخل في قوامه ومعينه له من  
سائر الحيوان وكالمجانس بالنسبة إلى الحيوانات فانه داخل في ذاته ومحصل  
له من بين سائر الأقسام الناحية وإذا انت إلى ما يميزه هذا الفصل  
عنه وهو الجنس قريباً أو بعيداً فمقوم له أي يحصل قسم له فانه إذا انت  
إلى الجنس صار المجموع فتمامه وهو النوع كالناطق بالنسبة إلى الحيوان  
فانه يقيم الحيوان إلى الإنسان وغيره وإذا انت إلى صغار المجموع انما يقال  
الحيوان أما ناطق وغيره فان كان ناطقاً فهو إنسان وكذا المجانس  
بالنسبة إلى الجنس النامي وكل ما كان للمقوم العالي من النوع فهو مقوم له داخل  
من الأنواع أيضاً لأن النوع العالي كالجنس مقوم للنوع المنخفض كالإنسان  
لأنه جزء له وهذا الفصل وهو قابل للأبعاد مثلاً مقوم للجنس يعني المقوم  
العالي فيكون مقوم ثلاثاً ن اعني النوع المنخفض المنخفض لأن المقوم المقدم  
مقوم فان جزء الجنس جزء ولا عكس لذلك كليا أي ليس كل مقوم للناقل  
مقوم للعالي لأن الناطق مثلاً مقوم للإنسان دون الجنس ما يميز الأبعاد  
فانه مقوم لها والفصل المقوم في هذا الحكم بالعكس أي هو ما كان  
مقوماً للجنس المنخفض وهو مقوم للجنس العالي لأن معنى التقسيم  
في النافل تفصيله في الأنواع فلا يحصل النافل فمحصل العالي  
متمم له أن تفصيل الكل يوجب تفصيل الجزء ولما يقيم العالي يقيم  
الناقل كالمجانس يقيم العالي كالمجوز ولا يقيم النافل كالمجوز لأن  
بل يقيم والمراد بالناقل بالناقل بالنسبة ليدخل فيه مقومات



الكلي الرابع الخاص وهو اي الخاص وتذكره باعتبار الجزاء الكلي الخارج  
 عن الماهية المتقابلة اي المحمول على ما تحت حقيقة واحدة فقط مساوات  
 تنكس الحقيقة نوعا اخر كالمضايف بالنسبة الى الانسان او متوطنا كالماتشي  
 بالنسبة الى الحيوان او تحت اغايبا كالمعدومين بالعرض بالنسبة الى الجوهر  
 فقولنا المفعل على ما تحت واحد منسب للكليات على ما في حقيقة  
 ويخرج بقوله الخارج وان قدم عليه رتبة الكلام والاسعار او بالعلم الجسدي  
 والنفوس والعنصر وبقولنا فقط العلم من العام لانه لا يقال على حقيقة واحدة  
 وعلى غيرها كما ينبغي الكلي الخامس العرض العام وهو الكلي الخارج المقول  
 اي المحمول عليها اي على حقيقة واحدة وعلى غيرها كالماتشي بالنسبة الى  
 الانسان فانه يحمل عليه وعلى غيره فيكون عرضا عاما بالنسبة اليه  
 ويخرج بقوله على غيرها الخاص والكلام في البولي كما تقدم في  
 الخاص وكل من اياي من الخاص العلم من العام اما لازما او مفارقا  
 لان كل واحد منهما ان امتنع انفكاكه بحيث لا يتفارق عن الشيء  
 الماهية الموجوده فان الشيء لم يكن الا موجودا فلازم واللازم فثان  
 لازم ماهية لازم وجوده لانه لما ان يمتنع انفكاكه عن الشيء بالنظر الى  
 الماهية وحدها اي من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض والوجود  
 الذهني والخارج فلازم للماهية كزوجية الاربعه فان ثابته لها مع قطع النظر  
 عن جميع الاعمار مساوات وجوه اعقابها كالكليات لان ثابته له  
 بحسب الوجود العقلي ولا يلزم بحسب الماهية من حيث هو ولا بحسب الوجود  
 الخارجي والبلد بحسب الماهية ولا الوجود الذهني ثم اللازم مطلقا سؤل  
 كان لازما للماهية او للوجودين اما بين او غيرهما ليلحق معينات  
 لانه انما لا يلزم بصورة يلائم مع الوصف لكونه لا يشا ليلزم منه  
 العلم

او عينه في الذهني والخارج  
 او عينه في الخارج  
 او عينه في كليهما

العلم بالزوم ايضا من تصور اللازم فيقال ان البين بالمعنى الاخص تكون  
 الاثنين ضعف الواحد وانه لازم الاثنين فيحصل منه ضعف الواحد  
 والجزم بالزوم بين الاثنين وضعف الواحد ايضا او يلزم من تصورهما  
 اي بالزوم واللازم الجزم بالزوم بينهما فيقال ان البين بالاعم اذا كانت  
 مجرد تصور للزوم كافيا في تصور اللازم والجزم بالزوم كان تصورهما  
 كافيا بالجزم بالزوم من غير عكس كلي وذلك كالانقسام بمقتضى اويدين  
 للاربعه فان من تصور الاربعه وتصور الانقسام بمقتضى اويدين جزم بمجرد  
 تصورهما بالزوم بين الاربعه والمنقسم بمقتضى اويدين واما بين  
 وهو الذي يكون بخلافه اي بخلاف ما ذكر اعني ما لا يلزم من تصور  
 الملزوم تصور اللازم والجزم بالزوم ولا من تصورهما الجزم بالزوم  
 بل يحتاج الى شيء اخر سواهما كيديهما فيحتاج الى حس او تجري او هشي  
 تكون نور القمر مستفادا من نور الشمس فانه يحتاج الى حدس كما ينبغي  
 او كذا يحتاج الى دليل كحدث العالم والا اي وان لم يمتنع انفكاكه  
 عن الماهية بل يجوز ان تنفك عنه فمر من مفارق وهو ثمان لان  
 هذا العلم من امان يدوم كحركات الافلاك فالما لا يمتنع انفكاكه  
 عن الافلاك ولكن يدوم معه ولم تنفك عنه اذ هذا العلم من يدوم  
 عن هذا الشيء بالفعل وهو ايضا ثمان لان زول عنه اما ان  
 يكون بشرع كحجرة الجمل وصعفه الوجه وحسب السمع او كان في زوال عنه  
 بطوكا السمع والشباب والامر اضل من تقيمه في بيئات اعتبارات  
 الكلي بحسب مفهومه وطبيعته مفهوم الكلي وهو كما علمت ما لا يمتنع  
 تصوره من وقوع الشر كمن كثيرين اذا اعتبر من حيث هو  
 متغير اعتبارا تقيده لانه من المواد ويسمى كليا مطلقا لان المنطقي



بحث عن مفهوم الكلي ولا يبحث عن خصوصية نظم لطبيع من الطبايع  
والاشكال غير الطبايع من الحيوان والاشكال كالاخي في معرفة هذه الموضوعات المهمة  
يسمى طبايعا طبيعيا كالاخي والحيوان وغيرها لان طبيع من الطبايع اي حقيقة  
من الحقائق والمجموع من المعروف الذي هو الكلي الطبيعي والعارض الذي  
هو الكلي المنطقي وهو الحيوان المقول على كثير من سمي طبايعا عقليا اذ لا  
تحتفل له الا في العقل والمنطق ايضا كذا لذكر الالوهية التسمية لا يطردها ولا يعتبر  
هذا الوجوه الثلاثة في الانواع الخمسة فيكون جنس منطقي وهو مفهوم الجنس  
وجنس طبيعي وهو الحيوان مثلا وجنس عقلي وهو المجموع منها الذي هو  
الحيوان المقول على كثير من مختلفين بالحقائق في جواب ما هو وكذا  
النوع والعقل والخاصة والعرض العام واعلم انه يختلف في وجود الكلي  
الطبيعي فقال اكثر الحكماء ان الكلي الطبيعي معني الطبيعي للمعروف والكلي من حيث  
هي لا شرط عرض الكلي موجودا في الخارج بوجوهه عين وجود  
افراجه واشتياصه لا بوجود مغاير لها فاعلمنا بالبدية ان الانسان  
والحيوان وامثالها موجود في الخارج بلا شبهة وقال اكثر المتأخرين  
ان الطبيعي من حيث هي ليس باحد الكليات والكلي الطبيعي هو الطبيعي من  
حيث انها معروفة للكلي او صالحة لمعرفتها حتى لا تقتضى بالحي الطبيعي  
فانه الطبيعي من حيث انها معروفة بالجنسية او صالحة لمعرفتها حتى لا يقتضى  
الكلي العقلي لانه من العارض والمعروف من المعارض وقالوا  
ان الموجود في الخارج منه ليس الا الغرض ووجود الكلي الطبيعي ليس الا بمعنى  
وجود اشتياصه وسماه المصنف العلامة ذكره حقا وقال الحق وهو  
الطبيعي معني وجود اشتياصه والحق ما حققناه ان النزاع بينهما لفظي  
وكل حزب بالديهم فزحون وفيه تحقيقا سمي فصلنا في حاشي التسمية

خاتمة

خاتمة في بيان المعروف وعبر عنه بالخاتمة لانه المقصود والاصيل من المقصود  
فاذا انما يتم الكلام فتم معرف الشيء ما يقال اي عمل عليه اي على الشيء الذي  
هو المعروف بحسب الظاهر اذ لا حمل بحسب الحقيقة بين المعروف والمعرف كما حمل  
بين السؤال والجواب في الكليات المقولة في جواب ما هو اي شيء فان المنقضي  
للمعنى من له تقاسم ينقص في ذهنك صورة شيء فانه اذا قال الانسان حيوان  
ناطق لم يزوده الحكم على الانسان بالحيوان الناطق بل اراد بنقص الانسان  
الحاصل في الذهن بصورة ما وهي الوجه المعلوم بصورة الحيوان الناطق  
وهي الوجه المحمول لتقدير بصورة بهذا الوجه وان كان هذا الوجه تام ذاتيا له  
قالناه هو الكثير والافضل له وصفاته فقولنا ما يقال عليه كالجنس يشمل  
سائر الكليات المحمولة وقوله لا فائدة بصورة لا يخرج عنه ما لم يكن الغرض  
منه ذلك ويشترط في المعروف امران الاول ان يكون المعروف متاوبا في  
الصدق والتحقيق للمعرف بحيث كما صدق عليه المعروف صدق عليه المعروف  
وكما ما صدق عليه المعروف صدق عليه المعروف ليكون التعريف جامعا  
مانعا الثاني ان يكون المعروف احيى واطهر من المعروف عند العقل لمن له  
التعريف او لم يعذب بصورة غير الاحل لو كان متاوبا واحدا حتى تصور المعروف  
ولما اشترط المتأخرين في الصدق فلا يصح التعريف بالاعم من المعروف  
لانه قلهم من التعريف فان المقصود منه امتياز عن جميع ما عداه  
ذلك لا يعيد ذلك فلا يكون مطورا مانعا من دخول الغير ولا يصح التعريف  
بما هو الا حصونه ايضا لانه لا يعيد تعريف جميع افرادة بل يخرج عنه بعض  
افرادها فلا يكون منعك جامعا لجميع افرادة وما اختاره المصنف العلامة  
هو المشهور ولكن المحققين اختصوا ذلك الشرط بالتعريف التام واما  
مطلق التعريف فلم يشترطوا فيه المتأخر لان المقصود منه التصور لو كان



بوجه ما او اعم او اخص وقد يحصل من كل ذلك المقصود بوجه ما فلا وجه لعدم  
اعتباره وقد اشار المصنف الى الاعم بعد ذلك ولما اشترط في المعروف ان يكون اجلي  
فلا يصح التعريف بما هو المماثل للمعروف معرفة وجه البحث كل من  
علم المعروف علم المعروف وكل من جهل جهل لعدم حصول التعريف به كتعريف  
المتحرك بالمتحرك بل يمكن ان تكون الحركة والتكون عندئذ متساويين  
في المعرفة والجهالة وكتعريف الشيء بنقته او بالمشتمل عليه نقته مثل تعريف الانسان  
بالشرائط الحيوان البشري وكذا لا يصلح التعريف بما هو الاخرى من المعروف  
لان اسوء من المماثل في معرفة فلا يجوز بطريق الاولي ووجه جهلها اما  
معني ذلك في تعريف الشيء بان يتوقف تعريفه عليه اما بمرتبة واحدة  
ويسمى دراممها كما يقال الكيفية ما تقع به المثالبه والاشياء به ثم  
يقال المثالبه اتفاق في الكيفية او عبرت بوسمى دورا مضمرا كما  
يقال الانسان زوج اول ثم يقال الزوج هو المنفرد بمثالبه ودين  
ثم يقال متساويان الشبان اللذان لا يفضل احدهما على الاخر ثم يقال  
الشبان الاثنان واما القضاة وذكر بان يتعمل الفاظ العربية غير  
ظاهر الدلالة عند من يعرفه كتعريف النار اسطقتش فوق الاطفا  
وبان يستعمل الفاظ المجازية بلا قرينة فان المتبادر ههنا غير المعنى  
الحقيقي او الفاظ المشتركة بلا قرينة لعدم تعيين المقصود فيه  
ولما فرغ من بيان التعريف شرع في تقييده الى الحد والرسم فقال والتعريف  
بالفضل القريب سوا كان وهذه كتعريف الانسان بالناطق او  
الجنس البعيد كالجسم الناطق او مع القريب كالحیوان الناطق حد  
للمعروف لان الحد في اللغة المنع وهو المانع من خروج فرد من افراد  
الماهية عن التعريف ودخول غيرها فيه والتعريف بالخاصة سوا كان حد  
كتعريف

كتعريف الانسان بالكاك او مع الجنس البعيد كالجسم الكاكي او مع القريب كالحیوان  
اسم للمعروف لان الرسم والاشارة والخاصة من آثار الماهية وعلم منه ان مدار الحد يد  
على كون المميز ذاتي الماهية والرسمية على كونه عرضيا فان كان هذا الحد  
والرسم مع الجنس القريب فتام اي قد تام ان كان الفضل مع الجنس  
القريب وتسمية بالتام لكونه مشتملا على جميع الزايات ورسم تام ان كان الخاص مع  
الجنس القريب وتسمية بالتام لكونه مشابها للحد التام في اشتماله على  
الجنس القريب والمميز وعلم منه ان مدار التامية فيها على الاشتمال على الجنس  
القريب والاتفاق اي وان لم يكن الفضل القريب مع الجنس القريب فحد  
ناقض سوا كان الفضل وهذه او كان الفضل مع الجنس البعيد وان لم تكن  
الخاصة مع الجنس القريب فحد ناقض سوا كانت الخاصة وهذه او كانت  
الخاصة مع الجنس البعيد وتسمية بالتام لكونه ناقضا لحد في بعض اجزاء الحد التام والرسم التام  
عنهما ولم يعتبروا التعريف بالعرض العلم وان كان مع الفضل والخاصة لانه  
لا يفيد الاطلاع على الذاتي ولا يميز فلا فائدة فيه سوا ذكر فقط اخص من الفضل  
او الخاصة فقط عن الاعتبار وانما ذكر في الكليات استيفاء اقسام الكليات وكذا  
لم يعتبروا الفضل مع الخاصة لانه لا يفيد الاطلاع على الذاتي والقيود  
حاصل من الفضل واشارة المصنف العلامة بقوله لم يعتبروا الى انه  
ليس مرصيا له وقال في شرح الشريعة يجوز له محلا بانه ربما يفيد اجتماع  
العوامل في زيادة ايضا كالماهية قال وكذا الفضل البعيد مع الفضل القريب  
او الخاصة على انه يفيد الاطلاع على الذاتي وقد اعتبر ذلك غيره من المتأخرين  
منهم سيد المحققين والعلامة المحقق الرازي وقالان ماهية الفضل القريب  
حد ناقض وما فيه الخاصة رسم ناقض وقد اجهز في التعريف الناقض  
سوا كان حدا او رسما ان يكون اعم من المعروف سوا كان جنسا او ماهية



او فضلا بعيدا او عرضا عاما وقد مر الكلام فيه والافضل ايضا كاللفظي اي كالتعريف  
فانه يجوز ان يكون بالاعم كما يقال في تعريف سعدانه انه نبت وليس هو بنبت  
مطلق بل نبت خاص وهو اي التعريف اللفظي ما يقصد به اي يكون المراد  
منه مجرد تفسير مدلول اللفظ والضماء لا بيان حقيقة له ولعل المصنف العلامة  
اراد بذلك التعريف الاسمي فانه الدال على تقدير ما دل عليه الاسم اجلا او تفصيلا  
ليفيد تقصيرا لم يكن حاصله او اما اللفظي فلم يكن فيه تقدير مدلول اللفظ  
ومفهومه فان مفهوم هذا اللفظ حاصل فيه من لفظ اخر وارادة الاشارة  
الي الصورة الحاصلة وان هذا اللفظ موصوع بازايا ايضا فيحتاج فيه  
النقل من اصحاب اللغة والاصطلاح ومدارة على الفاظ المفردة المرادفة  
لما يريد تعريفه كالتعريف بالاستدق فان لم يوجد او رد بدلها الفاظ مركبة  
دالة على مفهومه ولم يكن التفصيل مع مقصودا فلم يكن في اللفظي شرح مدلول  
اللفظ وقد صرح المصنف العلامة في شرح التسمية الي ما قرنا به كلامه  
حيث قال ثم الشيخ وكثير من المحققين صرحوا بان الرسوم النامية  
يجوز ان تكون اعم من الماهية وكتب اللغة محتوية بالتعريف بالاسم  
فلم ير عليه ان التعريف اللفظي يرجع الي التصديق بان هذا اللفظ  
موصوع بازايا ذلك المعنى ويفهم من عبارة انه تصور في هذا البحث  
تحقيقا شريفا لا يلتزم بذكرها في الكتاب فليرجع الي حواشي التسمية  
من اراد الصواب ولنتم هذا المقالة بالصواب والي الله المرجع  
والعقاب ولنشرع الان في المقصد الثاني يعنون الملك الوهاب  
ونقول هذه مباحث التصديقات قدم تعريف العقضية  
ثم البحث عن اقتسامها واحوالها على ما يربح مباحث التصديقات  
لكننا من الموصل الي التصديق الذي هو الحق وقال العقضية قول

اي

اي مركب سواء كان ملفوظا او معقولا وهو شامل لجميع المركبات المحتملة الي  
يجوز العقل بجرد النظر الي مفهومه مع قطع النظر عما في الواقع الصدوق  
وهو مطابق للواقع ويحتمل الكذب ايضا وهو عدم مطابقة للواقع  
فيدخل فيه اخبارا راسخة تتجاوز الانبياء ويحذف له الشا فوفا وانما يوصف  
بالمطابقة وعدمه لانه حكايه عن امر واقعي بخلاف الانشائيات والمفوضات  
فانه محرم وادع العقل فان كان الحكم في تلك القضية بثبوت شيء اخر  
كقولنا الانسان كاتب او تعينه اي فني سي منه اي من شيء اخر كقولنا لا شيء  
من الانسان يحجر فحليته لان شبهة حمل شيء على شيء وبك الحلية اما موصوبه  
ان حكم فيها بثبوت شيء لشيء واما سالبه ان حكم فيها بطلب شيء عن شيء كما  
تقوم فتكون لها وسراجا زينا ولما كانت الحلية مركبة من المحكوم عليه وبه  
والنسيب والحكمة اسم في اصطلاحهم اشار بقوله ويسمي المحكوم عليه في الحلية  
موصوعا اذ وضع وهو دة او لا ثم اثبت له المحمول ثانيا كما يسمى ويسمي  
المحكوم به محمولا لا تسميه له بالامر المحمول على غيره ويسمي الدال على التسمية التي  
بين المحمول والموصوع ويسمي التسمية الحكيمة ويسمي بين رابطه  
ربط المحمول بالموصوع وهي اداة دلالة على معنى غير مستقل وهو النسب المتوقف  
على المتبين سواء كان في قالب الحلية لكان واحواله في قولنا زيد كان  
علما وتسمي زمايه او في قالب الاسم كما هو في قولنا زيد هو عالم وتسمي  
زمايه ولما كان ههنا محال الظاهر اما راجعا الي الموضوع عبرة عنه او كون  
ضمير فضلا اشكل المصنف العلامة على ذلك في شرح التسمية وقال ان زيدا  
الغير الراجع الي المبتدأ فلا دلالة له على التسمية اصلا بل مبتدأ ثان عند المحققين  
وان اريد بضمير الفصل فهو لا يجوز في قولنا زيد عالم ولو جاز لا يفسد التسمية  
بل يفسد المحرر والتأكيد فلا يكون رابطه بالمحقيقة ثم قال ناقلا عن الفارابي



ان الفلاسفة لما انتقلت الى العرب ولم يجدوا القلاسة في كلامهم ما يكون  
لفظا والاعلى الربط الذي الزماني المعبر عنه بالفارسية است وباليونانية  
يشتبه اشتقاق ذلك المعنى لفظا هو اشار الى ذلك التاويل بقوله وقد  
استعير له اي الربط هو التحقيق ان لفظ هوها هنا اداة الاسم لان  
لا يدل الاعلى الربط وبه صرح المنطقيون بل بعض النحويين كما فعل  
الرصني واختار وما ذكره المصنف المحقق من انه عبارة عن الموضوع  
فذلك اذا كان اسما اما اذا كان حرفا اتي به للربط فلا علم انه لا يلزم موافقة  
قواعد اصطلاح الفريقين من المنطقيين والنحويين فان المنطقيين  
لا يترطون في جواز ايراد ضمير العنصر ما يشترط اهل العربية من  
كون الخبر ما يلتصق بالصفة بل يجوزون مثل زيد هو عالم مع عدم الالتصاق  
بالصفة ولم يجوز النحويون كما قال المصنف به وانه اعلم وتلك الاربطة  
ان كانت مذكورة في القضية سميت ثلاثية والاختيارية والا يذنب لم يكن  
الحكم بثبوت شي لشي او نفي عنه فشرطية متصلة او منفصلة كما  
سجد مثل قولنا ان كانت الشمس طالعة فالهنا موجود في المقدمه هذا  
العددا ما ان يكون زوجا او يكون فردا في المتفصله ويسمى الجز الاول  
المحكم عليه فيها وهو ان كانت الشمس طالعة المتصلة وهذا العدد  
اما ان يكون زوجا في المتفصله مقدر ما تقدم في الذكر في القضية  
الملفوظه والذهن في القضية المعقوله ويسمى الجز الثاني اي المحكوم بها  
وهو فالهنا موجود في المتفصله او يكون فردا في المتفصله بالتاليون نقيضه  
ابا في ذهنه <sup>الذكر</sup> ولما كان للحمية تقييمات بالاعتبارات المختلفة اشار  
الي كل منها وابد بالتقييم باعتبار نفس الموضوع فقال الموضوع في القضية  
الحمية ان كان متخصا اي يكون شخصا معين بحيث لا يتحمل الشك

ولم يقل علم اليش مثل هذا هيوان سميت القضية شخصية ومخصوصه تكون  
موضوعا شخصا معين ومخصوصا كقولنا زيد عالم وهذا كائن وان  
قايم وان كان موضوع القضية نفس الحقيقة بحيث لا يتعدى الى  
افرادها وذكر بان لا يصح هذا المحمول الاعلى نفس هذا الطبع  
ولم يصلح ان يصدق على افرادها فطبيعية لان الحكم فيها على نفس  
الطبع سواء كانت مطلقة كقولنا الانسان معقول والحيوان معنوم  
او معنوم بالعموم وكقولنا الحيوان من حيث انه عام جنس والانسان  
والانسان من حيث انه عام نوع وهذه الاحكام ما تصدق على نفس  
طبيعية ولا تضل لان تصدق على افرادها والا يذنب وان لم يكن الحكم  
على شخص معين الاعلى نفس الطبيعة بحيث لا يتعدى الى الافراد  
بل يكون الحكم فيها على الطبيعة بحيث تتعدى اليها اي تضل للاطلاق  
على الجز الثاني يوافق الكلام ما هو التحقيق وليس المراد به انه لم يكن  
الحكم فيها على الطبيعة بل على الافراد كما هو المشهور وان اختار  
المصنف العلامة في تصانيفه فان يميز في القضية كمية افرادها  
اي الموضوع بان يكون الحكم على الطبيعة بحيث يتوحي الى افراد  
الموضوع كالا او يكون الحكم على الطبيعة بحيث يتوحي الى افراد الموضوع  
بعضا فمخصوصة لحمها افراد الموضوع وهي اما كلية ان كان الحكم  
فيها على الطبيعة بحيث يتوحي الى كل افرادها بان فيند الحكم بالكل كقولنا  
كل انسان حيوان فان الحكم فيها على طبع الانسان بالحيوانية  
بحيث يتوحي الى جميع افرادها ويصدق عليه او جزئية ان كان الحكم  
فيها على الطبيعة بحيث يتوحي الى بعض افرادها بان فيند الحكم  
بالبعض كقولنا بعض الحيوان انسان فان الحكم فيها على طبع الحيوان



بالا ان يثبت يترك الى بعض افراده وما حصل به هذا السبب من التراب  
الافراد او بعض يسمى سور تشبه لم يسور البلد في احاطته بافراجه هو  
في الموصية الكلية لفظ كل الافراد في الموصية الجزئية لفظ بعض  
مثالها في ان الالبه الكلية لا شي ولا واحد كقولنا لا شي او واحد من الالبه  
نحجر وفي ان الالبه الجزئية ليس كل حيوان انسان فانه لا يتخلف عن  
الكل الجزئي فجعل سور له وليس بعض كقولنا ليس بعض الحيوان انسان  
وبعض ليس كقولنا بعض الحيوان ليس انسان وعلى هذا سهل التمثيل اعتبار  
الاكثر النقيض فان كلما يعبر منه يجب لغة من اللغات ان الحكم على الكل  
وعلى البعض فهو سور كلام الاستغراق والتركه في يتناقض النفي ونحوها مما  
يعتد الكلية كالشئ في الاثبات ولفظ انسان وثلاثة ونحو ذلك مما يفهم  
البعضيه والا الحكم وان لم يتبين كميته او زاده بالمعنى الذي مر منها  
لاهمال بيان كميته الافراد كقولنا الانسان حيوان من غير تعيين من غير  
بالبعث والكل وتلازم القضية الماهية الجزئية المحصورة فان الحكم فيها كانت  
على طبيعة الموضوع من حيث هي بحيث يترك الى الافراد فاما ان يصدق  
على جميع الافراد او على بعضها واياها ما كان فتتحقق الجزئية يكونان متلازمان  
بمعنى انه كلما صدق الماهية صدق الجزئية وكلما صدق الجزئية صدق الماهية  
بخلاف الكلمة فانها قد يصدق وقد لا يصدق والتقييم الثاني للمحملة باعتبار  
وجود الموضوع واثار اليه بقوله لا بد في القضية الموجبة من وجود الموضوع  
لان ما لا يوجد اصلا لم يثبت له شي قطعا فان ما لا يكون موجودا لم يكن  
شي من الاشياء حتى يصدق عليه عن نفسه فان الانسان المعلوم ليس  
انسانا ولكن لا يلزم ان يكون وجود الموضوع في الخارج محققا بلها وان  
يكون في الخارج محققا وان يكون فيه مقفرا او الا يكون موجودا في الخارج

اصلا

اصلا وبهذا الاعتبار قسمت القضية الخارجية الحقيقية والذهنية ان الحكم فيها  
الطبيعي بحيث يتعدى الى افراد الموضوع الموجوده في الخارج محققا اي تكون  
موجوده فيه من غير تقدير مقفرا وفرض فارض وهي القضية الخارجية  
كقولنا كل ج ب في الخارج فانه معناه كل جيم موجوده في الخارج ب  
في الخارج او كان الحكم على الطبيعي بحيث يتعدى الى افراد الموضوع الموجوده  
في الخارج سواء كان وجودها محققا فيه كما مر او مقفرا وذلك بان لم يكن  
الموضوع موجودا في الخارج ولكن فرض وجوده في الخارج وهو  
بحيث لو وجد في الخارج لكان مقفرا بالمحمول فالحقيقة كقولنا كل عنقا  
طاير فان معناه كل ما لو وجد في الخارج وكان عنقا فهو بحيث لو وجد  
لكان طايرا وهذا على رأي المتأخرين واما على رأي المتقدمين فالحكم  
في القضية الحقيقية على الطبيعي بحيث يترك الى ما كان فردا للموضوع بحيث  
نفس الامر سواء كان موجودا في الخارج محققا او مقفرا او لم يكن موجودا  
فيه مطلقا كقولنا كل مثلث مثل فان الحكم فيه على كل ما كان مثلثا  
في نفس الامر مع قطع النظر عن وجوده في الخارج وعمومه او كان الحكم فيها  
على الطبيعي بحيث يتعدى الى افراد الموضوع الموجوده ذهنا فقط فانه ذهنية  
كقولنا كل مشق بالذات معدوم في الخارج فان الحكم فيها مقفورا على كل ما  
فرضه الذهن مشتقا بالذات بانه معدوم في الخارج هذا وقد علم ما  
ذكر ان الالبه لا تستدعي وجود الموضوع لان سلب المحمول عنه بان لا يكون  
للموضوع موجودا او يكون موجودا لم يثبت له هذا المحمول التقييم الثالث  
للمحملة باعتبار الموضوع والمحمول سواء كانا معا او متفرقين الى المعدول  
والمحصلة واليه اشار بقوله وقد يجعل حرف السلب كليس او غير جوهرا  
من جزئية القضية اعني الموضوع والمحمول سواء كان جزءا من كليهما كقولنا

بما على



الانسان لا يجوز ان يكون الموضوع فقط كقولنا الانسان فرس او من الحيوان فقط كقولنا الانسان  
لا جاد و قد لا يجعل جزءا منها اما اصلا كقولنا الانسان حيوان فان جعل جزءا منها  
او من احد هاتين شيئا ففقدت تلك القضية المشتملة على حرف التلبيس معدولة لانها مشتملة على  
ما عدلت عن موضوعه الاصلي لان حرف التلبيس في الاصل يدل الحكم عن القضية  
وها هنا جعل جزء القضية فان كان حرف التلبيس جزءا من تسمية معدولة الطرفين  
فان كان للموضوع فقط تسمية معدولة للموضوع وان كان للحكم فقط تسمية معدولة  
الحكم وان لم يجعل حرف التلبيس جزءا منها اصلا سميت محصلة لان طرفاه  
موجود محصل والتقسيم الرابع للقضية بالجمالية باعتبار كيفية النتيجة التي هي  
ومطلقة واليه ان يقول قد يصح بكيفية النسبة الثانية في نفس الامر بين  
الموضوعات والحيوانات للقضايا الموضوعية والتاليفية من الضرورة او الدوام او غير ذلك  
بان يذكر في القضية ما دل على هذه الكيفية فان صحح بالادلة على الكيفية  
فوجهه اي فتسمى القضية بوجهه لا سيما ان على الجملة التي هي الدال على كيفية النسبة  
كما سيجي كقولنا الانسان حيوان بالضرورة فان لم يصح فيها بان كيفية النسبة  
بين الحيوان والانسان هي الضرورة وان لم يصح بكيفية النسبة ثبتت مطلقة لعدم  
التقييد بالجملة ومما علم من حيث الجهة الاحمال جهتها وهذه الكيفية الثانية في  
نفس الامر سميت مادة وما حصل به البيان اي بيان هذه المادة وهو  
الصورة المعقولة من المادة في القضية المعقولة واللفظ الدال عليها في القضية  
الملفظة سميت جهة وهي قد تتخالف المادة بان تكون مطابقة لها فتكون كاذبة  
كقولنا الانسان حيوان بالامكان فان مادة النسبة بينهما بالضرورة لا الامكان  
وقد توافق المادة بالاكات مطابقة لها فتكون صادقة كقولنا الانسان حيوان  
بالضرورة واعلم ان القضية بالوجه اما بسيط او مركب لانها ان شئت على حكمين  
مختلفين بالاجاب والتلبيس في مركبه والا فبسيط فالبسيط ما يكون حقيقيا

اي بابا

اي بابا فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او تلبيس فقط كقولنا الانسان لا شيء من  
بالضرورة والمركب ما يكون حقيقيا مركب من الاجاب والتلبيس كقولنا كل انسان  
ضاحك بالضرورة ما دام ضاحكا لا داما فان معناه اجاب الضحك لان  
بالضرورة ما دام ضاحكا وتلبيس عند الفعل وذكر المصنف العلامة هاهنا خمسة  
قضية من الموضوعات ثمانية بسيطة وسبع مركبات واثنا عشر الى التلبيس يتناول  
فان كان الحكم في القضية الجمالية الوجهية اجابا كان او تلبيسا بضرورة ثبوت  
النسبة بين الموضوع والمحمول اي بافتناع انفكاك المحمول عنه ما دام ذات الموضوع  
موجودا فانه اذا لم يكن موجودا لم يثبت له شيء فضلا عن ان يكون ضروريا  
او داما بضرورة لاشتمالها على الضرورة مطلقة لعدم تقييد الضرورة في اوصاف  
او وقت وهي اما موجبة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة  
ثبوت الحيوان للانسان في جميع اوقات وجوده وامان التلبيس كقولنا لا شيء  
من الانسان يحجر بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة سلب المحر عن الانسان  
في جميع اوقات وجوده او كان الحكم فيها بضرورة ثبوت النسبة بينهما او سلبا  
عنها ما دام وصفا اي ما دام ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع وهو  
مفهومه وعنوانه ويكون للوصف مدخل في الضرورة فتشروطه لاشتمالها  
على شرط الوصف عامدا لانها اعم من المشروط الخاصه وتسمى وهي اما موجبة  
كقولنا كل كاتب متحرك الاصاب بالضرورة ما دام كاتبا فان تحرك الاصاب  
ليس ضروريا لثبوت الذات الكاتب اعني افراد الانسان مطلقا بل ثبوته  
لها انا هي بشرط اتصافه بوصف الكاتب او سلبه كقولنا بالضرورة لا شيء من  
الانسان يتاكن الاصاب ما دام كاتبا فان سلب ساكن الاصاب عن ذات  
الكاتب ليس ضروريا لاشتمالها على شرط اتصافه بالكاتب وقد يعتبر في المشروط العام  
الضرورة لاجل الوصف اي يكون من الضرورة نفس الوصف كقولنا



كل متعجب ضاحك مادام متعجبا والمفارقة ما دام الوصف اعني ضرورة شئنا  
 الى الموضوع في جميع اوقات انضاف الموضوع بوصفنا كقولنا كل كاتب انسان  
 بالضرورة ما دام كاتب لكن المتعارف المعنى الاول ولذا ذكرنا ما دام  
 عليه او كان الحكم فبالضرورة شئت النسخة بينهما او سلمنا عنها في وقت معين  
 من اوقات وجود الموضوع فحسب لتقييد الضرورة في وقت معين  
 مطلقا لعدم التقييد بالادوام ونحوه كما ينبغي وهي اما موجهة كقولنا كل  
 منحنى بالضرورة وقت خيلولة الارض بينه وبين الشمس فان الاختلاف  
 ليس ضروريا لثبوت لذات القمر مطلقا بل ضرورة شئت انما هي في  
 هذا الوقت المعين او سألنا كقولنا لا شئ من القمر يتخلف بالضرورة  
 وقت التوسيع فان الاختصاص ليس ضروريا للقمر في هذا الوقت وان كان  
 ضروريا في وقت الخيلولة او كان الحكم فيها بالضرورة شئت التنبه او سلمنا في  
 غير معين من اوقات وجود الموضوع فتسرى لعدم تغير الوقت  
 واختاره فيها مطلقا لعدم التقييد كما مر وهي اما موجهة كقولنا كل حيوان  
 مستغرق بالضرورة وقتا ما فان النفس لا يكون ضروريا للحيوان مطلقا  
 ولا في وقت معين بل يكون ضروريا في وقت غير معين هو زمان  
 ابتداء النفس واما سألنا كقولنا لا شئ من الحيوان يستغرق بالضرورة  
 وقتا ما فان عدم النفس لم يكن ضروريا للحيوان مطلقا وفي وقت  
 معين بل يكون ضروريا في وقت غير معين هو زمان التقابل او  
 كان الحكم بدوام اي النسخة بين المحمول والموضوع او سلمنا عنها ما دام  
 اي ذات الموضوع موجودا فدائما لا اشتراطا على الدوام مطلقا لعدم التقييد  
 بشئ وهي اما موجهة كقولنا كل فلك متحرك دائما فان الحكم فيها بثبوت  
 الحركة للفلك دائما ما دام وان الفلك موجودا واما سألنا كقولنا

واستثارة بدل

لا شئ من الانسان يحج وعلم معناها من الوجوه او كان الحكم بدوام النسخة  
 المحمول والموضوع او دوام سلمنا عنها ما دام الوصف اي ما دام ذات  
 الموضوع مقتضا بوصف الموضوع الذي هو مفهومه وعنوانه فحسب  
 اما موجهة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابه دائما ما دام كاتبا واما سألنا  
 كقولنا لا شئ من الكاتب يتحرك الاصابه دائما ما دام كاتبا كما مر  
 في المشروطة العاقبة فتبين ان الفرق بين هذا المعنى من التاليف  
 عند عدم ذكر الجملة حتى لو قيل لا شئ من النايك بمقتضى نهم الفرق منه  
 سلب الاستتفاء عن النايك ما دام نايكا فلما اخذ هذا المعنى من الفرق  
 شبه اليد وعامة لانها اعم من العرفية الخاصة كما ينبغي او كان الحكم في القضية  
 بتعليق اي بتعليق النسخة بين المحمول والموضوع والمراد ان يحكم فيها  
 بثبوت النسخة بينهما بالاعمال او سلمنا عنها بالاعمال في احد الارضين فمطلقا  
 لان هذا المعنى متبادر عند اطلاق القضية عامة لانها اعم من الوجودية  
 كما ينبغي وهي اما موجهة كقولنا كل انسان متنفس بالاطلاق واما  
 سألنا كقولنا لا شئ من الانسان يستغرق بالاطلاق فان كلامنا  
 صادق بالاعمال في بعض الارضين المطلقة بهذا من الوجه لان فعلية النسخة  
 التي هي مدلول قوله بالاطلاق جملها على نفس النسخة لانها اعم من  
 من ان يكون بالاعمال او بالامكان كما ينبغي بخلاف المطلقة المشتملة  
 في مقابلها الموجهة او كان الحكم في القضية لعدم صيرورة خلافها  
 اي خلاف النسخة المعتمدة في هذه القضية فتلك الجملة دالة على سلب  
 الضرورة عن الجانب المخالف للحكم يعني ان كان الحكم فيها بالاجاب فتدل  
 الجملة على ان السلب ليس بضروري وان كان بالسلب فتدل الجملة على ان  
 الاجاب ليس بضروري فادقنا كل ثار حارة بالامكان العام



معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري فتمكنه الاشتغال وادراك  
لاشي من الحار يبارد بالامكان العام فمعناه ان ايجاب البرودة للحار  
ليست بضروري فتمكنه الاشتغال باعلي معنى الامكان عامه لانها لم من الممكنة  
الخاصة فلهذا يتلطف ثمانية معتبرة عند اهل الصناعات وهي يتلطف  
احرف في باب التعارض والعكس ولما بين الباطن يتلطف في  
المركبات وقال قد تقيد العامتان في الشرط العام والعرفية  
العامه وقد عرفنا الوقتين المطلقين اي الوقتية المطلقة المسيرة  
المطلقة بالادوام الذاتي اي تحت الذات بمعنى انه لا يمكن هذه التبع مع كونها  
ضرورية تحت الوصف او دايمة تحتها او ضرورية في وقت معين او في وقتها  
دايمة لذات الموضوع بل قد تفرق عنه فتسمى الشرطية العامة المعقودة بالادوام  
الذاتي الشرطية الخاصة لمخصوصها بالنسبة الى العامة وهي ان كانت موجبة  
كقولنا كل كاتب يحترق الاصابع بالضرورة مادام كاتب لا دايما فتركيبها  
من موجبة مشروطة عامه هي الجز الاول وثالثه مطلقة عامه هي الجز  
الثاني كما ينبغي من ان الادوام اثره الى مطلقة عامه وهي هاهنا لاشي  
من الكاتب يمشي الاصابع بالفعل وان كانت سالبة كقولنا لاشي من  
الكاتب يتلطف الاصابع بالضرورة مادام كاتب لا دايما فتركيبها من مشروطة  
عامه سالبة هي الجز الاول ومطلقة عامه موجبة هي الجز الثاني وهو معنى الا  
دوام اعني كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل وتسمى العرفية العامة المعقودة  
بالادوام الذاتي العرفية الخاصة لمخصوصها بالنسبة الى العرفية العامة وثالثها  
ما عرف في الشرطية الخاصة اذ بالضرورة بالادوام فتركيبها ان كانت موجبة  
فمن موجبة عرفية عامه هي الجز الاول وسالبة مطلقة عامه هي الجز الثاني  
اعني مفهوم الادوام فان كانت سالبة فمن سالبة عرفية عامه وموجبة

مطلقة

عامه وتسمى الوقتية المطلقة المعقودة بالادوام الذاتي العرفية الخاصة لما عرف  
ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخفض وقت جيلولة الارض  
لا دايما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة هي الجز الاول وسالبة مطلقة عامه  
هي الجز الثاني وهو مفهوم الادوام اعني لاشي من القمر بمنخفض بالاطلاق  
العام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشي من القمر بمنخفض وقت  
الترتيب لا دايما فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامه تسمى  
المنتشرة المطلقة المعقودة بالادوام الذاتي المنتشرة الخاصة وهي اما جزية  
كقولنا كل انسان متنتفس بالضرورة في وقت ما لا دايما كان تركيبها  
من موجبة منتشرة مطلقة هي الجز الاول وسالبة مطلقة عامه هي الجز الثاني  
وهي لاشي من الانسان متنتفس بالفعل الذي هو مفهوم الادوام وان كانت  
سالبة كقولنا لاشي من الانسان متنتفس بالضرورة في وقت ما لا دايما  
فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامه كما عرف مره  
وقد تقيد المطلقة العامة بالضرورة الذاتية التي تحت الذات بمعنى ان  
هذه الغلبة التي تكون في المطلقة العامة بين المحول والموضوع بالفعل  
لم يكن ضروريا بالذات الموضوع وهو اذ الامكان العام كما ينبغي فتسمى  
الوجودية بالضرورة وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل  
لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامه هي الجز الاول وسالبة ممكنة  
عامه هي الجز الثاني وهو مفهوم الاضروية اعني لاشي من الانسان  
يضاحك بالامكان العام وان كانت سالبة كقولنا لاشي من الانسان  
يضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامه هي الجز  
الاول ومن موجبة ممكنة هي الجز الثاني وهو معنى الاضروية كما ينبغي  
او تقيد المطلقة العامة بالادوام الذاتي بمعنى انه لم تكن تلك النسبة



في الاطلاق

دايا لذات الموضوع وان حصل له بالفعل في احد الازمان فيكون موافقا  
العام كما ينبغي وتسمى تلك القضية الوجودية الادائية وهي سواء كانت موجبة  
او سالبة يكون ترتيبها من مطلقتين عاميتين احدهما موجبة والاخرى سالبة  
لان الجزا الاول مطلق عامه والجزا الثاني وهو الاداء مطلق عامه ايضا كما ينبغي  
ومثالها ايجابا وتلبا كما مر في الوجودية الاضروية انما يغير الاضروية بالاداء  
ودام وقد تغيرت الممكنة العامة سواء كانت موجبة او سالبة بالاضروية الجانب  
لحكم في القضية ايضا اي كما يغير سلب الضرورة من الجانب المخالف للحكم بقيد  
الضرورة في الجانب الموافق ايضا فلم يكن بثبوت التبع ولا التبع كضرورة  
وتسمى هذه الممكنة الخاصة لاشتمالها على حجب الضرورة على الجانبين الذكي  
هو الامكان المستعمل فيه الخوص من الحكم والتكلمين وهي سواء كانت موجبة  
او سالبة مركبة من مكنيتين عاميتين احدهما موجبة والاخرى سالبة فلا  
فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى بل التباين تحت اللفظ فانه يعبر به  
الايجابية كانت موجبة كقولنا كل ان كان كائن بالامكان الخاص والمعنى ليس  
الكتاب الكتاب لان ان لا تلبا عنه ضروريين فكل ضروريه الايجاب  
ممكن عام سالب وسلب ضرورة التلب ممكن عام موجب وان عبرت  
بعبارة سلبية كانت سالبة كقولنا لا شيء من الاثان كان بالامكان الخاص  
والمعنى ما ذكرناه بعينه في الموجبة وهذه القضية بالاسم مركبات لان الا  
دوام اشارة الى مطلق عامه فانه عبارة عن معنى يلزم المطلق العامه  
فان معناها في الموجبة ان ثبوت المحمول للموضوع ليس بديام واذا لم يكن  
الايجاب دايا فيلزم سلبه عنه بالفعل في احد الازمان وهو السالبة المطلقة  
العامه ومعناها في السالبة سلب المحمول عن الموضوع ليس بديام واذا لم يكن التلب  
دايا فيلزم الثبوت بالفعل في احد الازمان وهو الموجبة المطلقة العامة فتكون

القضايا

الخاصة

القضايا المذكورة المقيدة بالاداء من المشروطه الخاصه والعرفية الخاصه والوقت  
والمقتضاه الخاصه والوجودية الادائية مركبات كل منها من عامتها والمطلقة  
العامه سواء كانت ايجابا او سلبا ولان الاضروية التي يمكن عامه لان الامكان  
العام كما علمت هو سلب الضرورة من الجانب المخالف فيكون معناها في الموجبة  
ان ثبوت المحمول للموضوع ليس ضروريا وهو سلب ضروريه الايجاب الذي هو معنى  
الامكان العام الكتاب ومعناها في السالبة ان سلب المحمول عن الموضوع  
ليس ضروريا وهو سلب ضروريه التلب الذي هو المعنى الامكان الموجب فتكون  
القضيتان المقيدتان بالضرورة وهي الوجودية الاضروية والممكنة الخاصة  
مركبتين من عامتها والممكنة العامة سواء كانت ايجابا او سلبا ويشترط في هذين  
القضيتين المحذورتين من الاداء والاضروية بالقضايا بالاسم ان يكونا  
مخالفين الكيفية اي في الايجاب والتلب للقضية المقيدة بهما فان القضية  
ان كانت موجبة كان القيد سلبا وان كانت القضية سالبة كان القيد  
موجبا كما فهمت تفصيلا سابقا ويشترط ان يكونا موافقين الكمية في  
الكمية والجزئية لما في القضية فتبينهما بان القضية اذا كانت كلية كان الا  
دوام والاضروية في معنى قضية كلية واذا كانت جزئية كانت في معنى قضية جزئية  
وهنا تحت الاصطلاح او الجزان يعتبر الاداء في البعض كما ينبغي في العكس  
ولم يبين التبع بين الموجبات والاولى ليلام يودي الى الاطباء المحل الفاسد  
المسعود والاسباب المحل على طبع المستندي ولكن وصفت جدا واضررنا  
بينهم فيه التبع بين جميع التباين والمركبات على سبيل الاحمال من غير تكرار  
واحلال سبيل للامر على الطلاب وتعدى لما يتوقف عليه بعض مقاصد  
الكتاب والاشبه بين كل اثنين منها يعلم ما كتب في مرقع وفي ملتقى الخططين  
الخارجين من كل منهما اليه والمكتوب نعمة القضية المكتوبة في راس الجد والطلاني



الي ما يكت في مبتدأ الجدول العرضي للتعلم نسبة العرضي اليه بالقياس عليها  
وما علم نسبة اليه الى كل الغضايا من الجدول العرضي بالقياس على نسبة كل الطولي  
اليه كما لم تكن الخاصة حذف عن الطولي وما علم نسبة اليه الى بعض الغضايا  
من الجدول العرضي حذف نسبة ذلك البعض عن الطولي ولهذا صار محورها  
وما علم نسبة اليه الى كل من الجدول الطولي كالضرورة المطلقة حذف عن  
العرضي لئلا يتكرر البيان وعلى اسم التكرار فصل في بيان القضية  
الشرطية وهي علم يمكن من حكم فيها بثبوت شيء لشيء او سلبه عنه كما مر بالحكم  
فيها اما باتصال نسبة اليه الى نسبة اخرى بطريق اللزوم او بالاتفاق واما  
بانفصالها عن بطريقتي العناد والاتفاق فتلك القضية اما منفصلة وذلك  
ان حكم فيها اي في القضية الشرطية التي هي مركبة من القضيتين بالضرورة  
كما يجب بترتيب نسبة كانت بين موضوع التالي ومحموله على تقدير ثبوت  
نسبة اخرى التي هي بين موضوع المقدم ومحموله وهي المنفصلة للوجوب  
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الحكم فيها بترتيب نسبة  
الوجود الى النهار على تقدير ثبوت نسبة الطلوع الى الشمس والحكم فيها بانقضاء  
هذه النسبة بالافري سميت بالمنفصلة او حكم فيها بنفي نسبة بين  
موضوع التالي ومحموله على تقدير ثبوت النسبة بين موضوع المقدم ومحموله  
وهي المنفصلة الثانية وهذه المنفصلة لزومية ان كان ذلك الاتصال الذي  
هو عبارة عن ثبوت التالي على تقدير ثبوت المقدم او سلبه لعلاقة  
بين المقدم والتالي توجب ذلك وهي معنى في المقدم يتصل بنسبة التالي  
كان يكون علمه له كما مر او محله لا كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس  
طالعة او يكون معلولي علمه واحد كقولنا ان كان النهار موجودا فالعلم  
وكالتضيق وهو ان يكون الامر ان بحيث يكون تغفل كل منهما بالقياس

الي

الي الاخر كقولنا ان كان زيد ابنا لعمرو فعمرو اب له والا اي وان لم يكن الحكم  
بالانفصال بينهما او سلبه لعلاقة بل مجرد اتفاق صدق التالي عند صدق  
المقدم فاتفقا فيه كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناطقا لانه لا علاقة  
بين ماهية الخمار وناطقة الانسان حتي يجوز العقل تحقق كل واحد  
منهما بدون الاخر وليس بينهما الامور اقترانها على الصدق واما منفصلة  
وذلك ان حكم فيها اي في القضية بتنا في نسبتين اي بتنا في النسبة بين  
موضوع المقدم ومحموله والنسبة بين موضوع التالي ومحموله وذلك اذا  
كانت المنفصلة موجبة كقولنا العدد امارج او فرد فان الحكم فيها  
بثبوت التالي يمين نسبة العدد الى الزوجية وبين نسبة اليه الفردية فلا  
يجوز اجتماعها ولا ارتضاعها او الحكم فيها بانفصال هذه النسبة عن الاخر  
سميت بالمنفصلة لوجوب حكم فيها على اتساقها اي عدم التناقض في النسبتين  
المذكورتين وذلك اذا كانت المنفصلة سلبية كقولنا ليس اما ان يكون  
الانسان اسودا او كاتا فان الحكم فيها بعدم تناقض النسبة الاثنان الى  
الاسود ونسبته الى الكاتا فيجوز اجتماعهما ويجوز ارتضاعهما  
هذه التناقض او سلبه اما ان يكون صدقا وكذا معا اي حكم بانهما لا يصح  
ولا يكذبان وهي المنفصلة الحقيقية ومثالها في الوجبة والالتزام مع  
بيانها ما مر ولما كان الانفصال الحقيقي ان لا يجمع الطرفين ولا  
يفارقان اصلا وفي الحقيقة الموجبة كذلك سميت بها او يكون الحكم  
بالتناقض بينهما لاصدق فقط اي حكم بانهما لا يصحان معا ويحتمل  
ان يكذبان فاما جمع وهي اما موجبة كقولنا اما ان يكون هذا  
الشيء شجرة او حجرا فان الحكم فيها بتناقض نسبة الشيء الى الشجرة ونسبة  
الي الحجر في الصدق فقط فلا يصحان معا وقد يكذبان بان يكون



بأن يكون هذا الشيء حيوانا واما سالبه كقولنا ليس هذا الشيء اما ان يكون  
لا شجرة واما ان يكون لا حجر فان الحكم فيها لعدم تنافي هذين التبعين  
في الصدق فقط فيجوز اجتماعهما بان يكون حيوانا ولا يجوز ارتفاعهما  
والا كان شجرة او حجر او لما كان في موضعها منع اجمع بحيث به او يكون الحكم  
بالتنافي بين التبعين كدبا فقط اي حكم نالها لا يكتفي بان وقد يصيدان  
فانهم الخلو وهي اما موصيه كقولنا هذا الانسان اما ان يكون حيوانا  
او اسود فان الحكم فيها تنافي في نسبة الانسان الى الحيوان ونسبته الى الاسود  
في الكذب فقط فلا يجوز ارتفاعهما من الانسان ويجوز اجتماعهما فيه  
واما سالبه كقولنا ليس هذا الانسان اما ان يكون زوجيا او نجس  
فان الحكم فيها لعدم تنافي هذين التبعين في الكذب فقط فلا يجوز اجتماعهما  
في الانسان ويجوز ارتفاعهما عنه ولما كان في موصيه منع الخلو عن  
الطرفين بحيث به وكل منهما اي من المنفصلين الثالث لا يخلو اما ان  
يكون عناديه اي يكون بين المقدم والتالي عناد وفيه منع بحيث  
او اتفاقه لانه ان كان التنافي بين التبعين اللتين مذكورهما في  
الجزءين اي يقتضي في الجزء ان يكون بينهما عناد ومخالفة وهي  
عناديه سواء كان العناد ثبوتا وانتفاء معا كما في الفرد والزوج في الحقيقة  
او ثبوتا فقط كما بين الشجر والحجر في مانع اجمع او اتفاق فقط كما بين  
الحيوان والاسود في مانع الخلو وكذا في السالبه فليست في ما ذكرنا مثالا  
وبالجمله لنرم في العناديه الحقيقية ان يكون كلا واحد منهما نقيضا للاخر  
لكون العدد زوجا وليس بزوج او مائا ويا لنقيضه كونه زوجا او فردا فان  
الفرد مائا وي سلب الزوجيه وكذا العكس حتى يمنع اجتماعهما وارتفاعهما  
والا لزم اجتماع النقيضين وارتفاعهما ولزم في العناديه المانعة اجمع ان  
تكون

تكون كلا واحد منهما اخص من نقيض الآخر ككون الشيء شجر او حجر اخص من  
عدم كونه شجرة او حجر او بالعكس حتى يمنع اجتماعهما ضرورة ان صدق  
الاخص يتلزم صدق الاعم فليز صدق النقيضين ويجوز ارتفاعهما  
كما في الفرد الاخر للنقيض ولزم في العناديه المانعة الخلو ان يكون  
كلا واحد منهما اعم من نقيض الآخر ككون الانسان حيوانا او اسود فان  
الحيوان اعم من الاسود والاسود اعم من الاحيوان حتى يمنع ارتفاعهما  
ضرورة ان ارتفاع الاعم يوجب ارتفاع الاخص فليز ارتفاع النقيضين  
ولا يمنع اجتماعهما كما في الفرد الاخر لكون الاعم والا اي ان يكون التنافي  
بين التبعين مقتضي وزن الجزين بل يكون التنافي بحسب الاتفاق  
فانفاقه فلم يكن في الحقيقة تنافي في الصدق والكذب معا الا بطريق  
الاتفاق كقولنا للاسود والكاتب اما ان يكون هذا الاسود او كاتبا فانه  
لامتنافاه بين مفهوم الاسود والكاتب ولكن اتفق بحقيق السواء معار  
الكاتب في هذه المادة فلا يصح ان لا تنافا لكتابه ولا يكونان لوجود  
الاسود ولم يكن في مانع اجمع بينهما تنافي في الصدق فقط الا بطريق  
الاتفاق كقولنا فيه اما ان يكون هذا الاسود او كاتبا لان الاسود  
والكاتب لا يمكن ان يصدقوا فيه والا اجمع النقيضان ولكن يكذبان فيه  
لانتنافا الاسود والكاتب معا فيه في الواقع وفي مانع الخلو لم يكن بينهما  
تنافي في الكذب فقط الا بطريق الاتفاق كقولنا اما ان يكون هذا الاسود  
او لا كاتبا لانها لا يكتفي بان والارتفاع النقيضان ويصدقان معا لوجود  
العواد والاكاتب معا في حجب الواقع ثم اعلم ان الشرطية كالحملية تنقسم الى  
محمورة كلية او جزئية ومثخصة ومهملة وكما ان الكلية في الحملية  
باعتبار كلية الحكم بثبوت المحمول للموضوع ايجابا او سلبا لا اعتبارا بكونه



المصنوع والموجود كدرك كلي الشريطة ككليه الحكم بالانحصار في جميع  
وعلي جميع الاوضاع الممكنة الاختصاص مع المقدم لا تختب الكليه المقدم او الثاني  
ولم يستبعد اذ ذلك التقييد الا في المنفصل للزوميه والمنفصله العناديه او يمكن  
للافتقار كميته في المطالب بيان التقييد ثم الحكم في القضية  
المنفصله للزوميه والمنفصله العناديه ان كان علي جميع تقادير وقوع المقدم  
في جميع الازمان وعلي جميع الاوضاع الممكنة الاختصاص مع المقدم وان كانت  
هذه الاوضاع مخالفة في نفس السهل ما اذا كان المقدم كما ذكرنا كقولنا زيد  
فرس فهو حيوان فان معناه ان حيوانه زيد لازمه لفرسيته في كل وضع  
لاينا في فرسيه مثل كونه ناهقا او ساهلا او قابلا او قاعدا او كون الشمس  
طالما او غاربه او غير هاء وان كانت هذه الاوضاع مخالفة في نفس الاحتمال  
انضاف زيد بالناهقين ونحوها فكلية اما منفصله كقولنا كلما كان زيد  
انسانا فهو حيوان فان الحكم فيه على لزم حيوانه زيد لان نيته في  
كل الازمان ومع كل الاوضاع المتقدمة واما منفصله كقولنا ايا ما ان  
تكون الشمس طالما او لا تكون فان الحكم فيها بتنا في طلوعها وعدمها في جميع الازمان  
والاوضاع الممكنة المذكورة وسور الموجهه الكلية في المنفصله كلما ومهما ومتي  
وفي المنفصله دايما وفد مر مثالا وسور الكليه فيها ليس السهل كقولنا  
في المنفصله ليس السهل ان كانت الشمس طالما فالليل موجود وفي المنفصله ليس  
السهل اما ان تكون الشمس طالما واما ان يكون النهار موجودا او كان الحكم في  
القضية الشريطة المنفصله للزوميه والمنفصله العناديه علي بعضها اي بعض  
تقادير الاوضاع المقدم وبعض ازمانه مطلقا اي بدون التقييد لوضع  
او وقت معين بل يكون الحكم علي بعض اوضاع او اوقات غير معييه فجزيه  
اما منفصله كقولنا قد يكون او كان الشيء حيوانا كان انسانا فان الحكم بلزوم ثابته

الشي

الشي علي بعض تقادير اوضاع حيوانه وازمانه وهو كونه ناطقا كنم تبين  
هذا الوضع والزمان في القضية بل اطلق فتكون متصلة جزيه واما منفصله  
كقولنا قد يكون اما ان يكون الشيء جادا او ناميا فان العناديه بينهما لما يكون  
علي بعض تقادير اوضاع الشيء وازمانه وهو كونه من العنصرين او من غيرهما  
فتكون متصلة جزيه وسور الموجهه الجزيه قد يكون كامرا وسور الكليه  
الجزيه فيها قد لا يكون كقولنا في المنفصل قد لا يكون اذا كانت الشمس طالما  
فالليل موجود او في المنفصل قد لا يكون اما ان تكون الشمس طالما واما ان  
يكون النهار موجودا او كان الحكم في الشريطة المذكورة علي بعض تقادير المقدم  
وبعض ازمانه لكن المطلقا بل معين ببعض الازمان والاضاع متخصيه  
اما منفصله كقولنا في تعيين الزمان ان حيتني اليوم اكرمتك وفي تعيين  
الاضاع ان حيتني اكرمتك واما منفصله كقولنا في الزمان في هذا اليوم  
زيد اما ان يموت او يجه وفي تعيين الاوضاع في هذا الدار اما ان يكون زيد  
لو سارا والا اي وان لم يكن الحكم فيها علي جميع تقادير المقدم والاعلي بعض  
تقادير المقدم مطلقا ولا علي بعض تقادير معينه بل حكم فيه علي تقدير  
وقوع المقدم سواء كان جميعا او بعضا مطلقا او معينه فمهما لم اما منفصله  
كقولنا ان كانت الشمس طالما فالنهار موجود واما منفصله كقولنا لعمري  
اما ان يكون زوها او قد او لفظه ان ولو واذا في الاتصال واما في الانفصال  
للاهمال واعلم ان طرقا القضية الشريطة المستتبا بالمقدم والثاني وان لم  
يكونا قضيتين بالفعل لعدم الاتصال بينهما لكنهما في الاصل متصلة كانت  
او منفصله قضيتان تامتان مشتملتان علي الاتصاف والانفصال لانها  
في الاصل قضيتان حلتيتان كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان  
فانه مركب من قولنا الشيء انسانا وهو حيوان وكلاهما قضيتان حلتيتان



أو قضيتا متصلتان كقولنا كلما كان الشئ طالما لم يوجد  
فكل ما لم يكن الشمس طالما لم يكن الزهر موجودا فانها مركبة من قولنا ان كانت  
الشمس طالما لم يكن الزهر موجودا وكل ما لم يكن الشمس طالما لم يكن الزهر موجودا  
وكلاهما قضيتان متصلتان أو قضيتان منفصلتان كقولنا كلما كان  
دايا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا فاما ان يكون  
العدد زوجا واما ان يكون فردا فانها مركبة من منفصلتين كما ان قضيتي  
مختلفتان في الحد والاتصال والانفصال ويتصور منه ستة صور وذلك لان المقدم  
لو كان حلييا فالنتالي اما متصل او منفصل ولو كان مقصلا فالنتالي اما متصل  
او حليي ولو كان منفصلا فالنتالي اما متصل او حليي وعليك باستحضار مثلثات  
وامثلة الشرطية المنفصلة المركبة في هذه القضايا والمالم يكن فيها كثير فعرم  
نطوّر بذكرها الكتاب لانها أي طرفا الشرطية اللتين في الأصل قضيتان  
جرتا بزيادة اداة الاتصال وهي كما علمت كلاهما أو امثالها أو اداة  
الاتصال وهي دايما وقد تكون داهما كما فصل عن التام أي عن القضية  
التامة فان القضية التامة ما تشمل على الحكم اعمي الادعان وقد زاعما  
بالعلاق من هذه الادوات فصل في بيان التناقض بين القضايا  
وهو اختلاف القضيتين احتراز عن اختلاف غير القضيتين كالمزدي  
وكالمزد والمركب والمراد صدقهما بالنسبة واليجاب بان يكون احدهما  
موجب والاخر سالب ولا يحتاج الى التقييد فانه يفهم من قوله بحيث  
يلزم لانه من صدق كل واحد من القضيتين كذب القضية الاخرى  
وبالعكس أي يلزم لانه من صدق الاخر كذب الاول كقولنا زيدان  
وزيد ليس بانان فان وقوعهما يقتضي لانه عدم وقوع الاخر  
ويحترز بذلك عن اختلاف قضيتين لا يقتضي لانه صدق احدهما

كذب

كذلك لا يفرق بين  
الكلية والجزئية  
في التناقض

كذلك لا يفرق بين واسطة ما واه الناطق بانان ولم يعتبروا ذلك لان الناطق  
كثرة دفع من ضبط التناقض لكن ربما اطلقوا التقييد لانه واه اذا  
الحكم الموضوع والمحمول كالتحريم والثاني كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ  
من الانسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس  
بحيوان فان تناول الصدق والكذب بينهما هما هنا انما هو محقق  
المادة للذات الاختلاف بين القضيتين الكليتين والجزئيتين  
لان الكليتين قد يكتفي بان كقولنا كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان  
بانان والجزئيتين قد يكتفي بان كقولنا بعض الحيوان انسان وبعض  
الحيوان ليس بانان ولا بد في تحقق التناقض بين القضيتين  
مطلقا من الاختلاف بينهما في الكيف أي الإيجاب والنسبة في جميع القضايا  
فانها لو لم تختلفا بالاجاب والتسلب لم يتناقضا فلم يلزم من صدق  
احدهما كذب الاخر وفي بعض النسخ في الكيف موضع عن الكمال والحق  
فانه لا بد في تحقق التناقض في جميع القضايا باختلاف الاختلاف في الكيفية  
في المحصورات فلهذا ولدى بالتقديم لتطابق الكلام المنهج القويم ولا بد في تحقيق  
المحصورات من الاختلاف في الكيف والكم ايضا أي في الكمية والجزئية فانها  
لو كانت كليتين او جزئيتين لم يتناقضا كقولنا بعض الكليتين صدق  
الجزئيتين كما مر فيكون بعضا الموجبة في الكلية السالبة الجزئية والعكس  
ونقيض ذلك لانه الكلية الموجبة الجزئية وبالعكس ولا بد في تحقق التناقض  
في الموجبات من الاختلاف في الكيف والاختلاف في الجملة ايضا لانها  
لو اختلفا في الجملة لم يتناقضا او يكذب الضرورتان في مادة ممكنة  
كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتب بالضرورة  
لان ايجاب الكتابية وسلبها لانان ليس بضرورة مطلقا ونصدق



المحكيات كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان كاتب بالامكان  
ولا بد من الاتحاد في القضية بين جنسها اي المذكورات هي ثمانية  
الاول وحدة الموضوع او الاساقض عند اختلاف كقولنا زيد قائم زيد  
بقائم والثاني وحدة الجوهر فانه لا يتناقض لذي اختلاف كقولنا زيد قائم زيد  
ليس بقائم والثالث وحدة الشريطة لعدم التناقض عند اختلاف كقولنا  
الجمع معقول للسم اي بشرط كونه ابيض وليس معقول للسم اي بشرط كونه اسود  
والرابع وحدة الكل والجز فانه اذا اختلف الكل والجز لم يتناقض كقولنا  
الزنجي اسود اي بعض الزنجي ليس باسود اي كلمة والخامس  
وحدة الزمان اذ لا يتناقض عند اختلاف كقولنا زيد قائم اي ليل زيد  
ليس بقائم اي نهرا والسادس وحدة المكان وهو لم يتناقض كقولنا  
خوزيد جاهل اي في الدار زيد ليس بالجاهل اي في السوق والسادس  
وحدة الاضافه فلو اختلف خوزيد باب اي لعمري زيد ليس باب اي لعمري  
لم يتناقض والسابع وحدة الفعل والقوة فلو كانت في احديةها بالفعل  
وفي الاخرى بالقوة نحو الخمر في الدن متكرري بالقوة وليس متكرري  
بالفعل فلا يتناقضان ففي القضية الشخصية شرط اختلاف واحد مع  
ثمانية اتحاد وفي المحصول هذه التسعة مع الاختلاف في الاعم وفي الوجه  
هذه العشرة مع الاختلاف في الجهر لم يعتبروا المهملات في قوة الجزية  
فتكون واختلفوا واعلم ان ما مر كان كافيا في لغة المعانيض التي هم  
في الوجوه لتسهيل الاستعمال وقدم من البتة يظن فقال والنقيض للضرورة  
المطلقة الموجبة والثالبه الممكنة العامة الثالبه والموجبه لان الامكان العام  
هو سلب الضرورة عن جانب المتيقن فيكون الحكم في الممكنة العامة الثالبه  
سلب الضرورة عن جانب الايجاب وهو نقيض ضرورة الايجاب  
التي

التي هي مفهوم الضرورة المطلقة الموجبة وكذلك الحكم في الممكنة العامة الموجبة  
الضرورة عن جانب السلب وهو نقيض ضرورة السلب وهي التي هي مفهوم الضرورة  
المطلقة الثالبه ومن ههنا البيان بانه ان الضرورة نقيض للممكنة ايضا والنقيض  
للايجاب المطلقة الموجبة والثالبه المطلقة العامة الثالبه والموجبه لان  
الايجاب في كل الاوقات الذي هو معنى الدائم المطلقة الموجبة ساقية السلب  
في بعض الاوقات وهو مفهوم الثالبه المطلقة والسلب في كل الاوقات الذي هو  
معنى الدائم المطلقة للموجبه ساقية السلب في بعض الاوقات وهو مفهوم الثالبه  
المطلقة والسلب في كل الاوقات الذي هو معنى الدائم الثالبه ساقية الايجاب  
في بعضها وهو مفهوم المطلقة الموجبة والثالبه ساقية السلب في بعض الاوقات  
نقيض دوام الايجاب سلب الدوام ويلزمه السلب في بعض الاوقات وكذا  
نقيض دوام السلب عدم دوام السلب والثبوت في البعض لازم له فيكون  
ذلك ما يقال النقيض على لازم والنقيض لشرطه العامة الحثية الممكنة وهي قضية  
حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب  
يمكن ان يتعمل في بعض اوقات كونه مجنونا وذلك لان ثبوتها الى المشروطه  
العامة شبه الممكنة العامة الى الضرورة المطلقة كما ان الضرورة بحسب الذات  
ساقض سلب الضرورة بحسب الذات كذلك الضرورة بحسب الوصف والنقيض  
للعرفية العامة الحثية المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت او السلب بالفعل  
في بعض اوقات وصفه الموضوع ومثاله ما مر في مطلقه عامه  
بحسب الوصف ونسبته الى العرفية العامة نسبت المطلقة الى الدائم فكما ان  
الدوام بحسب الذات ينافي الاطلاق بحسب كذلك الدوام بحسب الوصف ينافي  
الاطلاق بحسبه ولم يذكر نقيض الوقيعية المطلقة والمستثناة المطلقة بتعا  
للتعميم لكن ذكرها في الوجوه ان تتبع ان يبين نقيضها ما ايضا فاعلم ان



نقيض الوقت المطلقة المكنة الوقتية وهي التي يحكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب  
الحال في وقت معين وذلك لان الضرورة في الوقت المعين يتأخر  
سلب الضرورة لا يجب ذلك الوقت وان نقيض المكنة المطلقة المكنة المكنة  
وهي التي يحكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المتخالف في جميع الاوقات وهذا يتبين  
حين نتاوه بعد الفراغ عن بيان نقاين البين يطبق نقاين المركبات  
ولما كان للمركبة عباد من مجموع قضيتين مختلفتين بالاجاب والسلب  
فنقيض رفع ذلك المجموع اعم من ان يكون برفع كليهما او برفع الجز الاجزائي  
او برفع الجز البلي على التبيين لكن لم يكن كل واحد منها نقيض المركب او  
قد يحصل رفع المجموع برفع الاجز افيكون احص من نقيضه بل يكون نقيضه  
رفع احد الجزين الاعلى التبيين وهذا لا يقتله والنقيض المركبة المكنة  
هو المفهوم المرد بين نقيض الجزين اي بوجه نقيض الجزين ويركب منها  
منفصل مانع الخلو ويقال نقيض هذا المركب اما هذا النقيض او  
ذاك فخذ هذا المفهوم سهل بعد الاحاطة بنقاين المركبات ونقاين  
البين يطبق فانك اذا علمت ان الوجودية والادمية الموجه مركبة من مطلقتين  
عاميتين اولهما موافقة في الكيف واخرهما مخالفة وعلت ان نقيض  
المطلقة العامة الموافقة الدائمة التي لفظه ونقيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة  
علت ان نقيض الوجودية وجودية الادمية اما الدائمة الموافقة واما الدائمة المخالفة  
وهذا من قبيل اطلاق النقيض على الازمة لان نقيض المركبة علم هو المفهوم  
المرد لا زمة فان نقيض قولنا كل انسان ضاحك بالضرورة لا يمانه ليس  
كذلك بل انما ليس بعض الانسان ضاحكا دايما او بعض الانسان ضاحك  
دايما فيكون قولنا ليس كذلك نقيضه الصريح وقولنا بل ان يكون الانسان  
لنقيضه لازمة له لنقاين وقدمه فلهذا المنفصل مانع الخلو لا امتنع حصوله

نقيض

نقيض المركبة مع الخلو عن احد هذين النقيضين ويمكن الجمع ارتفاع الجزين معا  
لكن هذا الحكم وهو ان مفهوم المرد نقيض المركبة يصح مطلقا في المركبة الكلية  
واما في المركبة الجزئية فلا بد ان يعتبر بالنسبة الي كل فرد فردا اذا قلنا بعض  
الانسان ضاحك بالفعل لا دايما كان معناه ان بعض الانسان ضاحك بالفعل  
لا دايما كان معناه ان بعض الانسان يثبت له الضحك في وقت معين ولا يثبت  
له في وقت اخر فنقيضه ان لا يثبت كذلك واذا لم تكن افراد الانسان بحيث  
يكون ضاحكا في وقت ولا يكون ضاحكا في وقت اخر يكون كل واحد من  
افراد الانسان اما ضاحكا دايما وليس بضاحك دايما وهو المراد بالترديد  
بين نقيض الجزين بالنسبة الي كل فرد فردا واحد واحد لا يخلو من نقيضها  
فيقال تلك المانة بل كل الانسان اما ضاحك دايما واما ليس بضاحك  
دايما واما اذا لم يصح بالنسبة الي كل فرد فيمكن المفهوم المرد نقيضا للجزية  
لجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المرد اذ يجوز ان يكون المحمول  
ثابتا لبعض افراد الموضوع دايما متلويا عن الافراد الباقية دايما فتكذب الجزية  
الادمية اذا لم يكن بعض الافراد الموضوع بحيث يثبت له المحمول تارة ويثبت  
اخرى على هذا التقدير يكذب ايضا كل واحد من الكليتين اللتين هما نقيضا  
الجزئية اما الكلية الموجهة فلدوام سلب المحمول عن بعض الافراد واما الكلية الكلية  
فلدوام الإيجاب المحمول على بعض الافراد فصل في بيان العكس  
المستوى وهو القضية الخاصة من تبدل موضوع القضية بالمحمول والمحمول  
بالموضوع في اللفظ وسمى مستويا لثباته لعكس النقيض وقد يطلق على  
نفس تبدل طرفي القضية بان يجعل ما هو الموضوع في اللفظ محمولا والمحمول  
في اللفظ موضوعا وانا قلنا في اللفظ لان العكس لا يجعل ذات الموضوع محمولا  
ووصف المحمول موضوعا بل يكون الموضوع فيه ذات المحمول والمحمول مفهوم



الموضع فيه ويشترط ان يكون مع بقا الصدق اي يكون بحيث لو فرض صدق  
 الاصل يلزم صدق العكس ان العكس لازم للقضية ويتخيل صدق الملزوم بدون  
 صدق اللازم فظهر منه انه لا يلزم عدم انعكاس كل من الكواذب فانه لو فرض صدق  
 كل حيوان ان كان مثلا الصدق بعض ان كان حيوانا والحب بقا الكذب نحو ان صدق  
 اللادع وكذب الملزوم كقولنا ان كان زيد حمارا كان حيوانا ويشترط ان يكون  
 مع بقا الكيف اي التلب والاياب بان الاصل ان كان موجبا كان العكس ايضا  
 موجبا وان كان سالبا كان العكس ايضا سالبا اولوا يكن موقفا فيه يلزم  
 موافقة مع الاصل في الصدق فان الموضوع قد يختلف مع ان بقا العكس  
 او لصدق كل ان كان ناطق ولم يصدق بعض الناطق شي بان كان ويصدق  
 لاشي من الانسان بغيره ويصدق بعض الناطق من الانسان فالواجب  
 سو اكانت عليه او جزية او مبهمة فانها في حكم الجزية سو اكانت جملة او شرطية  
 ولم يذكر التخصيص لعدم الاعتداد بها في العلوم انما تنعكس اي موجبة جزية ولا  
 تنعكس كلية كجزية عموم المحول للموضع في الجملة كقولنا كل انسان حيوان  
 او عموم التالي للمقدم في الشرطية كقولنا كلما كانت الشمس طالعه فالحرارة موجودة  
 فلو انعكس الكلية لزم صدق الخاص على كل اورد العام طام تنعكس كلية الموجبة الكلية  
 موجبة كلية في هذين المادتين لم يكن الحكم بالانعكاس كلية اذ قواعد المنطق  
 كلية والاشياء الكلية سو اكانت جملة كقولنا لاشي من الانسان بحر او شرطية  
 كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعه فالليل موجود ينعكس اي سالبة كلية  
 وهي قولنا لاشي من البحر بانسان وليس البتة ان كان الليل موجودا فالشمس  
 طالعه والا اي ان لم تنعكس اليها سالبة كلية تنعكس الي القضية فينكس لاشي من  
 الانسان بحر اي بعض المحررات لزم تلب الشئ من لزم فانه لو جعل صغري  
 كقولنا لاشي من الانسان بحر بان يقال بعض البحر انسان ولاشي من الانسان

بحر

ينفخ بعض البحر لاشي بحر وهو باطل بالبداهة والاشياء الجزية تنعكس الي شئ من القضايا  
 اصلا لا كلية والجزية الا في الخاصين كاشي في عكس النقيض ولعل الحكم بعدم  
 الانعكاس في الجزية كما مر ذكره كجزية عموم الموضوع للمحل في الجملة كقولنا بعض  
 الحيوان ليس بانسان فانها لا يمكن ان تنعكس الي قول بعض الانسان ليس  
 بحويون واللازم تلب العام من الخاص وهو باطل او عموم المقدم للتالي في الشرطية  
 فكقولنا قد لا يكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت الشمس طالعه فانها لا يكون  
 ان تنعكس الي قولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعه كانت الحرارة موجودة  
 واللازم وجود الملزوم بدون وجود اللازم هذا بيان انعكاس القضية مجرد  
 مفهوم القضية واما انعكاس القضية تحت الجملة فمن العقبات الموجبات  
 الموجبة كلية كانت او جزية تنعكس اليها واما الجزية المطلقة والادائم  
 المطلقة والعامات واما الشروط العامة والعرفية العامة للموجبات كلية كانت  
 او جزية شائفة مطلقة موجبة جزية فانه اذا صدق كل ج ب او بعض ج ب  
 باهدي الجهات الاربع اي بالضرورة مطلقا او دائما او بالضرورة ما دام ج او بالضرورة  
 ما دام ج واما ان يصدق بعض ج ب فهو ب الذي هي الجزية المطلقة والا  
 لصدق نقيض الجزية المطلقة التي هي العرفية العامة وهي قولنا لاشي من ج  
 دائما ما دام ب واذا انضم مع الاصل حتى صار قياسا بان يقال كل ج ب او بعض  
 ج ب باهدي الجهات ولاشي من ج ب دائما ما دام ب ينفع لاشي من ج ب  
 دائما ان كان الاصل ضروريا او دائما ما دام ج ان كان اهدي العامتين وهذا  
 حال اي شئ من نقيض العكس فالعكس حتى وتنعكس الخاصيات واما الشروط  
 الخاصة والعرفية الخاصة الموجبات الكلية والجزية شائفة لا اديم موجبة  
 جزية وهي التي حكم في اثبات المحول للموضع بالفعل في بعض احيان وصدق الموضوع  
 لا دائما فانه اذا صدق كل ج ب او بعض ج ب بالضرورة او دائما ما دام ج دائما



صدق بعض ب ج حين هوب لا د ايا داما الجيد المطلق وهو بعض ب ج حين  
فلان لا اذمة العامة للبين هما الا زمانان الخاصيتين فلانم اللازم لادام واما الازم  
فلان بالمرور الدات التي صدق عليها ج وصدق عليها ب ما طم ج لا د ايا وقت ب د ايا  
لانا مكننا في الاصل بان ب ما دام ج فيكون ج د ايا فيكون ب د ايا وفردنا فكان ب  
لا د ايا هنا خلف واذا صدق عليها ب وليس ج بالفعل صدق بعض ب ليس  
ج بالفعل وهو مفهوم الادوام المعكوس فينعكس الوقتان الى الوقتين المشتركة  
الموجبتان سواء كانتا مطلقتين او خاصيتين كليتين او جزئيتين  
مطلقة عامة فلو قال الوقتان لكان اولي ولعل اراد بهما الخاصيتين  
ولم يذكر المطلقتين تبعا للتميم كما مر في الساقص وتنعكس الوجوديتان  
الادامية والاضورية الموجبتان الكليتان او الجزئيتان مطلقة عامة ايضا  
وتنعكس المطلقة العامة مطلقة عامة ايضا فانه اذا صدق كل ج ب  
ب احدى الجهات السبع المذكورة فيصدق بعض ب ج بالاطلاق العام والاصدق  
نقيضه وهو لاشي من ب ج د ايا واذا صدق كل ج ب بالاختصاصية الاصل بان يقال  
كل ج ب باحدى الجهات السبع ولاشي من ب ج واما ينتج لاشي من ج  
د ايا وهو محال ولاعكس للمكنتين الموجبتين الكليتين او الجزئيتين  
على المذهب المنصور لان الاعتبار في الوصف العمومي اعني وصف الموضوع  
ان يكون بالفعل كما هو الاري الاصح وعليه الشيخ فمفهوم الاصل فيها  
ان ما هو ج بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس ان ما هو ب بالفعل  
ج بالامكان ويجوز ان يكون ب بالامكان ولايجوز بالقوة الى الفعل اصل  
فلا يصدق العكس والاعلي المذهب المرجح وهو لما اذا اعتبرنا وصف  
الموضوع بالامكان كما هو مذهب الفارابي فتنعكس الموجبتان كليتي او جزئيتي  
التي يمكنه موجب جزئية لان مفهومها انما هو ج بالامكان فانه ب بالامكان

فما

فما هو ب بالامكان ج بالامكان لا محالة ومن القضايا الموجهة الى العراب  
الكليتان تنعكس الدائمتان اي العمورية المطلقة والدالية المطلقة الى  
الكليتان اذ ايم مطلقة سالبه كلية لانه اذا صدق بالضرورة او د ايا لاشي من ج ب  
وجب ان يصدق د ايا لاشي من ب ج والا فيصدق نقيضه وبعض ب ج  
بالاطلاق واذا انضم الى الاصل بان يقال بعض ب ج بالاطلاق ولاشي من ج ب  
بالضرورة واما ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة او د ايا وهو محال وينعكس  
العامةتان اي المشتركة العامة والعرفية العامة الى لبتان الكليتان عرفية عامة  
سالبه كلية لانه متى صدق بالضرورة او د ايا لاشي من ج ب عا د ايا ج صدق د ايا  
لاشي من ج ب ما دام ب والا فيصدق بعض ب ج حين هوب لا د ايا نقيضه  
صنم ج الاصل بان يقال بعض ب ج حين هوب وبالضرورة او د ايا لاشي  
من ج ب ما دام ج ينتج بعض ب ليس ب حين هوب وهو محال  
وتنعكس الخاصيتان وهما المشتركة الخاصة والعرفية الخاصة الى لبتان  
الكليتان عرفية عامة سالبه كلية لاد ايم اي مقيد بالادوام كما في  
العرفية الخاصة لكنها مخصوصة بالادوام في البعض فتكون مطلقة عامة  
جزئية موجبة اما صدق العرفية العامة وهي د ايا لاشي من ب ج ما  
دام ب فانه لا اذمة للعامةتين ولازم العام لازم الخاص واما الادوام  
في البعض فلان لو لم يصدق بعض ب ج بالفعل الذي هو مفهوم الادوام  
المعكوس لصدق نقيضه وهو لاشي من ب ج د ايا وينعكس الى لاشي  
من ج ب د ايا وقد كان لادوام الاصل اي في المشتركة الخاصة كل  
ج ب بالفعل هذا خلف ولم يفتقر الادوام في الكرفان فية تختلف ولا  
يكون كلييا او يصدق لاشي من الكات ب لكن الاصابع د ايا ما دام  
كاتب لاد ايا ويكذب لاشي من الكات ب كاتب د ايا ما دام ساكن لاد ايا



كذب الادولم الكلي وهو كل ما كان كاذبا لا هلا اذ يصدق نقيضه وهو  
 ان كان ليس كاذبا دايما لان من ان كان ما هو ساكن دايما كالا رص  
 والبيان في انعكاس الكلي ان يكون واحد من هذا الغضائيا الى  
 الغضائيا التي ذكرناها ان نقيض العكس اذا ضم مع الاصل حتى صار قانا  
 تاما ينتج الى حال وهو سلب الشيء عن نفسه كما مر في كل من تفصيله  
 فيكون العكس هنا هذا وانت تعرف انه لا يطر ذلك في انعكاس  
 الخاصيتين الموجبتين بالحيثية الادوية بل انما يتم بالاختراع كما مر  
 اذ لا يمكن ان يتم بالخط والضم الا في الموجبة الكلية بان يقال اذا صدق كل ج ب  
 بالضرورة او دايما ما دام ج لادايما وجب ان يصدق بعض ج ب حيث هو  
 ب لادايما اما الحيثية المطلقة فلما عرفت اما الادولم فلان معناه ليس  
 بعض ج ب بالفعل ولعمري يصدق ذلك لصدق نقيضه وهو كل ج ب  
 دايما واذا ضم الى الجز الثاني من الاصل وهو لا شيء من جيم ب بالفعل  
 ينتج لا شيء من ج ب وانما هذا خلف ولا يتم في الجزية لان الجز الثاني  
 من الاصل ج تكون سالبة جزية فلا يجمع للكبرى الشكل الاول او  
 يشترط فيها الكلية ولا الضم لها او بشرط في اليجاب فلتكلم يعتبر لا  
 ولم يطر في انعكاس الخاصيتين السالبتين ايضا فانها كما عرفت  
 يتم بالعكس ولكن يمكن البيان فيه بالخلف والضم بان يقال ضم نقيض الا  
 دوايم للعكس هو لا شيء من ج دايما الى الادولم الاصل وهو كل ج ب بالفعل  
 هكذا كل ج ب بالفعل ولا شيء من ج ب دايما ينتج لا شيء من ج ج دايما  
 هذا خلف ولا محص عن هذا الايراد الا بان يقال المراد بقوله ان نقيض  
 العكس مع الاصل ان نقيض العكس اذا اعتبر ولا عظم الاصل سواء كان الادولم  
 او الاصل او العكس ينتج الى حال ولا يخفى انه قد اعتبر في الاقران والعكس

مع الاصل حتى يتم الخلف واسم اعلم ولا عكس للبواقي من الغضائيا السالك  
 الموجبة وهي سبع الوقتين من المطلقتين والخاصيتين والوجوديتين  
 والممكنات والمطلقة العامة بالنقص الى بواصل العلم في بعض المواد  
 والقواعد كلية وبما نذكر ان اخص هذه الغضائيا الوقتية الخاصة وهي لا تنعكس  
 في قولنا لا شيء من القمر مختلف بالضرورة وقت الترتيب لادايما فانها صادقة  
 مع كذب ما هو اعم من عكسها وهو قولنا بعض المختلف ليس بغير الامكان  
 العام الذي هو علم الجاهات فكيف يمكن الاضطر لان كل مختلف فهو بالضرورة  
 فاذا لم ينعكس الا اعم لم ينعكس الا اخص لانه لو انعكس الا اعم انعكس الا اخص  
 لان العكس لازم الا اعم والاعم لازم الا اخص والاعم لازم الا اخص فحصل في بيان  
 عكس النقيض وهو علم ما كره المتعمدون بتبديل نقيض الطرفين  
 بان يجعل نقيض الجز الثاني جز الاول ونقيض الجز الاول ثانيا مع بقا الصدق  
 كما علمت في العكس المستوي ومع بقا الكيف فاذا قلنا كل انسان حيوان  
 كان عكسه كل ما ليس بحيوان ليس بانسان والا فبعض ما ليس بحيوان  
 انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض ما ليس بحيوان حيوان وانما حال  
 ولما ورد عليه انه لا يلزم من عدم صدق كل ما ليس بحيوان ليس بانسان  
 صدق بعض ما ليس بحيوان انسان بل يلزم صدق قولنا ليس بعض  
 ما ليس بحيوان ليس بانسان فان نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزية  
 وهي اعم من الموجبة الجزية المحذولة التي ذكرت لان السالبة لا تستدعي وجود  
 الموضوع كما علمت وصدق الا اعم لا يتلزم صدق الا اخص فاما الغم المتفاوت  
 ولم يعتبروا عكس النقيض على هذا الوجه بل عرفوه بما اشار اليه المحقق  
 العلامة بقوله او جعل نقيض الجز الثاني من الاصل جز الاول وعين  
 الجز الاول من الاصل جزا ثانيا مع مخالفة العكس للاصل في الكيف ولما



لم يكن العكس على مذهب المتأخرين متعارفا بين المصنفين العلماء  
حكم العكس على مذهب القدماء وقال حكم القضايا الموجبات المطلقة والموجبه  
ههنا أي في العكس النقيض حكم القضايا التوالب المطلقة والموجبه في العكس  
المستوي حتى ان الموجبه الكلية تنعكس كيفيه فاذا صدق كل ج ب العكس  
الي قولنا كل ما ليس بـ ا ليس ج كما هو الموجبه الجزئيه لان انعكس اصلا الصدق قولنا  
بعض الحيوان لا ان كان وكذب بعض الان كان لا حيوان وبالعكس اي حكم التوالب  
ههنا حكم الموجبه في العكس المستوي فالك اليه الكليه كانت او جزئيه تنعكس  
الي سالبه جزئيه فاذا قلنا لا شيء من ج ب او ليس بعض ج ب فيصدق  
ليس بعض ما ليس بـ ا ليس ج والا فيصدق كل ما ليس بـ ا ليس ج وينعكس  
بعكس النقيض الي قولنا كل ج ب وقد كان الاصل لا شيء او ليس بعض  
ج ب هذا خلف والبيان والميل على انعكاس القضايا بهذا العكس  
في المطلقة والموجبه هو البيان في العكس المستوي مما من برهان الخلف  
وصح نقيض العكس الاصل يبيح المجال كما هو في العكس المستوي  
وان تعلم ان ذلك انما يتشبه في الموجبه واما في التوالب فيتم بالخلف  
والانعكاس كما ظهر من الدلائل المذكورة اللهم الا ان يثبت بما قلنا في  
العكس المستوي من ان نقيض العكس في الاعتبار ولا يقطع الاصل سواء  
كان بطريق الخلف او الاصل والعكس يفتح المجال والنقيض الوارد على  
انعكاس القضايا بهذا العكس من الخلف في بعض الموارد وهو النقيض الوارد  
على انعكاس ذلك العكس كما تقدم تفصيل ذلك في الموجبات فاعلم ان من التوالب  
ههنا كما هو في ههنا تنعكس الدائيات والعاميات التالتيان الكليتان  
او الجزئيتان الي الحقيقه المطلقه اليه الجزئيه فاذا صدق لا شيء من ج ب  
او ليس بعض ج ب بالضرورة او دايما او بالضرورة ما دام ج بالضرورة ما دام ج

وجب ان يصدق ليس بعض ما ليس بـ ا ليس ج حين هو ليس بـ  
والا يصدق نقيضه وهو كل ما ليس بـ ا ليس ج دايما ما دام ج ب  
وينعكس بعكس النقيض الي كل ج ب دايما ما دام ج ب كما ينبغي ظاهر  
لا شيء من ج ب او ليس بعض ج ب باحدى الجزأت الاربع هذا  
خلف وتنعكس الخاصيتان وهي المشروطه الخاضعه والعرفه الي صه  
التالتيان الكليتان او الجزئيتان الي حيزه لادايما سالبه جزئيه فانه اذا  
صدق لا شيء من ج ب او ليس بعض ج ب بالضرورة او دايما ما دام ج ب لادايما  
لزم ان يصدق ليس بعض ما ليس بـ ا ليس ج حين هو ليس بـ لادايما  
الحقيقه المطلقه فلا لزم للعامين والعامات لزم الخاصيتين ولا لزم  
لازم اما الادوام فلا تفرق الذات التي صدق عليها ج وتصدق عليها  
ليس بـ ما دام ج لادايما وقد لست بـ وهو ظاهر وكان وليست ج بالفعل والاك  
نقيضه وهو كل ج ب دايما فكان كل وليست بـ دايما لانه ما دام ج فليست بـ وكان  
ج دايما فكان ليس بـ دايما وعبارة عن ذات ج فكان لا شيء من ج ب دايما  
وقد كان الاصل لا شيء من ج ب لادايما هذا خلف واذا صدق على ا ليس ج بالفعل  
وكان وليست بـ فصدق بعض ما ليس بـ ا ليس ج بالفعل وهو معنى الادوام  
المعكوس وتنعكس الواقعتان المطلقتان والخاصيتان وينعكس المورد  
بيان الا ضروريه والادايمة وتنعكس المطلقة العامه التوالب الكليات والجزئيات  
الي المطلقة العامه التالتيه الجزئيه فانه اذا صدق لا شيء من ج ب بالضرورة  
في وقت الظهر مثلا او في وقت ما او في وقت الظم لادايما او في وقت حال لادايما  
او بالفعل لا بالضرورة او بالفعل لادايما او بالاطلاق وجب ان يصدق لست بعض  
ما ليس بـ ا ليس ج بالفعل والا يصدق نقيضه وهو كل ما ليس بـ ا ليس ج دايما  
وينعكس بعكس النقيض الي كل ج ب دايما والاصل لا شيء من ج ب باحدى



الجماعات السبع هذا خلف لا يمكن للممكنين الكليتين او الجزئيتين  
سواء كانت عامة وخاصة لان الاصل فيهما ان الاشياء ما هو بالفاعل بالامكان  
فيكون مفهوم العكس ان ليس بعض ما هو ليس بالفاعل بالامكان ويجوز  
ليكون ليس بالامكان ولا يخرج من القوة الى الفعل اصلا هذا اذا اعتبر الوصف  
الصوري بالفعل كما هو مذهب الشيخ اما اذا اعتبر وصف الموضوع بالامكان كما هو  
مذهب الفارابي فتعكس الممكنات الكليتان كليهما وليس كذلك القضايا  
الطالب الى الملكة الجزئية لان مفهومها لا شيء من ج بالامكان ب بالامكان  
وصدق ج ان بعض ما ليس بالامكان ليس ج بالامكان ومن الموجبات  
الكليات هاهنا كالتوالي هناك تتعكس الواجبتان الموجبتان الكليتان  
دائمة مطلقا موجبة كلية لانه اذا صدق كل ج بالضرورة او دائما لزم ان الصدق  
كل ما ليس ب ليس ج دائما والصدق بعض ما ليس ب ج وكل ج ب ينتج بعض  
القدم فاذا انضم الى الاصل بان يقال بعض ما ليس ب ج وكل ج ب ينتج بعض  
ما ليس ب ب دائما وهو محال وتتعكس العامتان الموجبتان الكليتان  
عرفية عامة موجبة كلية فانه اذا صدق كل ج بالضرورة او بالادام مادام ج  
وجب ان يصدق كل ما ليس ب ليس ج بالادام مادام ليس ب والصدق  
بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب واذا انضم الى الاصل بان يقال بعض  
ما ليس ب ج حين هو ليس ب وكل ج ب بالضرورة او بالادام مادام ج ينتج  
بعض ما ليس ب ب دائما مادام ليس ب ب وانه محال وتتعكس الخاصيتان  
الموجبتان الكليتان عرفية عامة موجبة كلية معتدلة بقيد الادام في القسم  
فانه اذا صدق كل ج بالضرورة او بالادام مادام ج لا دائما لصدق كل ما ليس ب  
ب ليس ج بالادام مادام ج لا دائما لصدق كل ما ليس ب ليس ج بالادام مادام  
ب لا دائما في البعض اما الجزء الاول وهو العرفية العامة لانه لا لزوم للعامة

والعامتان

والعامتان لازمتان الخاصيتين في ازم اللازم لانهم ولما الجزء الثاني هو الاول  
في البعض فلا يلزم تصديق ليس بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل الذي هو مفهوم  
الادام في البعض لصدق كل ما ليس ب ليس ج دائما وينعكس بعكس  
التقيض الى قولنا كل ج ب بالادام اصل كل ج ب لا دائما هذا حلال  
والعبار في من القضايا الموجبة الكليتان السبع وهي الوقفان من  
المطلقتين والخاصيتين والموجودتان والممكنتان والمطلقتان  
لا تنعكس لكن التقيض يجب بعضا في بعض المولد وببانه انما اخصر هذه  
القضايا الوقفية الخاصة وهي لا تنعكس بعكس التقيض لا تنعكس في  
المراد وببانه ان اخصر هذه القضايا كل فتر مختلف بالضرورة وقد جعله  
الارض لا دائما فانه اذا صدق مع كذب ما هو عام من عكس تقيضا وهو كل ما ليس  
مختلف ليس بغير بالامكان العام والاكذب بعض ما ليس ب مختلف فهو غير  
بالضرورة على طريقة القدماء وهي يدعي الصدق فان العكس ليس بمختلف في  
بعض الازمنة وقد دل عليه الادام اصل ايضا والامكان العام اعم الجماعات  
واذا لصدق الاعم يصدق ولما تنعكس الوقفية التي هي اخصر القضايا بالام  
تنعكس القضايا التي هي اعم منها لانه لا تنعكس الاعم تنعكس الاخصر لان  
العكس لزم الاعم والاعم لا يزم الاخصر والازم اللازم لا يزم والحمد لمن هو مخبر امور  
عالم ولما قال في العكس المستوي ان التامة الجزئية لا تنعكس اصلا وقال  
هاهنا ان حكم الموجبة ههنا كالتوالي هناك يفهم ان الموجبة الجزئية  
ههنا كالالتامة الجزئية هناك تنعكس اصلا وقد انعكس من التامة الجزئية  
اراد دفع ذلك فقال تبيين ان كاسر الخاصيتين اعم المسروطة الخاصة  
والعرفية الخاصة من الموجبة الجزئية ههنا اي في العكس التقيض الى  
العرفية الخاصة الموجبة الجزئية بانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض







نصف النصفين نصف القياس ينقسم الى استثنائي واقتراضي فان كان  
القول الاخر الذي هو النتيجة او تقيضها مذكورا فيه اي في القياس بمادته اي  
القول المذكور وهي اجزا التي يركب منها النتيجة حاصلها بالقوة وذلك بان يكون  
طرفا النتيجة اللذان هما الموضوع والمحمول مذكورين فيه باي وجه كان ومنه  
اي هي نتيجة القول المذكور التي هي صورة النتيجة وهي الوضع المحصور العارض له ان يكون  
النتيجة حاصلها بالفعل وذلك بان يكون طرفا النتيجة مذكورين فيه بوضع وقع  
عليه النتيجة او تقيضها ويكثر بهذا القيد عن الاقتراضي فان النتيجة ليس  
مذكورا فيه بالضرورة فاستثنائي اي فالقياس استثنائي كقولنا  
ان كان هذا جينا فهو متخير لكنه جين فنتيجة فهو متخير فهو بعينه مذكور في  
القياس بهذه الصورة ولكنه ليس متخير فيكون تقيضا وهو  
هذا جين مذكور في القياس وسمي استثنائي لاشتراكه على لكن الذي هو  
حرف الاستثناء والا اي وان لم يكن فيه مذكورا بمادته وهيئة جميعا بل  
يكون مذكورا فيه بمادته فقط فاقترائي اي فالقياس اقترائي كقولنا  
الجميع مولف وكل مولف محدث فالجميع محدث فليس هو ولا تقيضه مذكورا فيه  
بصورته بل مذكورا فيه بمادته فقط وسمي اقترائي لاقتران الحدود فيه  
كما استغفر والقياس اقترائي حملي وشرطي لانه ان تركب من  
حليتين صرقتين حملي وان لم يتركب منهما سوا تركب من شرطيتين  
او حمليتين شرطيتين والقياس الاقترائي الحملي مشتمل على ثلاثة حدود اثنان  
منها طرفا المطلوب اي موضوعه ومحموله والاخر متوسط بينهما انكر  
في القنيتين اللتين يركب منهما القياس وسمي بالمتقدمين فالحد الاول  
وهو موضوع المطلوب من الاقتراضي الحملي يسمى اصغر لان الموضوع في  
الغالب حص من المحمول فيكون اقل افراد اعمه واصغر بالنسبة اليه والحد الثاني

وهو

79  
وهو محموله اي محمول المطلوب يسمى الكبر في الغالب اعم من الموضوع فيكون  
اليه والمتكرر بين الاصغر والكبر في مقدمتي القياس يسمى او متوسطا  
بين طرفي المطلوب جين متلافيين ومحصل منهما النتيجة وما فيه الاصغر وهو المقدم  
الاولي يسمى الصغرى لاشتراكها على الاصغر وما فيه الكبر وهي المقدمة الثانية  
تسمى الكبرى لاشتراكها على الكبر والاسم الخاص من نخبه الاول  
الى الطرفين بالوضع والحمل يسمى شكلا واقتران الصغرى والكبرى في  
اجابهما وتعلمهما وكليتهما وجزئتهما في كل شكل سمي قرينة ومصر باو الاشكال  
اربعة ان الاوسط اما ان يكون محمول الصغرى موضوع الكبرى وهو  
الشكل الاول كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فينبغي العالم حادث او  
يكون الاوسط محمول الكبر والصغرى فالثاني اي فهو الشكل الثاني  
كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان فنتيجة لا شيء من  
الانسان يحجر او يكون الاوسط موضوعا الى الصغرى والكبرى فالثالث  
اي فهو الشكل الثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فنتيجة  
بعض الحيوان ناطق او يكون وضع الاوسط فيه على عكس الاول بان  
يكون موضوعا الى الصغرى محمول الكبر فالرابع اي فهو الشكل الرابع  
كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فنتيجة بعض الحيوان ناطق وهذه  
ترتيب الاشكال ان الشكل الاول على التظم الطبيعي او ينتقل عن موضوع  
المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى محموله حتى يلزم الاستثقال من موضوعه  
الى محموله فوضع في المرتبة الاولى ولانه بين الاشكال ويرجع باقي الاشكال  
اليه ولا يبلج المحصورات الاربع ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب الاشكال  
الى الشكل الاول لثباته في اشرف المقدمات وهو الصغرى لاشتراكها  
على موضوع النتيجة الذي له المحمول ثم الشكل الثالث لثباته في الشكل



الاول في اخضر المقدمتين وهو الكبرى لما عرفت ثم الشكل الرابع ان عكس الشكل الاول  
 فلا قرينة له الاصل اولهنا بعد من الطبع جدا حتى استقطب بعضهم درهم الاعتبار  
 ولما كان هذه الاشكال لا تنتج كيف ما كان بل الكل بل الكلام من شرطه ينتج  
 بعض ضروريها الجامع لها ولا ينتج بعضها اخرى لكن جامع لها بين ذلك وقال  
 بشروط الاول ثلثة شروط الاول بحيث الكيف وهو ايجاب الصغرى ليندرج  
 الا صغر تحت الاوسط المحكوم عليه بالاكبر ولو كانت سالبه يكون الحكم فيها  
 بان الاوسط مطلوب عن الاصغر فالاصغر لا يكون اخلا تحت ما ثبت له الاوسط  
 فلا يتعدي حكم الاكبر على الاوسط اليه كقولنا لا شيء من الاشياء ان كان بغير سر وكل  
 فرس صرنا فان الحكم صرنا اليه الفر من لا يتعدي الى الانسان والايك في القياس  
 به حوله تحت والشرط الثاني بحسب الجزية وهو خيلنا اي الصغرى بان تكون  
 قضية فعلية فلا محذور ان تكون ممكنة لان الحكم بالاكبر على افراد الاوسط الصادق  
 عليها بافعالها هو مذهب الشيخ فلو انكرك الصغرى من العقل لم تكن الصغرى  
 من الافراد الصادقة عليها بالفعال فلم يتعد الحكم اليها بالفعال والشرط الثالث فيه  
 بحسب الحكم وهو كليه الكبرى ليندرج الاصغر تحت الاكبر بالضرورة اذ لو كانت  
 جزئية كان معناها ان بعض الاوسط محكوم عليه بالاكبر وجاز ان يكون  
 الاصغر في ذلك البعض فالحكم على البعض لا يتعدي الى الاصغر مثلاً بصدق كل  
 انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ولا ينتج بعض الانسان فرس لعدم دخول  
 الانسان تحته ولما كانت القضية مختم في الشخصية والمحصورة والمهملة الشخصية  
 منزلة الكلية لا تحتاج في الكبرى هذا الشكل فاذا قلنا هذا زيد وزيديان  
 لا ينتج بالضرورة هذا الانسان والمهملة في قوة الجزية فالقضية المعتمدة  
 ليست الا المحصورة وهي اربع الكليات والجزئيات والحالات الاربع معتبرة  
 في الصغرى وفي الكبرى فاذا قرنت احدي الصغرى بالاربع احدي الكليات

الاربع يحصل ستة عشر ضرباً لكن سقط باشتراط الامر الاول ثانيتها الصغرى بان  
 ان التبان مع الكبرى الاربع وباشتراط الامر الثاني اربع اخرى الصغرى بان  
 الموجبتان مع الكبرى من الجزئين فلم يسقط الاربع وهي الموجبتان مع الموجبتين  
 وان التبان واشاد المصنف المحقق اليه بقوله تنتج الموجبتان الكلية والجزئية  
 اذ جعلت احديهما صغرى القياس مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين  
 الكلية والجزئية فان الصغرى اذا كانت موجبة كلية ينتج مع الكبرى الموجبة  
 الكلية موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وهذا هو الضرب  
 الاول من الشكل الاول والصغرى اذا كانت موجبة جزئية ينتج مع  
 الكبرى الموجبة الكلية موجبة جزئية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فينتج بعض  
 ج ا وهذا هو الضرب الثاني منه وانتاج الجزئية لان البقية تنقسم الى  
 المقدمتين والكليات شرف من الجزئية فالنتيجة تنقسم الجزئية وينتج الموجبتان  
 الكلية والجزئية اذ جعلت احديهما صغرى مع الكبرى الكلية التانية الكلية ينتج  
 سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فينتج لا شيء من ج ا وهذا هو  
 الضرب الثالث وصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الكلية التانية الكلية ينتج سالبة  
 جميع كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فينتج بعض ج ب ليس هذا هو الضرب  
 الرابع وانتاجه هذين الضربين التالبيين والضرب الاخر الجزئية لانه  
 من ان النتيجة تابعة لاحسن المقدمتين والتلت بالنتيجة الى ايجاب  
 والحسب بالنتيجة الى الكلي احسن وانتاج هذا الشكل بهذه الضروب  
 الاربع بالضرورة اي يبيده العقل ولا يحتاج الى بيان ودليل وشرط  
 في الشكل الثاني اربع شروط الاول بحسب الكيف وهو اختلافها في الكيف  
 بان يكون احدي المقدمتين سوا كان صغرى او كبرى موجبة والاخرى



والثاني هو شرط الثاني حب الكرم وهو كليم الكبري اذ لو انفقنا في الاجاب  
او كانت الكبري جبرية لزم لاختلاف النتيجة الموجب لعدم الانتاج ونعني بد  
صدق القياس العوارض على صور واحدة باره مع اجاب النتيجة اخرى مع سلب  
وهو يدل على ان النتيجة ليست لازمة لذاته لا لانتاجه لاختلاف مقتضى لذاته  
اما اختلاف النتيجة عند اتفاق المقدماتين اجابا كقولنا كل انسان  
حيوان وكل ناطق حيوان فان الصادق في الاجاب وهو كل انسان ناطق  
يختلف قولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان فان الصادق في الاجاب  
وهو كل انسان ناطق بخلاف التلب وهو لاشي من الانسان بفرس ولما  
عند اتفاقها سلبا فلكقولنا لاشي من الانسان بفرس لاشي من الفرس بفرس  
الصادق فيه التلب وهو لاشي من الانسان بفرس بخلاف قولنا لاشي من الانسان  
بفرس لاشي من الناطق بفرس فانه الصادق فيه الاجاب وهو كل انسان ناطق ولما  
عند جبرية الكبري فهي محتملة كقولنا لاشي من الانسان بفرس وبعض الصادق  
فرس فان الصادق فيه التلب وهو لاشي من الانسان بفرس بخلاف  
قولنا لاشي من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس فان الصادق فيه الاجاب  
وهو بعض الانسان حيوان وفي سائر كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحجر  
ليس حيوان فان الصادق فيه التلب وهو بعض الانسان ليس بحجر  
يختلف قولنا كل انسان حيوان وبعض الحجر ليس حيوان فان الصادق  
فيه الاجاب وهو بعض الانسان بفرس شرط الثالث والرابع بحسب الجبر  
وهما امران كل واحد منهما احد الشين الامر الاول ان يكون هذه الامور  
مع دوام الصغري بان تكون الصغري احدى الدائمتين او تكون هذه الامور مع  
انكاس التالب الكبري اي تكون الكبري من القضايا المتعكك السوال  
اعني الدائمتين والمتوطنتين والعرفيتين اذ لو انفقنا كانت الصغري غير الضرورية

والدائم

والدائم وهي ثلث عشرة واحصا المشروط الخاصة والعرفية الخاصة وكانت الكبري  
من القضايا المتعكك السوال واحصا الوقتية الخاصة ايضا وكانت  
الكبري من القضايا المتعكك السوال واختلاط الصغري من المشروط الخاصة والعرفية  
الخاصة مع الكبري الوقتية الخاصة من غير منتج لاختلاف الموجب لعدم الانتاج فان  
الصادق قولنا لاشي من المتخسف بمضي بالضرورة مادام متخفا او في وقت  
معين لا اياها وكل قمر مضي بالضرورة في وقت معين لا اياها الاجاب وهو كل متخسف  
قمر بالضرورة مادام متخفا او في وقت معين لا اياها ولو جعلنا الكبري في قولنا  
وكل شمس مضي في وقت معين لا اياها فان الصادق فيه التلب وهو لاشي  
من المتخسف بشمس بالضرورة مادام متخفا او في وقت معين لا اياها وفي  
منتج هذا الاختلاط لم يفتح سائر الاختلاطات لاشتراط عدم انتاج  
الاحصاء عدم انتاج الامر الثاني ان تكون هذه الامور مع كون  
الممكنة العامة او الخاصة متعككة مع الضرورية المطلقة سواء كانت صغري او  
كبري اكونها مع كبري مشروط عامه او خاصة اذا كانت صغري فقط وتتميل  
ذلك ان الممكنتين ان كانتا كبري فلم يتعكلا الامر الصغري الضرورية واذا كانتا  
الصغري فيتعكلا الامر الكبري الضرورية المطلقة او مع كبري المشروطتين  
اما الاول فلان الممكنة من السوال الغير المتعككة فلا بد ان يكون صغريا  
احدى الدائمتين ولا ينتج الممكنة مع الدائم لجواز ان يكون الثابت لاشي بالمكان  
مثلا بلعنه اياها فيكون مع الضرورية واما الثاني فلان الصغري  
الممكنة لا تنتج مع التمتع الغير المتعككة السوال لانتفاء الشرط الاول ولا ينتج مع  
الدائم لامر الامر العرفيتين اما العامة فلان الدائم احصى منها سعة  
الاحصاء يوجب عدم الامر واما الخاصة فلعدم انتاج الجز الاول الذي هو  
العامة والجز الثاني هو الامر ايضا لانه موافق للممكنة في الكيف في القوة الجز الاول





الذي هو محال في الكيف ولا يمتنع في الكيف في هذا الشكل اذا لم ينتج الجزان لم  
 تنتج المركب في العزوبية والمشرطتان هذا وقد علم ان العزوبية المتصورة ست  
 وقد خرج من الشرط الاول ثمانية وهي الموجبتان الكليتان والموجبتان الجزيتان  
 والموجبة الكلية مع الموجبة الجزية وبالعلم في الثاني البتتين كذلك ومن الشرط الثاني  
 اربعة وهي الكبرى الموجبة الجزية مع الثاني البتين والكبرى الثانية الجزية مع الاثنين  
 فحق اربعة هي الموجبة الكلية مع الثانية الكلية والثالثة الجزية مع الموجبة الكلية واثار  
 اليها بعمول تنتج الكليتان المختلفتان في الكيف بان يكون الصغرى الموجبة الكلية  
 مع الكبرى الثانية الكلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب وهو الضرب الاول  
 او الصغرى الثانية الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية كقولنا لا شيء من ج ب  
 وكل ا ب وهو الضرب الثاني سالكه كلياً وهو قولنا لا شيء من ج ا وتنتج المختلفتان  
 في الكيف وفي العلم ايضا بان تكون الصغرى الموجبة جزية والكبرى سالكه كلياً  
 كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا ب وهو الضرب الثالث او تكون الصغرى  
 سالكه جزية والكبرى موجبة كلياً كقولنا بعض ج ب وكل ا ب وهو  
 الضرب الرابع سالكه جزية وهي قولنا بعض ج ب ليس ا ب وان انتج هذا  
 الشكل اما بالخلف وهو جاري في الضرب الرابع والاربع وذلك بان يلف  
 قياس على صورة الشكل الاول صغراً فيقيض النتيجة كبراً كبرى الشكل  
 فان النتيجة سالكه وتقيضها موجبة كبرى الاصل كلية فيحصل الجواب  
 الصغرى وكلية الكبرى مثلاً نقول لو لم يصرف لاشي من ج ا وليس  
 بعض ج ب الصديق بعض ج ا وكل ج ا اذا انضم الي لاشي من ا ب  
 في الاول والثالث ينتج بعض ج ب ليس ب في الاول ولا شيء من ج ب  
 في الثالث هذا خلف وانما انضم الى كل ا ب في الثاني والرابع ينتج بعض ج ا  
 في الثاني وكل ج ا في الرابع وقد كانت صغرى الاصل لاشي من ج ب في الثاني

وبعض

وبعض ج ب ليس ب في الرابع هذا خلف صورة هذا القياس في الاستنتاج  
 فالخلف من المأذون وليست من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتكون من الصغرى  
 اعني تقيض النتيجة فكون تقيضها هو النتيجة حقاً فيحصل المطلوب او  
 بيان انتاج هذا الشكل ياخذ عكس الكبرى في الضرب الاول والثالث  
 يرجع الى الشكل الاول فان هذا الشكل ما يخالف الاول بالكبرى ولا يمكن اخراجه  
 في الضرب الثاني والرابع ان كبراهما موجبتين فينتج ان جزيتين فلا  
 يصلح ان الكبرى الشكل الاول او بيان انتاجه باحد عكس الصغرى في  
 الضرب الثاني خاصة ثم اخذ عكس الترتيب بان جعل عكس الصغرى كبرى  
 وكبرى القياس صغرى ورب على هذه الشكل الاول فان صغرى الضرب  
 الثاني سالكه كلياً وتنعكس الى نفسها وكبراه موجبة كلياً فيكون منه الجواب  
 الصغرى وكلية الكبرى فينتج الجواب فينتج فتجدهم يوجه عكس هذه  
 النتيجة ليحصل المطلوب اما اذا عكسنا لاشي من ج ب الى لاشي من ج  
 وهما كبرى الكبرى هذا القياس وقولنا كل ا ب ولا شيء من  
 ج ب ينتج لاشي من ج ا وينعكس الى لاشي من ج ا وهو المطلوب  
 بحري ذلك في الاول والثالث لان صغراً فينتج ان الجزيتين فلا يصلح  
 الكبرى الشكل الاول ولا في الرابع لان صغراً سالكه جزية ولا ينعكس ولو  
 انعكست تنعكس الى جزية والاصل كبرى الشكل الاول ولا يمكن في بعض  
 النسخ او الصغرى وقد سقط سهواً من قلم الناسخ اذ لا يستقيم المعنى بدون  
 وتبين في الشكل الثالث ثلث شروط الاول بحسب الكيفية وهو الجواب  
 الصغرى لاشي لو كانت سالكه فالكبرى اما ان تكون موجبة او سالكه  
 وانما كان يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانت الكبرى  
 موجبة فكقولنا لاشي من ا ب نفس و كل ا ب فان حيوان



او ناطق فان الحق في الاول الاجاب وفي الثاني التلب واما اذا كانت  
 سالبة كما اذا بدلت الكبرى بقولنا ولاشي من الاثنين هما هلا او هلا فان  
 الصادق في الاول الاجاب وفي الثاني التلب الشرط الثاني بحسب المعنى  
 وفعلية اي الصغرى لانها لو كانت ممكنة لزم اللفظ لا كما اذا فرضنا  
 زيد راكب الفرس ولم يركب الحمار وعمر راكب الحمار ولم يركب الفرس صدق  
 وكل ما هو مركوب زيد فهو مركوب عمر بالامكان وكل ما هو مركوب زيد  
 فهو مركوب عمر بالضرورة وكان الصادق فيه التلب لو بدلتا الكبرى بلاشي  
 ما هو مركوب زيد همار بالضرورة وكان الصادق فيه الاجاب والشرط الثالث  
 بحسب الكم وهو ان يكون ذلك مع كل واحد منهما اي احدي المفردتين من  
 الصغرى والكبرى لانها كانتا جزئيتين اختلافاً ان يكون النقص من  
 الاوسط المملوح عليه بالاكبر عن النقص من الاوسط المحكوم عليه بالاشهر  
 فلم يجب تسمية الحكم من الاوسط الى الاصغر كقولنا بعض الحيوان انسان  
 وبعضه فرس فان الحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى الى البعض  
 المحكوم عليه بالانسانية هذا وانت تعلم ان الفزوب المتصورة كما مر في  
 مرة ثلثة عشر من شرائط اجاب الصغرى صدق ثمانية اضرب كما  
 في الشكل الاول من شرائط كلية احدى جزئيتين اخرتين وهما الكبرى  
 الجزئيتان مع الموجبة الجزئية فبقي ثلثة اضرب هي الموجبتان الكلية  
 والجزئية مع الموجبة الكلية والموجبة الكلية مع الموجبة الحرة وانشاءها بقوله  
 تنتج الصغرى ان الموجبتان الكلية والجزئية مع الكبرى للموجبة الكلية  
 وذلك اما بان يكون كلاهما كليتين كقولنا كل ب ج وكل ب ا وهو الضرب  
 الاول واما ان تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية كقولنا  
 بعض ب ج وكل ب ا وهو الضرب الثالث او بالعكس اي بعكس الضرب

الثالث

ان كانت بان تكون الكبرى جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ا وهو الضرب  
 ولما كان قوله الموجبتان مع الموجبة الكلية متضمن للخرين على طريق اللزوم  
 والشرط كما قال الموجبة الكلية مع الموجبة الكلية او الموجبة الجزئية مع الموجبة  
 الكلية او بعكس ذلك فلا فصور فيه بل كان ابلغ موجبة جزئية اي بجزئية  
 جزئية في الضروب الثلثة ومن بعض ج ا وجميع بين هذه الضروب وان  
 يكن بالترتيب فلا اشتراكها في النتيجة وينتج الصغرى ان الموجبتان الكلية  
 والجزئية مع الكبرى التلب الكلية وذلك اما بان تكون الصغرى موجبة  
 كلية والكبرى سالبة كلية كقولنا كل ب ج ولاشي من ب ا وهذا الضرب  
 الثاني واما بان تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية كقولنا  
 بعض ب ج ولاشي من ب ا وهذا الضرب الرابع او الصغرى الموجبة الكلية  
 مع الكبرى سالبة الجزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا  
 وهو الضرب الخامس سالبة جزئية في الضروب الثلثة ومن بينهما  
 لما مر ولا ينتج هذا الشكل كلياً وان كانت المفردتان كليتين كما في  
 الطرفين الاولين يجوز ان يكون الاضغاع من الكبرى فانتج اجاب  
 الاضغاع لكل افراد الاعمال او بعبارة كقولنا كل انسان حيوان  
 وكل انسان ناطق ولا تنفي من الاثنين بفرس واذا لم يبع الطيران  
 كلياً لم تنتج الفزوب الباقية المشتبه على الجزئية بالطريق الاولى وبيان  
 انتاج هذا الشكل اما بالمثل وذلك في جميع ضروريات بان يجعل نقيض  
 كبرى لانها كلياً انتاج هذا الشكل كما مر جزئياً ويجعل صغرى القياس صغرى  
 لانها موجبة يحصل منها قياس من الشكل الاول فينتج ما ينافي الكبرى  
 فيقال نعم بعض في الثلثة الاول بعض ج لصدق لاشي من ج ا وان لم  
 كبرى لصغرى الاصل في الاوليتين وهو كل ب ج وبعض ب ج ينتج

الاجاب

الاضغاع



لا شيء من ج اولين بعض ب او قد كان الكبري فيها كل ب اهنا خلف وان جعله  
 لصغري الثالث وهو كل ب ج ينتج لا شيء من ب او قد كان الكبري بعض ب ا  
 هذا خلف وايضا لو لم يصدق في الثلث الاخر ليس بعض ج الصدق كل ج  
 وان جعله كبري لصغري الاصل في الاولين من هذه الثلثة وهو قولنا كل  
 ب ج وبعض ب ج ينتج كل ب او بعض ب ا وقد كان الكبري لا شيء من ب ا  
 وان جعله كبري لصغري الاخر وهو كل ب ج ينتج كل ب ا وقد كان الكبري  
 ليس بعض ب ا هذا خلف او بيان اننا ج باحد عكس الصغري في الاول  
 والثاني والثالث والرابع بان يعكس الصغري حتى يصير شكلا اول فان  
 كبراه مثل كبراه وهذا لا يجري في الضرب الخامس وان دس فان  
 كبراهما جزية فلا يصح ان تكبري الشكل الاول او بيان اننا ج باحد عكس  
 الكبري في الاول والخامس ثم عكس الترتيب بان يجعل عكس الكبري  
 صغري وصغري الاصل كبري وتجهلها ما قياسي على صورة الشكل الاول  
 فينتج نتيجة لا محالة فموجد ثم يدع عكس النتيجة ليحصل المطلوب مثلاً  
 يعكس لبراهما وهما كل ب ا وبعض ب ا الي بعض ا ب وتجهلها بصغري  
 لصغريها وهما كل ب ج حتى يحصل قياساً على الشكل الاول ينتج بعض  
 ج ب يعكس النتيجة فيصير بعض ج ا وهو المطلوب ولا محذور هذا البناء  
 في الضرب الثاني لان كبراه سالبة كلية وتنعكس الي دفعه اخلا تضلع الصغري  
 الشكل الاول والكبري في الرابع سالبة ايضا ولا في ان دس لان كبراه سالبة  
 جزية ولا تنعكس اصلاً وفي بعض النسخ سقط الكبري من قلم الناسخ وهو  
 سمي اذ لا يتم الكلام بدون شرط في الشكل الرابع احد الامرين اما انما ج ا  
 اي المقدمتين مع كلية الصغري سواء كان الكبري كلية وجزية كقولنا ج ب  
 وكل ج ا وبعض ج ا واختلافهما اي المقدمتين في الكيف بان يكون احدهما

موجب

موجب ولا يجري سالبه ولا بد ان يكون هذا الاختلاف مع كلية احدهما اي  
 المقدمتين او لم يتحقق احد الامرين بل امصيا جميعا لزم احد الامور الثلاثة  
 اما سلب المقدمتين واما انما ج ا مع جزية الصغري واما اختلافهما  
 بالكيف مع كونهما جزيتين والكل عا اما الاول فقولنا لا شيء من الاثنان  
 بفرس ولا شيء من الحمار او من الصاهل بان ان كان الحق في الاول السلب  
 وفي الثاني الايجاب واما الثاني فقولنا بعض الحيوان انسان وكل  
 ناطق او كل فرس حيوان فان الحق من الاول الايجاب وفي الثاني السلب  
 واما الثالث فقولنا في الايجاب الصغري بعض الناطق انسان وليس بعض  
 الحيوان او بعض الفرس ناطق فان الحق في الاول الايجاب وفي الثاني  
 السلب وفي الايجاب الكبري بعض الاثنان ليس بفرس وبعض الحيوان  
 او بعض الناطق انسان وليس بعض الحيوان او بعض الفرس ناطق  
 فان الحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب فانه الصادق في  
 الاول الايجاب وفي الثاني السلب ولا يخفى عكس ان الفرض المنفرد  
 هنا شعث الصيا وسقط باعتبار هذا الشرط ثمانية سقط اربعه اضرب  
 بعضه في البنتين واثنين نعم الموجبتين مع جزية الصغري واثنين ضرب  
 نعم المختلفتين الجزيتين فتنتج ثمانية اضرب وهي ما اشار اليه بقوله  
 الصغري الموجبة الكلية مع الكبريات الاربع اما مع الموجبة الكلية فموجبه  
 جزية كقولنا كل ب ج وكل ا ب فانه ينتج بعض ج ا وهو الضرب الاول واما  
 مع الموجبة الجزية فموجبه جزية ايضا كقولنا كل ج ا وبعض ا ب فانه ينتج  
 بعض ج ا وهو الضرب الثاني واما مع ان سالبة الكلية فتالجب جزية كقولنا  
 كل ب ج ولا شيء من ا ب فانه ينتج بعض ج ليس وهو الضرب الثالث واما  
 مع ان سالبة الجزية فتالجب جزية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب فانه ينتج



بعض ج ليس اوهو الضرب الرابع وجمع بين هذه الضروب ان لم يكن بالترتيب  
وكذا الجواب للاختصاص في العبارة ولتنتج الصغرى الموجبة الجزئية مع  
الكبرى الثانية الكلمة كقولنا بعض ج ولا شيء من اب سالب جزئية  
فبعض ج ليس اوهو الضرب الخامس وتنتج الصغرى ان كانت الكليتين الجزئيتين  
مع الموجبة الكلية اما الثانية الكلية فالكليتين كقولنا لا شيء من ج وكل اب  
فانه ينتج لا شيء من ج اوهو الضرب الثالث واما الثانية الجزئية مع الكبرى الجزئية  
الكلية تنتج سالبه جزئية كقولنا ليس بعض ج وكل اب فانه ينتج بعض ج ليس  
وهو الضرب السادس وتنتج كليتها اي كلمة الثانية اذ جعلت الصغرى مع  
الكبرى الموجبة الجزئية سالبه جزئية كقولنا لا شيء من ج وبعض اب  
فانه ينتج بعض ج ليس اوهو الضرب الثامن وموله جزئية مسمو ينتج  
اي ينتج ضروب هذا الشكل جزئية موجبة ان لم يكن في احدى المقدمتين  
منها سلب كما في الضرب الاول والثاني فلا ينتج في الاول كلتا مع ان كليتي  
مقدمتيه كليتان كجوان لا يكون الاصف اعلم من الاكبر واختراع حمل الاثر  
على كل افراد الاعم كقولنا كل ان ن حيوان وكل ناطق ان كان فان  
الحق فيه بعض الحيوان ناطق والا اي وان كان في احدى المقدمتين  
سلب فتألمه اما جزئية كما علمت في الضرب الرابع والخامس والسادس  
والسابع والثامن واما كلمة كما في الضرب الثالث وانما ينتج كلمة اذا لم يكن  
ان يكون الاصف فيه اعلم من الاكبر فان الصغرى اذا كانت سالبه الكلية يكون  
معناها سلب الاصف عن جميع افراد الاوسط والكبرى اذا كانت سالبه الكلية  
فان معناها بثبوت الاوسط جميع افراد الاكبر فينتج الاكبر في الاوسط  
وسلب عن جميع افراد الاصف فيسلب عن جميع افراد الاكبر ايضا لانه بعض من افراد  
الاوسط فيكون الاصف مساويا للاكبر لانه منته بخلاف ما اذا كانت الصغرى

موجبة

كلمة والكبرى سالبه الكلية كما في الضرب الرابع لا يمكن فيها ان يكون الاصف اعلم  
كما في قولنا كل ان ن حيوان ولا شيء من الفرس فان كان الصغرى فيها  
بعض الحيوان ليس بفرس هذا واعلم ان الثانية الجزئية مع المعنوية في هذا  
الشكل لو كانت صغرى او كبرى يجب ان يكون احدى الخاصتين حتى  
ينتج مع الموجبة الكلية فان لم تكن اذ لم يكن احدى الخاصتين ولا الم  
تنتج لم ينتج القياس اذ بيان انتاج الضروب وهو ان ج كما ينبغي  
بالعكس بيان انتاج الشكل الرابع اما بالخلق وهو يجري في الضربين  
المنتجين للاباب وهما الاول والثاني يجعل تقيض التبعين تكونه كليتا  
كبرى وصغرى القياس لا يما بينهما صغرى فينتجها على هية الشكل الاول  
ويحصل بنته يتعكس اليها في الكبرى فتقول لولم يصدق بعض  
ج الصغرى لا شيء من ج اذ جعل الكبرى لصغرى القياس وهو كل ج  
ينتج لا شيء من ج او يتعكس اليها لا شيء من اب وهو ما وكبرى الاصل  
الذي هو كل اب او بعض اب وجرى في الرابع والخامس والسادس  
المنتج للثالث يجعل تقيض التبعين لا يما بينهما صغرى وكبرى القياس للثلاث  
كبرى ينتج ما يتعكس اليها في الصغرى مثلا اذا لم يصدق لا شيء من  
ج اول ليس بعض ج الصغرى بعض ج او كل ج اذا انضم الي كل اب الكبرى  
ينتج بعض ج ب وكل ج ب ويتعكس الي بعض ج ب وقد كانت الصغرى لا شيء  
من ج هذا خلف ولا يجري في ذلك الاخيرين اي السابع والثامن لان كبراهما  
جزئية ولا انضم الكبرى الشكل الاول اذ بيان انتاجه بعكس الترتيب بان يجعل  
الصغرى كبرى والكبرى صغرى ليرجع هذا الشكل الاول لتخالفها في كليتي  
المقدمتين ثم عكس التبعين حتى يحصل بنته الشكل الرابع لانه عكس الشكل الاول  
وهذا البيان يجري في الاول والثاني والثالث والسادس دون باقيه لان



صغرها جزئيه فلا تنفع لكبريه الشكل الاول او بيان انتاجه لعكس المقدمين  
 التمام للتعارف ليرجع الى الشكل الاول ويجري ذلك في الشكل الرابع والخامس بان  
 يجعل صغرها وكل ب ج وبعض ب ج منعكس الى بعض ج ب وكلها هو الشيء  
 من اب الى الشيء من ب الى ب ينفع بعض ج ليس هو المطلوب من هذين  
 الصغريين واليخري في غيرهما المعاني لشرائط انتاج الشكل اما الصغري الاول فلان  
 كبريه موجبته عليه وتنفعكس الى جزئيه واما الثالث فلما مرح ان صغرها  
 سالبه عليه وتنفعكس الى نفس ما لم يكن الايجاب فيها واما الثاني فلان  
 صغرها سالبه جزئيه وسعكس الى سالبه جزئيه فانها احدي الخاصيتين علماءك  
 مع ان كبراه موجبته عليه وتنفعكس الى جزئيه واما الرابع فلان صغرها ايضا موجب  
 عليه واما الثامن فلان صغرها سالبه عليه وكبراه موجب جزئيه وقد علمت جالها  
 او بيان انتاجه بالبرهان في هذا الشكل الثاني وذلك بعكس الصغري  
 من هذا الشكل فان كبراه موافق للشكل الثاني وذلك يجري في الغرض ان يدرك  
 بان تنفعكس صغرها وهو ليس ببعض ب ج التي من احدي الخاصيتين كما مر  
 ليس ببعض ج ب ويضم الى كبراه وهو كل ا ب لينفع من الشكل الثاني بعض  
 ج ليس ب وهو المطلوب وفي الرابع ايضا فان الصغري فيه موجبته عليه وتنفعكس  
 الى موجب جزئيه وكبراه سالبه عليه فتكون جامع لشرائط الشكل الثاني وكذا في  
 الخامس لان صغرها موجب جزئيه وتنفعكس الى تمام وكبراه سالبه عليه واليخري في  
 الاولين لعدم الاختلاف في الكيف والقياس الرابع والثامن لان كبراهما جزئيه  
 لكبريه الشكل الثاني او بيان انتاجه بالبرهان في الشكل الثالث وذلك بعكس  
 الكبري فان صغرها موافق للشكل الثالث ويجري ذلك في الصغري الرابع ولم يكن  
 له بيان في ذلك كما مر وذلك بان تنفعكس كبراه وهو بعض ا ب ليس ب  
 ليس ا ب يضم الى صغرها وهو كل ب ج لينفع من الشكل الثالث بعض ا ب

وهو

وهو المطلوب وفي الاولين الرابع والخامس ايضا اذ يحصل من عكس صغرها  
 صغري موجبته عليه بعد المقدمتين لما الصغري او الكبري كما لا يخفى واليخري  
 في الثالث وان كان من الثامن لان صغرها سالبه وتنفعكس الى سالبه جزئيه  
 سلب الصغري في الشكل الثالث كما علمت هذا وقد وقع المصنف المحقق  
 العلامة باختراع ضابط عام واحد في بيان شرائط جميع الاشكال وقد تفرغ  
 تمام هذا المتكامل عليه وجه لا يحوم حومه اختلال المحذور الكبير المتعارف فقال  
 وضابط شرائط الاشكال الرابع انه لا بد في تلك الاشكال ان يكون مجموع اي  
 كليته كافيا لذه القضييه عام اي كلي فاذ الغرض الكامل للعام هو ان كل  
 بجميع الافراد وهو الكلي موضوعه الاوسط اي ما كان موضوعه الاوسط  
 فان معنى موضوعيه الاوسط كونه موضوعا لشيء واذا اريد بالمصدر الفاعل  
 بقدره للمقام صار معناه ما كان الاوسط موضوعا له فحاصل الكلام  
 انه لا بد من كلي القضييه التي تكون موضوعه الاوسط وذلك في كبري الشكل الاول  
 ويشترط كليته مطلقا وفي صغري الشكل الرابع ويشترط كليته اذا كانت  
 مقدمته موجبته وقد اشار الى ذلك فيما بعد كما ستعلم وفي المقدمتين  
 الشكل الثالث ويشترط كليته احدي المقدمتين مقدمته ولا يلزم من  
 عن عبارة ان يكون كلاهما كليتين اذ المعنى الذي في كل شكل يكون  
 الاوسط فيه موضوعا في احدي مقدمتيه وان تكون هذه المقدمه كليته  
 وان كان موضوعا في كليته فيكفي ان يكون احدهما كليته اذ يصدق ان  
 في هذا الشكل كليته القضييه المذكوره ويشترط مع وجوب كليته القضييه  
 التي تكون موضوعه الاوسط ملاقاته اي اتحاد الاوسط فانه للملاقاه  
 التامه المعينه للاصغر سواء كان الاصغر موضوعا والاوسط موضوعا  
 وبالعكس وسواء لم يكن هذا الاتحاد في هذه القضييه التي



يكون موضوعاً الاوسط والاول وما لا يلزم فيه الاخلو اما ان يتعين ان يكون الاتي  
 في القضية الاخرى ام لا فالانحاد يكون الاصغر موضوعاً والاول شرط  
 ان لا يكون في القضية المفكوة اشارة الى شرط الشكل الثالث وهو الجواب  
 صغره مطلقاً ايضا والاتحاد يكون الاصغر محمولاً والاول موضوعاً مع  
 تعيين وقوعه في هذه القضية الكلية اشارة الى القسم الاول من شرط الشكل  
 الرابع وهو ايضا ان يجاب صغره لكن لا مطلقاً بل اذا كان صغره كلية وكبراه  
 موجبه ايضا كما تستشير اليه فيعتمد عنه الجواب صغري الرابع بلاما في  
 العبارة بل هو رابط بالنسبة اليها فان الكلية والاتحاد في قضية واحدة بخلاف  
 الاوليتين وهذا الاتحاد الاوسط ولا صغره اما ان يكون بالفعل اي مع فعلية  
 الحكم بانحاده في الشكل الاول والثالث او مشروط في صغره فعلية  
 الحكم ويتم بذلك شرط الشكل الاول وهو الجواب الصغري وفعلية الكلية الكبرى  
 وشرائط الشكل الثالث وهي الجواب الصغري وفعلية الكلية احدى المقدمتين  
 فاضبطه او يكون اتحاد الاوسط في الصغري بلا صغره محمولة اي الاوسط  
 في الكبرى على الاكبر وذلك اشارة الى تنم القسم الاول من شرط الشكل  
 الرابع فلهذا يتفرط فيه كلية الصغري مع الجواب المقدمتين كما مر وقد اشار الى  
 كلية الصغري والجواب فيما سبق فانه اشار الى الجواب الكبرى ايضا فظهر ان لا  
 يلزم هذه ان تكون احدى المقدمتين في الرابع موجبه كما يوه من ظاهر لفظه  
 لانه كما علمت ليس قسم الملاحظات بل هو قسم للفعل والباقي بالفعل معني معناه  
 من هذا الكلام من غير ما محم ولا الهام الاتي المعينه والاتحاد الحكم ايضا لان الحكم على  
 الاتحادي الموجه اذ لم يكن في التاليف الاسلوب للحمل بل يستلزم التاليف بالحملية بل يستلزم  
 الموجه كما مر في محله واشار الى بيان قسم الاخرين من شرط الشكل الرابع وهو  
 كلية احدى المقدمتين مع اختلافهما في الكيف بالمنفصل الاول او احدىها

مطلقاً

مطلقاً من غير تعيين واقتضاه بالمنفصل الثانيه بان يقال لا بد في هذه الاشكال  
 اما من كلية القضية التي يكون موضوعاً الاكبر بالبيان الذي علمت وهو كروي  
 الشكل الرابع مع الاختلاف في المقدمتين في الكيف فظهر صياح ساط الفهم  
 الثاني من شرط الشكل الرابع من هذه العبارة فان مجموع المنفصلتين شرط  
 الاشكال الرابع فيجب ان واحد كلاهما شرطاً لشكل من الاشكال فالمنفصلتان  
 احدهما مقيدة باذكر جميعاً كانت مثبتاً للقسم الاول من شرط الشكل الرابع  
 لان احدهما مطلقاً ورابطاً الى هذا المنفصل كانت مثبتاً للقسم الثاني  
 من شرط وان لم يحل ذلك من تعسف هو ملاحظة هذين العتارين في  
 منفصل واحد لكن لم يبعد مثال هذا التعسف في ذلك المقام ويتم بذلك  
 الاشارة الى شرط الشكل الرابع بحسب الكم والكيف واما بحسب الجنس  
 فلما لم يذكر في الفصل لعدم الفايده هو بالاحري ان لا يذكر المحمل واثار هذه  
 المنفصل الثانية هذه التي شرط الشكل الثاني بحسب الكم والكيف بل كانت  
 او شرطية كما علمت اختلاف مقدمته في الكيف مع كلية كبراه التي يكون الاكبر  
 فيه موضوعاً ويشترط فيه بحسب الجهد ان تكون الصغري احدى المقدمتين  
 والكبرى غير التاليف المنعكته وان لا يتعمل الممكنة اذا كانت صغري الامع  
 الكبرى الضرورية واهدي المشروطيتين وان لا يتعمل اذا كانت كبرى  
 الامع الصغري الضرورية والي ذلك ان يقول مع منافاة شبهة وصفت  
 الاوسط الذي هو محمول للاكبر في الكبرى الى وصف الاكبر عبر عنه بالوصف  
 لانه محمول للنبه لشيء اي شبه الاوسط الذي هو محمول للاصغر الصغري  
 الى ذات الاصغر عبر عنه بالذات لانه موضوع النبذ وعني بان يكون يمين  
 الحكم بالاولى على الاكبر والحكم بالاولى على الاصغر منافاة فتكون الصغري  
 والكبرى متناقضتين بحسب الجهد فانه لو انتفى الشرط الاول بان تكون الصغري

الاوسط وهو صغري الشكل الرابع  
 واما موضوع اي كلية موضوعاً  
 الاكبر اي القضية التي يكون



من الدائمتين بل تكون من الظل عشر الباقية ولا الكبرى من السوا المتعكدة  
بل تكون من النعم اليه المتعكدة او تنفي الشرط الثاني بان تكون المتكلمة مع غير  
الصغرى والمشرطين سواء كانت صغرى او كبرى لم يكن بينهما منافاة  
حقيقية وان اختلفا بالاجاب والطلب هذا ما فهم من ذلك الكلام لكن لم  
يظهر بيان ذلك وجودا وعدما لان المراد بالمنافاة لم تكن المنافاة بالطلب  
والاجاب فانها الاولى بينهما من المخالف في الكيف فلا يخلو اما ان يكون المراد  
بها المناقضة كما هو الظاهر والمخالفة في الجهة بحيث لم يجتمع هذان الجهتان  
معا او المخالفة في الجهة مطلقا بان لم يكن جهة هذه القضية جهة تلك او اما  
كان فلا يعجز البيان اما اذا اراد بها المناقضة فلا بد ان يتحقق عند  
وجود الشرطين اذ يجوز مع الصغرى الممكنة ان يكون الكبرى من  
اللبتين الشرطين ولم يكن منها قضية بينهما وكذا الدائمتان سواء  
وقعتا صغرى او كبرى واللبتان الشرطيتان في العرشيكان اذا  
وقعتا كبرى اذا اجتمع كل منهما ما تنفيهما مع غير اذ يجوز اجتماعهما مع كل من  
القضايا الخمس عشر الموصلة وقد لا تنفي المناقضة عند عدم الشرطين  
ايضا اذ لو كانت الصغرى الشرطية مع الكبرى الحقيقية الممكنة لم يتحقق الاطمان  
وقد يتحقق المناقضة بينهما واما اذا اراد بها المخالفة في الجهة بحيث لم يجتمعا  
في الوجود فلا بد ان يتحقق ايضا عند وجود الشرطين كما اذا كانت الصغرى  
صغرى والكبرى دايمة او مشروطة فانه يتحقق الشرط فيه ولم يتحقق المخالف فان  
كل اثنين منها قد يجتمعان وقد لا تنفي المخالف المذكورة عند عدم الشرطين  
كما لو كانت الكبرى موجبة دايمة والصغرى سالبة مشروطة خاصة فانه قد تحقق  
المخالف بينهما بحيث لم يجتمعا في الوجود لتباينهما مع عدم تحقق الشرط واما  
اذا اراد بها المخالفة في الجهة فلا بد ان يتحقق المخالفة عند وجود الشرطين ايضا

فيما

اذا كانت الصغرى صغرى موجبة والكبرى صغرى سالبة او الجبهة في كل  
الضرورة وهي جهة واحدة غير متضادة وكذا في الدوام وغيره وقد لا يتحقق عند  
عدم الشرطين كما مر في الشرطية والجسمية ومثاله فان بينهما مخالفة بحيث  
الجهتين لم يكن بيان شرطي الجبهة تاما هذا غاية حل الكلام من غاية التبريد والتمام  
على قلة الامكان فصل في بيان القسم الشرطي من القضايا  
الاقتراكية وقد مر ان القياس ان لم يتركب من حملين سواء كانت مركبة  
من شرطيتين متصلتين او شرطية وهو الشرطي ونرم من ذلك خمسة اقسام لانه  
اما ان يتركب من شرطيتين متصلتين وانواع ثلثة لان اشتراك المتصلتين  
اما في جزئ تمام منهما اعني تمام المقدم او تمام التالي كقولنا كلما كان ب ج د  
وكل ما كان ج د فز وهو المستعمل المطبوع واما في غير جزئ تمام منهما اعني احد  
طرفي المقدم والتالي واما في جزئ تمام من احدهما غير تمام من الآخر فعليك  
بالامثلة وتنفقد حينئذ الاشكال الاربعة لان الاوسط وهو المشترك بينهما ان  
كان بالتالي الصغرى مقديما في الكبرى وهو الشكل الاول كقولنا كلما كان ب  
ج د وكلما كان ج د فز فكلما كان ب ج د وان كان تاليا فيهما فهو الشكل  
الثاني وان كان مقديما فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقديما في الصغرى  
تاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع والامثلة ظاهرة والشرطي في الحملية شرطية  
فما او يتركب من شرطيتين متفصلتين وهو ايضا ينقسم الى ثلثة اقسام لان  
الشرك بينهما اما في جزئ تمام منهما او في جزئ غير تمام منهما او في جزئ تمام عن احدهما  
غير تمام عن الآخر لان المطبوع من هذه الاقسام ما تكون الشرطية من جزئ غير  
تمام من المقديمتين شرطية انتاجه ايجابا للمقدمتين وكلية احديهما ومقتضى منع  
الخلو عليها كقولنا دايما ما كلاب او كل ج د واما كل دة او كل دة وريخ دايما اما  
كلاب او كل ج دة او كل دة وسعقد عند الاشكال الاربعة بشرطية او يتركب من



من قضيه حليمه وقضيه منفصله وهو ينقسم الى اربعة اقسام لان الحليمه اما ان تكون  
او كبرى دائما ما كان فالتارك لها اما تالي المتصله او مقدمها لان المطبوع منها ما كانت  
الحليمه كبرى والشركه مع تالي المتصله وشروط اشباهها بالمتصله ونفيم متصله مقدمها  
مقدم المتصله وتالياها ينتج التاليف بين الحليمه والتالي لقولنا كلما كان ا ب في ج د وكل  
د ه ينتج كل ما كان ا ب في ج ه لان كلا صدق المقدم صدق التالي بالضرورة والحليمه صافه  
في نفس الامر فتكون صادقه على ذلك التقدير فتعقد فيه الاشكال الرابع باعتبار  
شاذله التالي والحليمه او ينزك من قضيه حليمه وقضيه منفصله وهو على ستة  
انواع لان الحليمه اما ان تكون بعد اجزا الانفصال او اقل او اكثر داما ما كان فلانفصله  
فيه اما ان تكون صغرى او كبرى والمطبوع ما كانت الحليمه بعد اجزائها منفصله  
شاذله كل واحد من الحليمه اجزا واحدا من اجزا الانفصال وسعقد فيه الاشكال  
الرابع وشروط اشباهه ان تكون المنفصله موجبكليه مانعه الخلو او حقيقه كقولنا  
كل د ا ما ان يكون ج ب او د ا و ه ج ا ما ب و ا ما ه وكل ب ط وكل د ا و ط  
وكل ه ط ينتج كل ج ط او يتركب من قضيه منفصله ومن قضيه منفصله وهو  
على ستة اقسام لان المشترك بينهما اما في جنس تمام او جز غير تمام منها او جز تمام  
من احدىهما وعين تمام من الاخر وكل منهما اما ان يكون المتصله فيصغرى او كبرى  
لكن المطبوع منها ما تكون الشركه في جز تمام ووقعت المتصله صغرى كقولنا كلما كان  
ا ب في ج د د ا ما ج د ا و ه ز فانه ينتج في مانعه جمع د ا ما ا ب ا و ه ز ومن  
مانعه الخلو ينتج د ا ما ا ب ا و ه ز كما تستمر في المطول وينتقد من هذا  
الاقسام الخمسه الاشكال الرابع الذي كما اشرنا اليه ولما كان في بيان شرائطه اوقافا  
على تفصيله اطول على المبتدي ضبطه ومع ذلك نقول انتفاعه اعرض المصنف عنه  
اذ اعرض عنه لانه في هذا المختصر اولى فضله في بيان القياس الاستثنائي  
وهو كما علمت ما تكون النتيجة او نفيمه من كونه فيه بالفضل وحكم فيه باللامه او المعانده

بين الشين ونزكيه من مقدمتين احدىهما شرطيه اما متصله او منفصله  
اخرى تدل على وضع اللزم او اللما ندل على رفع اللزم او اللما ندل على وضع اللزم  
ورفعه وهذه المقدمه قد تكون حليمه وقد تكون شرطيه باعتبار تركيب الشرطيه  
من حليمتين او شرطيتين او حليمه وشرطيه فان كان مقدم الشرطيه وتالياها  
حليمتين كانت مقدمه الاستثنا حليمه كقولنا كلما كانت الشمس طالعه فالنهار  
موجود لكن الشمس طالعه فالنهار موجود او كانتا شرطيتين كانت شرطيه  
كقولنا كلما كان ان كانت الشمس طالعه كان النهار موجودا فلما لم تكن الشمس طالعه  
لم يكن النهار موجودا لكن لما لم تكن الشمس طالعه لم يكن النهار موجودا فلما كانت  
الشمس طالعه فالنهار موجود وان كان مقدم حليمه وتالياها شرطيه فان كانت  
الاستثنا لعين المقدم كانت المقدمه الاستثنائية حليمه وان كان الاستثنا  
لنفيمه تالياها كانت شرطيه وان كان بالعكس فبالعكس وينتج القياس  
الاستثنائي المركب من المتصله والمقدمه الاخرى من وضع المقدم وضع التالي  
لان التالي لازم للمقدم وجود اللزم مستلزم لوجود اللزم واللازم انشكاك  
اللازم عن اللزم بخلاف العكس يجوز ان يكون اللازم اعم من اللزم وينتج  
ايضا من رفع التالي رفع المقدم واللازم وجود اللزم بدون اللازم دون  
العكس والمعر عن جواز كون اللازم اعم فلا يلزم من رفع اللزم رفعه فمقولنا  
كلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود اما ان يوضع المقدم وتالياها الشمس  
طالعه حتى ينتج فالنهار موجود واما ان يرفع التالي ويقال ولكن النهار  
ليس بموجود حتى ينتج فالشمس ليست بطالعه ومن شرطه انتاج هذا القياس  
ان تكون الشرطيه موجبكليه ولما تكون هذه الشرطيه الاستثنائية وهو الحكم بالرفع  
والرفع كليا وان يكون الشرطيه لزوميه فلو انتفى احد من ذلك لم يقع القياس فانه اذا لم  
يكن بين الجزين استتال لزمي كلي لم يلزم من وجود احدهما وجود الاخر ولا عزمه



عدمه وينفع القياس الاستثنائي المركب من المنفصلة الحقيقية والمقدمة الاخرى  
من وضع كل من المقدم والتالي رفع الامر لاعتناع الجمع بينهما في قولنا لما كان يكون  
العدد زوجا او فردا امان يقال لكنه زوج فينتج ليس به فرد ولكنه فرد فينتج ليس  
بزوج كما نفع الجمع في القياس الاستثنائي المركب من وضع كل من  
المقدم والتالي رفع الامر من اعتناع الجمع فيكون له اعتبارا بوضع  
المقدمتين وينفع من القياس الاستثنائي المركب من المنفصلة الحقيقية ايضا من  
اي رفع كل واحد من المقدم والتالي وضع المقدمة الاخرى لاعتناع المطلوب في  
المثال المقدم لكنه ليس بزوج فهو فرد او لكنه ليس بفرد فهو زوج فيكون المنفصلة  
الحقيقية اربع نتائج اثنتان باعتبار الوضع واثنان باعتبار الرفع وفي  
اعتبار الرفع كما نفع الخلو فان القياس المركب منها ينتج من رفع كل واحد  
من الجزين وضع الآخر لما من اعتناع الخلو بينهما فيكون له اثنتان  
باعتبار رفع المقدمتين ولما كان القياس مخمرا في الاستثنائي والاولى  
باقام المذكورة وقياس الخلف لم يكن بحسب الظاهر فقامت عليه القوم  
اختلاف عظيم في رده الى احدها ولما كانت شائبة بالقياس الاستثنائي  
اكثر الحق المصنف العلامة ذلك السيد وقال في مختصر من بغير الاقياس الاستثنائي  
باسم قياس الخلف وانما سمي خلفا لانه يودي الى الخلف اي الى العكس على تقدير  
عدم حقيقتهم المطلوب او لانه ياتي المطلوب من خلفه ومن وراءه  
اذ المطلوب نقيض صحيح وهو ما يقصد به اثبات المطلوب بابطال  
نقيضه اي بحسب اطالة فيقال لو لم يتحقق المطلوب وهو كل ب  
مثلا لمتحقق نقيضه وهو ليس ببعض ج ب ولم يتحقق هذا النقيض لمتحقق  
بحال وهو كذب ما فرض صدق مثلا فينتج انه لو لم يتحقق المطلوب لمتحقق بحال  
لكن المحال ليس بمتحقق فنقيض المطلوب ليس بمتحقق فيكون المطلوب متحققا

ومن جهة

ومن جهة اي قياس الخلف على ما استقر عليه رأي الشيخ ومن يتبعه الى قياس الاستثنائي  
وقياس ساقتراني شرطيا اما لاقتراحي فركب من متصلتين احدهما لازمة لعدم تحقق  
المطلوب مع تحقق نقيضه وهذه بينهما بدلتها والاخرى لازمة لتحقيق نقيض  
المطلوب مع تحقق امر محال وقد يحتاج ذلك الى بيان وينفع هذا الاقتراحي  
متصلة لازمة وهي ملازمة عدم تحقق المطلوب مع لزوم المحال واما الاستثنائي  
فركب من متصلة لازمة وهي النتيجة المذكورة ومن استثنى نقيض التالي بهذا  
المتصل لينتج نقيض مقدم او عدم تحقق نقيض المطلوب فيلزم تحقق المطلوب  
وقد ظهر جميع ذلك مما مثلناه سابقا فاعمل فصل في بيان الاقتراحي  
والتمثيل الذي هما قسما للجملة الاولى الاستقر او هو تصغير اي تتبع الجزاء والادخله  
في امر كلي وذلك بلا حيلة او ضاع هذه الجزئيات واحكامها بالاثبات حكم كلي لهذا  
الامر الكلي بحيث يصدق على كل جز منه وهذا الاستقر امانام وهو مفيد للثبوتين  
ومسمى بالقياس المقدم بان يقال الجمع متخير لانه اما مركب او بسيط وكل من هما  
متخير فهو جمع فيكون الجمع متخييرا او امانا قصيرا وهو ان يتصور اكثر جزئياته  
ليطلب الحكم الكلي على الامر الكلي الشامل لجميع الجزئيات كما يقال كل حيوان يحرك  
فله الاسفل عند المضغ لان الانسان والتهائم والنبات كذلك وهو الاستقر  
المتعارف المفهوم من لفظ الاستقر اذ اطلق ومفيد للظن دون اليقين  
بحوز وجود جزئيه اخر لم يعتقد ويكون حكمه من الغا للاستقر كالتمساح في  
مثالنا فانه يحرك فله الاعلى والثاني التمثيل وهو بيان مشاركت جزئيه من  
الجزئيات الاخرى في جزئيه في علم الحكم الثابت للجزئيات الاخرى لثبوت فيه اي في  
الجزئيه المشبهة بحكم الثابت المشبه للجزئيه المشبهة بالمعلل بذلك العلم والفقر  
يشمونه في سائر الجزئيات في اصلا والاول فرعا والمشارك علمه وهما كقولنا  
الناحاد لانه كالبيت في التاليف الذي هو علم الحروف والمتكلمون يشمونه



استلزامه على الغائب والعمدة أي المحذور على طريقة أي التثليل وكونه مسببا  
لشئ في الحكم في الجزئي الأول أمران الأول وهو ترتيب الحكم على الشئ الذي  
لا يصلح عليه ذلك الحكم وجودا وعمما بمعنى أن هذا الحكم ثابت عند ثبوت ذلك الشئ  
ومنتفعا عند انتفاءه كثبوت حدوث مع التاليف في التثنية والامتناع انتفاؤه  
في الواجب واليغيب اليقين لأن الترتيب على الشئ وجودا وعمما في بعض الصور  
لا يجنب العلم في جميعه والترتيب في جميعه فإنما يمكن بالاستقراء التام وهو متعذر ولو كان  
مع التعذر فلم يكن جازما بالتثليل بل بالاستقراء التام الذي هو القياس المقنع ولأن  
العلم الأخير مدرك العلوم وجودا وعمما مع أنه ليس بعلة تامة والأمر الثاني الترتيب  
ويؤمن الشر والتعقيد وهو أن يرد بين أوصافه من غير نفي وإثبات في  
صلاحه التعليم بطلان علم الجبهة الجامعة في السمعين هذه الجملة كما يقال علم الحدوث  
في البيت أما التاليف والوجود أوقيا من نفي والإقرار لم يصلح العلم عليه  
لانتفاء صحتها بالواجب كحافضين الأول وهو أيضا لا يغيب اليقين لأن هذا  
التقييم غالب غير حاصر فيجوز أن يكون غير ما ذكر وإن كان حاصرا في الاستقراء  
التكملي كما مر فأما في بيان مواد الاقضية القياس كما ينبغي باعتبار الصورة  
التي علمت بنقطة باعتبار المادة إلى الصناعات الخمس وهي البرهان والحدس  
والخطابة والسر والمغالطة منها ما أبهراني وهو ما يتألف من العقائيات  
اليقينية سواء كانت هذه اليقينية ضرورية أو نظرية مكتسبة من  
الضرورية واليقينية وهو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع فالاعتقاد  
شامل لجميع المضائق ويخرج الجازم الظن وهو ترجيح أحد طرفي الحكم مع تجوز  
الجانب الآخر ونقائله الوهم وبالثبات وهو ما يزيل التشكيك المنكر للتقليد  
اعني اعتقاد المقلد وبالمطابقة للواقع الجهل المركب وعلم من ذكره تعريف كل  
منها وأصولها أي أصول اليقينية وبرهانها المواد الأولى أبهراني فأنه قد تتركب

من

من المقدمات النظرية وهي المواد الثابتة المكتسبة من المواد الأولى وهي ستة لأن مجرد تصور الطرفين  
يكون كافيا في جرم الفعل بالنتيجة بينهما بالاجاب والتلبس سواء كان الطرفان أو أحدهما  
بالكسب البديهي أم الأوليات الكل اعظم من الجز وبتفاوت الأوليات انتفاوت  
الأذهان والأراض فإن كان أوليا لأحد وحسنا وأحد شيئا بل نظرا بالآخر والثاني  
أما أن يكون ضم الأجناس بأحد الحواس اليه كافيا في الجزم بالأول أما أن  
يحتاج إلى تكرار الحس أم لا والثاني المشاهدات وهي أن يحتاج إلى إحدى الحواس  
الظاهرة وهي السمع والبصر والذوق والشم واللمس فهي الخمس كقولنا ضرب  
العبد لبني عبده العقل جلد وريحه المنكر حيد والنار حارة وإن احتج إلى  
أحد الحواس الباطنة وهي الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمخيلة فهي  
الوحدانية كعلم كل واحد بحس وعطشه وخوفه من شيء انصاف متفاد وهذا  
بتفاوت الطبائع ولم يكن دليل على المنكر وأحكام الحس جميعه جزييه فإن  
الحس لا ينفيد إلا أن هذه النار حارة وأما الحكم الكلي فأنما يحصل باعتقاد النفس  
بشيء هذه الامتناعات الجزئية لقول الحكم الكلي من مبدأ القياس الأول  
أما أن يحتاج إلى تكرار الأجناس بالسمع أو بغيره الثاني التحري وهو  
فرضا يأتى به العقل بسبب هذه المنكرات سواء كان بالابصار والشم والذوق  
واللمس مع انضمام قياس خفي وهو أنه لو كان اتفاقا لما كان ذلكا أو أكثر  
كالحكم بأن النظر في المال الصافي يخلو الحنين وبأن رايهم العود والس ويات  
شرب السموم مشهلا وبأن اختلاف النبض على الجاهل وهي تفاوت  
أيضا بحسب الاشتغال وحسب سبل دليل على المنكر الذي لم يحرب ذلك والأول  
المتميزات وهي قضايا يحكم بها العقل على أمر محسوس بوسائله كشر  
الشهوات الموقعة للنفس ويحجب تكون الكثرة بحيث لم يجوز العقل تأويلهم  
على الكذب كالأخبار بوجوده عند من لم يرها وهي أيضا لم تكن جميع على من



يتواتر وعنده والثاني وهو ما لا يكون ضم الاجناس اليه كافيا فلا يكون مما يحتاج اليه  
مقدمات غير حاصله معذرة كشيء خارج عن البحث بل ابدان يحتاج اليه مقدمات  
حاصله مع ما مر به ام الى الثاني المحتوي وهي قضايها العقل بحسب  
قوي والحسب كما حققه المحققون وهو الظاهر عند النفا الى المطالب بالحدود  
الوسطى دفعه واحد فتنشأ المطالب في الذهن مع الحدود من غير حكمة بخلاف  
الفكر كالحكم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس فانه لا يترك في خلاف شكالات  
نوره بخلاف اختلاف اوضاعه مع الشمس حصل دفعه معان غير مرتبه لا يقدر على  
تفصيلها فيقتضي الحكم وهو ايضا لا يقوم على غير الخدس في الاول النظر في  
وتسبيحها في قياساتها مع ما ايضا لانها قضايها يحكم بها فطره العقل بواستط  
قياس مرتبه حاصله مع ما لا يغيب وسطه عن الذهن عند حصول طرفي  
التضيق كقولنا الاربع زوج لان منقسم بمقتضى ودين وكل منقسم بمقتضى ودين  
زوج فان الانقسام بهما لا يغيب عن الذهن عند تصور طرفيه الى الاوسط  
في البرهان لا بد ان يكون علمه لمحصل التصديق بالنسبة والامر بكن البرهان  
برهان او يمكن ان يختلف عنه فلم يكن ثابتا ولكن ان كان الاوسط علمه  
للتضيق اي مع كونه علمه لمحصل التصديق بوقوع النعم في الذهن بغير  
والا كبر يكون علمه لا اي يكون علمه لوجود الشئ يعني تحقيق مطابقه وهو  
انقسام الاصفى بالاكبر والثاني مع ما في الواقع فالي اي فالبرهان  
لا فادته الميراي علمه هذا الحكم على الاطلاق كقولنا ان بعض الاضداد  
وكل بعض الاضداد مجموع فن يد مجموع فان بعض الاضداد علمه لا فادته  
زيد بالحكي في الخارج واذا علمنا غلبه الانقسام بالحكي فعلمنا ان زيدا  
بعض الاضداد علمنا انه منقسم بالحكي فان التصديق بوجود العلم يتلزم  
التصديق بوجود المعلول فتتفرض الاضداد كما انه علمه للتصديق بيقين الحكي

لزيد

لزيد فهو علمه لثبوت الحكي في الخارج ايضا والاوسط في الحكي مع كونه علمه لا فادته  
بالاكبر فيكون علمه لوجود الاكبر مطلقا لبعض الاضداد فانه علمه لوجود العلم مطلقا  
وقد لا يكون علمه لوجوده مطلقا كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فان  
الحيوانية ليست علمه لوجود الجسم مطلقا بل لا فادته في الانسان بالجسم والآي ان  
لم يكن علمه لا فادته الاصفى بالاكبر في الواقع بل يكون علمه للتصديق بوقوع  
هذه النسبة بينهما فقط فاني اي فالبرهان اي انه يغيب عنه الحكم اي ثبوت  
وتحققه كقولنا هذا مجموع وكل مجموع بعض الاضداد فانه علمه لبعض الاضداد  
فان الحكي كما علمت ليس علمه لبعض الاضداد في الخارج بل مع العلم لا يمكن  
التصديق بوجود الحكي في الخارج علمه للتصديق بوجود بعض الاضداد  
فيه فان العلم بوجود المعلول يتلزم العلم بوجود العلم كما في علمه  
وبرهان الان تعلم ان اول ان يكون الاوسط معلوما لوجود الاكبر  
في الاصفى كما مر وهو يعرف واشهر من بقاء اقامه ويسمى بالعلم الثاني  
ان يكون الاوسط مطابقا للحكم بوجود الاكبر كقولنا هذا ابيض وكل ابيض ابيض  
فيكون لهذا البرهان الثالث ان يكون الاوسط الحكم معلوما لوجود العلم كقولنا  
هذه النار في دخان وكل ما في دخان في هذا حراره فانه العلم في حراره  
بان الدخان والحراره معلومان وفادته البرهان بحقق الحق على وجه  
لا يجوز حوله شايه الشكل وتخرج من تحت النظر واليها بالمتقين من  
ويسمى صاحب الغيبيات والحكيم والقياس احاد وهو من القضايا  
لشهورات وهي قضايها يعرف بها جميع الناس كوجود الله او انشؤ كوجود الله  
او طائفه مخصوصه كما ستعلمه التلخيص وقد تكون المسهورات يقينية بل  
او لا فيختلفان بالحقيقة ذات اعترافا مر حيث انها مطابقه للواقع علمه  
وان اعتبرها من حيث الشهرة لا اعترف الناس بها مشهورات بلع الشهرة المر



حديث المشهور ان الغيرة تعين بالاولى ويفرق بينهما بان العقل وجعله  
من جميع الامور بحيث لا ينظر الى غير التصورات فيكون حكم على الاوليات من غير وقت  
دون المشهورات ولذا قد ينظر في التعبير اليها كما ينبغي ان الكذب اذا قيل  
على معصية عظمه بخلاف الاوليات فان الكل لا يصغر بالقياس الى الجبر اصلا  
واما يتألف من القضايا المتكافئة فهي قضايا يأت من الخصم وينبغي على الكلام  
لرفع سوا كانت عليه بل بما خاضع او بين اهل علم كقولهم الفهم ما يدرك  
الفهم وقد يتألف من المشهورات والمتكافئة والحق ان الحد كما انه علم من البرهان  
باعتبار طبعي اعني منه باعتبار الصورة ايضا لان المعنى فيه الانتاج بحسب  
التبليغ سوا كانت قياسا او استقرا او تمثيلا والعرض منه الزام المتألف  
الحق فحاله عن التعريف في العامة واما امتناع من هو قاصر عن ادراك البرهان  
يسمى صاحبه الجاهل والقياس من المخطاي وهو ما يتألف من القضايا  
المعقولات وهي قضايا لا توجد من يعتقد خيبر بسبب من الاسباب  
كالانبياء عليهم السلام والاولياء عليهم السلام والحكام والشعرا وقد يقبل من غير  
ان ينبغي الي احد معين كالامثال المشهورة واما يتألف من القضايا المتكافئة  
وهي قضايا ياتي بها العقل حكما واحكاما يجوز تقييدها كقولنا كل من يطير  
بالليل فهو سارق وقد تتألف الخطابة من المعقولات والمنطوقات جميعا وقد قيل  
الخطابة بلا استقرا او التمثيل عند المحققين والعرض منها ترغيب القاصدين عن جرم  
البرهان فيما ينبغي من امر المعاش وسعهم عما يمد ويسمى صاحبه خطيبا  
وواعضا والقياس اما سحرى وهو يتألف من القضايا التخيلات وهي  
قضايا اذا اردت على النفس نتائجها فبعضها او بطا صغر او رغب سوا كان  
معلم او الاصادقة ام لا واسباب التخيل كثيرة تتعلق ببعضها باللفظ وبعضها  
بالمعنى والعرض منها الغفلة النفس بالترغيب والبعض ذلك مدخل او ترك او

نوع من اللذات المطلوبة ولهذا الغيرة الاشعار في بعض الحروب والانتفاضة  
وتحزها لا تعدر هاوين يدعي ذلك ان كان الشعر على وزن لطيف او نيشن  
طبيب والغما لم يعتدوا فيه للوزن والمتأخر من لم يعتدوا فيه الا الوزن والمختار  
وسمي صاحبه شاعر والقياس اما مستطلي وهو حصن من المغالطة  
فان قيا سرفا من جهة المادة والمغالطة ما تكون فاسدة من جهة المادة  
او الصورة لفقدان شرط من شروط الانتاج ولما كان البحث هاهنا من لفظها  
القياس بحسب المادة اقصر على هذا القسم من المغالطة ولم يذكر الفاسد من  
جهة الصورة فانه يقع من شروط الانتاج لان فساد الصورة اما بان لا يكون  
على هيئة شكل من الاشكال واما بان يكون على هيئة شكل لكن لم يتكرر الاوسط  
ولكن لا يشتمل على جميع شرائط الاشكال بان يكون احدي القيتين طبيعيتين  
مثل ان يقال الانسان حيوان والحيوان جنس او يقرب باحدي مقدمتي القياس  
بحسب صورته بان تكون الصغرى في الشكل الاول موصفة كيقال الانسان وحده  
صحاك وكل صحاك حيوان فان الوحدة الماخوذة في الصغرى جعلها مركبة من  
موصفة وسالبة او لم تكن الكبرى كلية مثل ان يقال الجنس ثابت للحيوان  
والحيوان ثابت للانسان وقد علم كل ذلك من شرائط الاشكال والفاقد  
من جهة المادة اعني المستطلي يتألف اما من القضايا الوهمية وهي  
قضايا كاذبة يحكم بها العقل بمعاونة الوهم في امور غير محسوسة مثل الحكم بان كل  
موجود متخير وانما يقيد بذلك لان الوهم قوة جسامية للانسان بها يدرك الحركات  
المستوحدة من الحسوسات فهي تابعة للحس فاما كما في الحسوسات لمحت كاذبة  
كما اذا حكم بحسب الحسناء فبحسب الشوها فان العقل الصرف يتحقق معه واما حكمه  
في المعصيات العرفية فكاذب لان العلم يتألف العقل في المقدمات الثلاثة الانتاج  
في النتيجة كافي قولنا المستجاد والحاد لا يخفى منه فان الوهم يمنع من عدله للعقل



في المقدمات مدح من التيقن فمما يدور من كونه ما من الغنى يا المشتهر بغيرها وهي  
فغنى يا يحكم في العقل على اعتقاد أنها اولية او مشهورة او مقبولة او متعلمة لا يشك في  
بشيء منها اما من حيث الصورة كقولنا صورة الفرس المنقوش على الحداد انها فرس  
وكل فرس صها او من حيث المعنى وذلك لما لا عدم وعاية وجود الموضوع كقولنا كل  
انسان و فرس فهو انسان وكل انسان و فرس فهو فرس لينتج بعض الانسان  
فرس اذ ليس شي موجود يصدق عليه انه انسان و فرس واما الاهد الذهبية  
مكان الخارجية كقولنا الحدوث حادث وكل حادث فله حدوث واما بالعكس  
كان يقال الجوهر موجود في الزهن وكل موجود في الزهن فهو عرض قائم به  
فالجوهر عرض قائم به فان الحكم بالعرضية انه على الصورة الحاصلة في العقل  
دون الجوهر الخارجي وقسم بعضهم ما ينال من المشتهر اي ما يكون مركبا من  
المشتهر لادليات وهو التفسط ويسمى صاهرا سوفا ساسا والي ما يكون  
مركبا من المشتهر بالمشهور وهو السعد وسمي صاهرا مساعيا وكل ذلك باعتبار  
مناقضة معارض مع غيره مما لا يلو باعتبار نفس غالطا اذ فائدة المخالطة  
تقليط الخصم ودفعه واعظم فائدة الاجتناب عنه كمعرفة السموم المتحرز عنها وانه علم  
**فصل** في بيان ما بعده القوم اجزا العلوم وهي ثلثة الاول الموضوعات  
وارادوا به نفس موضوعات العلوم فانها في الاكثر عين موضوعات المنايل  
او هي من موضوعات المنايل جزء من المنايل التي هي جزء من العلم ولو كانت  
عينها اوجز الواحد من المنايل لكان كافيا في جزئية الموضوع للعلم فضلا عن ان يكون  
في الاكثر كذلك ولم يريدوا به تصور الموضوع فانه كما تتعلم من المبادي الضرورية  
ولا التصديقي بوجود الموضوع فانه كما حققه الشيخ من المبادي التصديقية ولا  
التصديقي بكونه موضوعا للعلم فانه من معومات الشروع بالبرهان وليس حيث  
العلم فالحفظ فانه فائدة يقينية لم يطعن بها في كتاب ولا يحوم حوله بتكرار

ارتباب

ولا ارتباب وان اردت الخلاص من هذه الممارم فارجع اليها شيئا على شرح  
المواقف وهي اي موضوعات العلم وهي التي يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية  
معني ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضها الذاتية والاعراض الذاتية كما مر  
في المقدمة ما يعرف من الشيء لانه اي يكون عرضية مقتضي الذات كالمقتضى العارض  
للانسان بواسطته انه انسان او يعرف من كونه بالماوي بان يكون مسبب عنه  
لهذا الشيء ذلك العجز المماوي كذكر المعاملات العارض للانسان لانه ناطق او عرض  
لامر خارج عن الشيء مثاولة كالتفكير العارض للانسان لانه ناطق او يعرف من الامر خارج  
عن الشيء مثاولة كالتفكير العارض للانسان بواسطته انه متعجب وسميت بذلك  
لانه مستندة الى الذات اما بواسطته او بغيرها واما العارض للمعرفة سواء كان  
جزءا كالمحرك بالارادة العارض للانسان بواسطته انه حيوان او خارجا كالمحرك  
العارض للانسان لا بغير بواسطته انهم والعارض لامر لغير كالتفكير للحيوان بواسطته  
انه انسان والعارض لامر بياين كالحار العارض للما بواسطته النار فهي امر عرض  
غيره لانه وان كانت عارضة لذات المعرفة الان في اعراضها بالاعتقاس الى ذاته  
فلم ينسب اليها موضوع العلم قد يكون امرا واحدا اما على الاطلاق كالعدد تعلم  
الحساب واما من حيثية معينة كالحجج المعتمد بالحركة والسكون العلم الطبيعي وقد يكون  
امورا متعددة متشاركة في امر حتى تغدو علما واحدا كالموضوع المنطق فانها  
المعلوما الضرورية والتصدقية المتشاركة في الانتصار اليها المطلوب ضروري  
او تصديقي والتفاصيل في الطول والادان لا يكون من موضوع العلم مطلوبا  
بالبرهان في ذلك العلم بل يكون اما بينا بنفذه او مبهرنا في علم الغر فوفه حتى  
يمكن اشبات حاله لكن كحجب التصديقي بوجوده في ذلك العلم والجزء الثاني المبادي  
وهي الاشياء التي يتوقف عليها ما يل العلم وجعلنا جزءا من العلم لانه ارتبابا به  
وان لم تكن جزءا بالحقيقه ومن شأنها ان تقنع على المنايل وقد تخطط بها وهي اما



نصفه او تصديقه لما المبادي المقصورة وهي حدود الموضوعات اي تعريف  
موضوعات العلم الموصل الي تصورها كما يقال في العلم الطبيعي ان الجسم وهو  
القابل للابعاد وحدوده اجزائها اي اجزاء الموضوعات كما يقال في الطبيعي ايضا  
ان الصورة ما يكون الشيء بها بالفعل وحدوده اجزائها اي العراض الذاتية  
كما يقال فيها ايضا الزمان مقدار الحركة وهي عرض والي الجسم واما المبادي  
التصديقية فهي اما مقدمات بينة بفتها اي بداهية وتسمى العلوم المفارقة  
كما يقال في الهندسة المقادير المتناهية والشيء واحد متناهي او مقدمات غير بداهية  
في البرهان ينتهي عليها قياسا العلم فان ادعى بها المتكلم كمن الظن سميت  
اصولا موضوعا كقولنا الهندسة ان يصل بين كل نقطتين بخط مستقيم فان  
ادعى بها مع انكار سميت مصادرة كقولنا ان يرسم على كل نقطتين خطا مستقيما  
والجزء الثالث وهو اجزاء العلوم بالذات المتناهي وهي قضايا تطلب في العلم  
اي تكون مطلوبا في العلم اما بالبرهان ان كانت كسبية واعا بالبداهية ان كانت  
ضرورية واما كانت الضرورية موقوفة على اشياء اقلها بوجه العقل من ان يجعلها  
متناهي العلم بان يحصل في هذا العلم ما يتوقف عليه هذا الضروري  
وموضوعاتها اي موضوعات المتناهي اما موضوع العلم كقول المهندس  
كل مقدار اما ما ذكرنا اخر اعميان له والمقدار موضوع الهندسة وقد جعل  
موضوع المتعلم او نوع منه اي من موضوع العلم كقول كل خط يمكن تنصيفه فان  
الخط نوع من المقدار او عرض ذاتي له اي الموضوع العلم كقول كل مثلث فان  
زاويا الثلث متساوية لقائمتين فان الثلث عرض ذاتي للمقدار او تركيبة  
المتعلم من موضوع العلم وعرض ذاتي له كقول كل مقدار وسط في النسبة فهو  
طلع محيطه الطرفان فالمقدار موضوع العلم وقد اخذ في المذموم كونه وسطا  
في النسبة وهو عرض ذاتي له وقد تركب من نوع موضوع العلم وعرض ذاتي له

كقولنا

كقولنا كل خط قام على خط فان الزاويتين الحادثتين عنهما اما قائمتان  
لقائمتين فالخط وهو نوع موضوع العلم احد مع كونه قائما على خط اخر وهو  
عرض ذاتي له واما ما ذكرنا اي المتناهي فهي موضوعات اي عن موضوعات  
العلوم لانها ثابتة لها في الاغلب بالبرهان فلا تكون ذاتيا لها لا متناهي ان  
يكون جزء الشيء مطلوبا بالبرهان لان الذاتية بعد الثبوت للشيء لا تقع لها  
اي لهذه الموضوعات لذاتها فتكون عرضا ذاتية لها ولم يجز ان تكون  
عرضا عن شيء الا لا يجوز في العلوم كما علمت واعلم انك يقال المبادي علمي  
ذكر يقال المبادي لا يبدوا في كل ما يذكر في ابتداء الكلام قبل الشروع  
في الموضوع من العلم لو كان من المبادي التصورية والتصديقية او المقدسة  
التي تتوقف عليها اصول الشروع او المصيرية او نحو ذلك فتكون اعم من  
المعنى الاول ويقال المقدمات لا يتوقف عليها اصول الشروع وهو التصور  
بوجه ما والتصديقية لانها لا يقال ايضا لا يتوقف عليها الشروع في العلم  
بوجه المصيرية والمصيرية وما يتوقف عليه الشروع فيه من شرط الرعية اي مع  
كثرة حاجات لم يجرده في اشياء اعلم ما يتوقف عليه الشروع بوجه الجوه والقيمة  
فهو ان يعلم او لا خواصه ولوازمه بحيث يعرف عنده ذلك العلم بهذه اللوازم  
تقريرا سمي حتى يهيل له عند ذلك ما امر التعريف ومقدم عليه هو ان يكون له  
دخل في ذلك الامر فهو من ذلك العلم اذا جعلته كبرى لصغري سمي  
الحصول هي ان لهذه المسئلة دخل في ذلك اللوازم بين ان هذه المسئلة  
من ذلك العلم فيمكن من تعلم جميع متايله هذا الطريق مثلا اذا علم ان المنطق  
هو العاصم عن الخطا في الفكر حصل له عند ذلك مقدم عليه هو ان كل ما دخل  
في العصم فهو من المنطق واذا جعلته كبرى لصغري هي ان هذه المسئلة  
دخل في العصم بين ان هذه المسئلة من المنطق فيمكن بذلك من تعلم جميع متايله

او تصديقية



فيتبع في العلم على خبره ونسبه كمن اراد سلوك طريق لم يره ليس عرف ان  
تعليم خبره هي وكيف هي معلومه بضمه وربعه فهو على بصيرة وخير في سلوكه  
واما يتوقف على الشروع فيه من شرط الرغبة في تحصيله فنحن ان يصرف ان له  
قابله من تنبيه عليه لئلا يكون طلبه عبثا فاذا لم يصدر عنه فيه فاما فهم من عطف  
المقدم على المبادي التي هي جزء فيه يقال ان المقدم لها معنى لغيره ان يكون  
معلوما فيما سبق ايضا كما دل عليه سياق الكلام فقدمنا تغييرها بما يتوقف  
عليه اصل الشروع والمقدم لهذه المعنى وان لم يذكرها المصنف المحقق فيها  
سبق ولم يكن ان يكون مراده بالمقدمة المذكورة في اول الكتاب ذلك لان ذكره  
فيه لم يكن مما يتوقف عليه اصل الشروع بالبيارة وشرط الرغبة كما استعمل  
لكن لما كان المقدم بهذا المعنى مشهورا جعله كما ذكره في مثل ما يتوقف  
عليه الشروع بالبيارة بقوله كترتيب العلم واراد به الترتيب بالرسوم علمي  
ذكره لا يتصور الترتيب بالحد في المقدمة فان الترتيب بالحد ما يكون بجميع اجزائه  
واجزاء ما يليه ولم يكن ذكر جميع ما يليه في المقدمة على سبيل التقديم  
اذ تكون المقدمة مقصودا ويتعذر ذكره على سبيل التصور ومثلا  
يتوقف عليه الشروع من شرط الرغبة بقوله وبيان غايته اي كالمعلم ببيان  
غايته المعقود بها المرتبة عليه كما مر واما الترتيب بالموضوع فلم يعد احد من هذين  
الامر ين بل مقتيد بزيادة البيارة كما حققه المحققون لكن كعادة الجمهور من  
مقدمة الشروع بالبيارة تبهم المصنف العلامة وقال وهو موضوع واراد بالبيارة  
اعم من ان يكون اصل البيارة اوزاياتها حتى يكون ذلك منها لا له ولعل ذلك  
التمثيل اشارة الى ان المذكور في اول الكتاب من ترتيب العلم وبيان الغاية  
والموضوع من مقدمات الشروع بالبيارة وشرط الرغبة وانه اعلم وكان المقدم  
من الحكماء يذكرون في صدور كتبهم قبل الشروع في المقصود ما ذكره علي ما يفيهم

من

من سوق الكلام ما يفي به الرود من الثانية والمراد بالمقدم ما تعبر في تحصيل العلم  
كما قاله سيد المحققين الاول العرض من العلم الشروع فيه وهو الباعث للفتل  
على تحصيل الفعل وقد سمي بالعلم الغائيه كما صرح به محقق العلامة السيد ابي  
في شرح الاسراف ولم يكن المراد به اي عرض كان من الاعراض فانه لا يمكن في  
الفعل لا بد ان يعتقد مع ان هذا العرض يختص بذلك العلم ويترب عليه  
حتى يمكن الشروع في طلبه كما صرح به سيد المحققين ولم يكن المراد به ايضا  
هو هذا العرض الموصوف فانه من مقدمات اصل الشروع واذا لم يصدر  
بالعرض الموصوف لزم ان لا يمكن الشروع فيه لانه لا يمكن ان لا بد ان يتحاشا  
الشروع ان يصدر بالعرض المقتد به المرتبة عليه بهذا العلم حيث خلصه  
بقوله لئلا يكون طلبه عبثا لا عند الناس ولا عند النفس من المنطوق  
ما علمت وهو العصمة المذهن عن الخطا في الفكر والعرض والغاية متحاشان اذ ان  
متحاشان اعتبارا لان العرض هو العصمة المذكورة من حيث انها  
باعتها لثاوع ان يصدر بطلية ما واصل المتأخرين لم يفرقوا بين ما جعلوا  
شرطا واحدا فحينئذ يمكن ان يختلف عرض الطالبين بان يتعدد الباعث  
لهم على تحصيله والمناسب ان يتبين في صدر الكتاب جميع هذا الاعراض  
ويمكن فهم ذلك بل هو قليل لان المراد بالعرض كما علمت العرض المقتد به المرتبة  
عليه لعل ما خرج في ظاهر احد الثاني بيان المنفعة للعلم المطلوب وهي  
ما يشوقه الكل الى ما يهيج ويبث شوق كل من الطالبين اليه طبعا اي  
محبب الطبيعة ولا بد امتحانها لثاوع من العلم بتأخر ما هو بصدد طلبه  
ليست اذا وجد بعض منافع عند تحصيل بعضه في الطالب اي في طلب  
ما بقي منه ويحمل المشقة في تحصيله الى ان ينغ وهي غايته ايضا لان  
المنفعة اذا فترت بالحصول للطالب في اثنا المطلوب فهي مخالفة لثاوع



مع الفاعل فانها ما ترتب على تمام ويحصل منه فعلي هذا يكون منفعة المنطق <sup>الفائدة</sup>  
على تميز الخطا عن الصواب فانها تزيد بقدرها في تدقيق تتبع المنطق ولهذا  
فيل من شرح في العلوم بغير المنطق فقد خبط خطب عشوا وان بالي الصواب  
فيكون كسل اللطيف العميا واذا حصل له المنطق تمام قدره على التمييز العام  
للخطا في التصورات والتفريقات من اصولها ويصمم بذلك عن الخطا واذا  
فرت المنفعة بما يحصل منه فيكون مخالفا بالاعتبار مع الفائدة والعرض فاذا  
اعتبره من حيث انه ليس به الشوق الى المطلوب يكون منفعة واذا اعتبره  
من حيث انه باعث للفاعل على الفعل يكون عرضا وعلة غايه واذا اعتبره  
من حيث انه يترتب عليه ففائدة والثالث بيان التتمه للعلم الشرع فيه  
فهي عنوان العلم والعنوان ما يدل على الشيء اجمالا كعنوان الكتاب فانه  
يدل على ان فيه اعلام الاحوال التي فلان او على ان فيه الفهم والاخلاص ونحوها  
ولا بد ان يتبع ناس العلم بالعنوان ليكون عنده اي عنوان اجمالا اي  
محمل ما يفصل بعد ذلك وسمي علم المنطق لغاية المنطق الذي هو مشتق من  
النطق والنطق يقال على النطق الباطني الذي هو ادراك المعقولات  
فيدل على ان هذا العلم له المنطق الباطني بمعنى انه يزيد فيه بطلبه  
قدر تمامه في المتكلم فيعلم منه محمل ما يحصل بعد ذلك مفصلا من سائر الاربع  
بيان المؤلف ايا المحقق لهذا العلم بل المتروك له ايماء بل المصنف الكتب  
الذي هو هو في مطالعته في هذا العلم ولا بد منه استتمنا ناليت كن قلب المتعلم  
عن طلبه كك ويعلم رتبة كلامه او يختلف الكلام باختلاف رتبة المتكلم ويختلف  
ايضا بحسب اعتقاد المتعلم في شأن قابله وسنعيين المنطق المعلم الا وهو  
ارسطو وشعوبه في القرنين ولهذا يقال المنطق ميراث ذي القرنين وتدرج  
الغلاسة لا سيما المعلم الثاني وهو الفارابي والشيخ الرئيس ومولف الكتب  
المصنف

المصنف فيه تكاد ان لا تحصى فعليك بالاختيار ثم الاحسان الخامس  
انه اي ذلك الشرع فيه من اي علم هو اي داخل في اي علم كلي من العلوم  
الكلي ولا بد منه استتمنا ناليت طلبه في هذا العلم ما يليق به اي بالعلم الكلي  
الذي هو داخل فيه والمنطق داخل في الحكم عند من يعتبرها المخرج للنش  
من الغفلة الى كما لها الممكن في جاني العلم والعلم فيطلب فيه ما يكون موصلا الى  
الكمال المذكور واما الوضوح بالعلم بالعيان الموجودات لم يكن المنطق  
داخلا فيها لانه يبحث فيه عن المعقولات المسماة التي لم تكن من الاعيان الموجودة  
فلم يكن حجة داخلا في علم معين بل يكون له التحصيل جميع العلوم النظرية ويطلب  
فيه ما يليق بالاتصال بجميع العلوم ولا يتوقف على الداعي لانه بعضه  
بديهي وبعضه نظري يكتب من بديهي او نظري السادس انه اي ذلك العلم  
في اي مرتبة هو فيما بين العلوم ولا بد منه ليتقدم على ما يجب اي على العلم  
الذي يجب ان يقدم عليه ويوضح ذلك العلم عما يجب اي ان يوضح منه ومرتبة  
المنطق ككونه العلم هو المتقدم عليه لكن قد يوضح العلوم التعليمية  
مثل الهندسة ليعتقم الطبع ويتأسس بالبراهين من التقلية وقد يوضح الحكم  
الايموني عن علوم الاخلاق حتى تهذب اخلاقه اولادهم ليتعلم المنطق تعلم  
في تصوره الصلابة بالجدال ويخوط في سلك الحلال والتعارف في هذا الزمان  
تلمذ عن الصرف والتمولان الكتب المصنف فيه بالعربية غالبا وهي متوقفة عليه  
وعلم المنطق موقوف على الساج بيان الغنم لهذا العلم الى اتمامه من الكتب  
والابواب والعضول ويقال لها الفهرست ولا بد منها لتطلب في كل بابها  
الابواب ما يليق ببيان تفك الباب وابواب المنطق ثمة الاولى ان غوي  
وهو باب الكليات الخمس والمعرف والثاني فاطمعو باس وهو المعمول



المعشرة وقد حذر المتأخرين عن كتبهم اذ يبحث عنها في الاهتيا من حيث الوجود  
بره والناث الفضايا والرابع القياس والخامس البرهان والسادس الجدل  
والسابع الخطابة والثامن الشعر والتاسع المغالطة الثامن بيان النفا الى الطرق  
التعليمية التي تتعمل في النفايم وهي اربعة الاول طريقة التقييم وقد يسمى بالتركيب ايضا  
وذلك بان يقال في قسم الكتاب اذا اراد الطالب تحصيل المطلوب بالبرهان فلا بد  
ان يضع طرفيه ويطلب جميع موضوعات كل واحد منها وجميع محمولاته ايضا سواء كان  
الوضع والجمل بواسطه او غيرها وكذلك يطلب جميع ما سلب عنه احداهما ثم ينظر الى نسبة  
الطرفين الى المحمولات والموضوعات فان وجوه من محمولات موضوع المطلوب  
ما هو موضوع لمحمول فقد حصل المطلوب من الشك او ما هو محمول على محمول من  
الشك الثاني او من موضوع عام موضوع ما هو موضوع لمحمول من الثالث او محمول  
على محمول من الرابع وقد عرفت المصنف العلامة من ذلك بقوله اعني التكبير اي كبر  
المقدمة الماخوذة من فوق اي من النتيجة فانها فوق بالقياس الى المقدمة  
والمقدمة أسفل بالنسبة اليه لانه موصل الى النتيجة والثاني بيان طريق التحليل  
وهو عكس اي عكس التقييم والتركيب ذلك بان يقال اذا وجد الطالب قيسا  
منتهجا للنتيجة لاعلي الهيم المسطعية لتلك هل المركب فيه اعطاء اعلي المنطق و اراد  
ان يعرف انه ثاني وجه ينتج فلا بد ان ينظر الى القياس المنتج المذكور فان كانت  
مقدمة تشاركها المطلوب بكلا وجهين ينتج القياس استثنائي وان كانت  
تشاركه باحد وجهيه فافتتر اي ثم شرط ينظر الى طرفي المطلوب فان كان  
ذلك الوجه محكوما عليه فيه فهي الصغرى او محكوما به فيه فهي الكبرى ثم يضم الجز  
الاخر من المطلوب الى الجز الاخر من المقدمة فان كان تابعا على احد التاليفات  
فالمنتج هو الحد الاوسط ويحصل الكل المنتج وان لم يتا افا كان القياس مركبا  
من قياس اخر فيضع الجز الاخر من المطلوب والجز الاخر من المقدمة كوضع  
طرفي

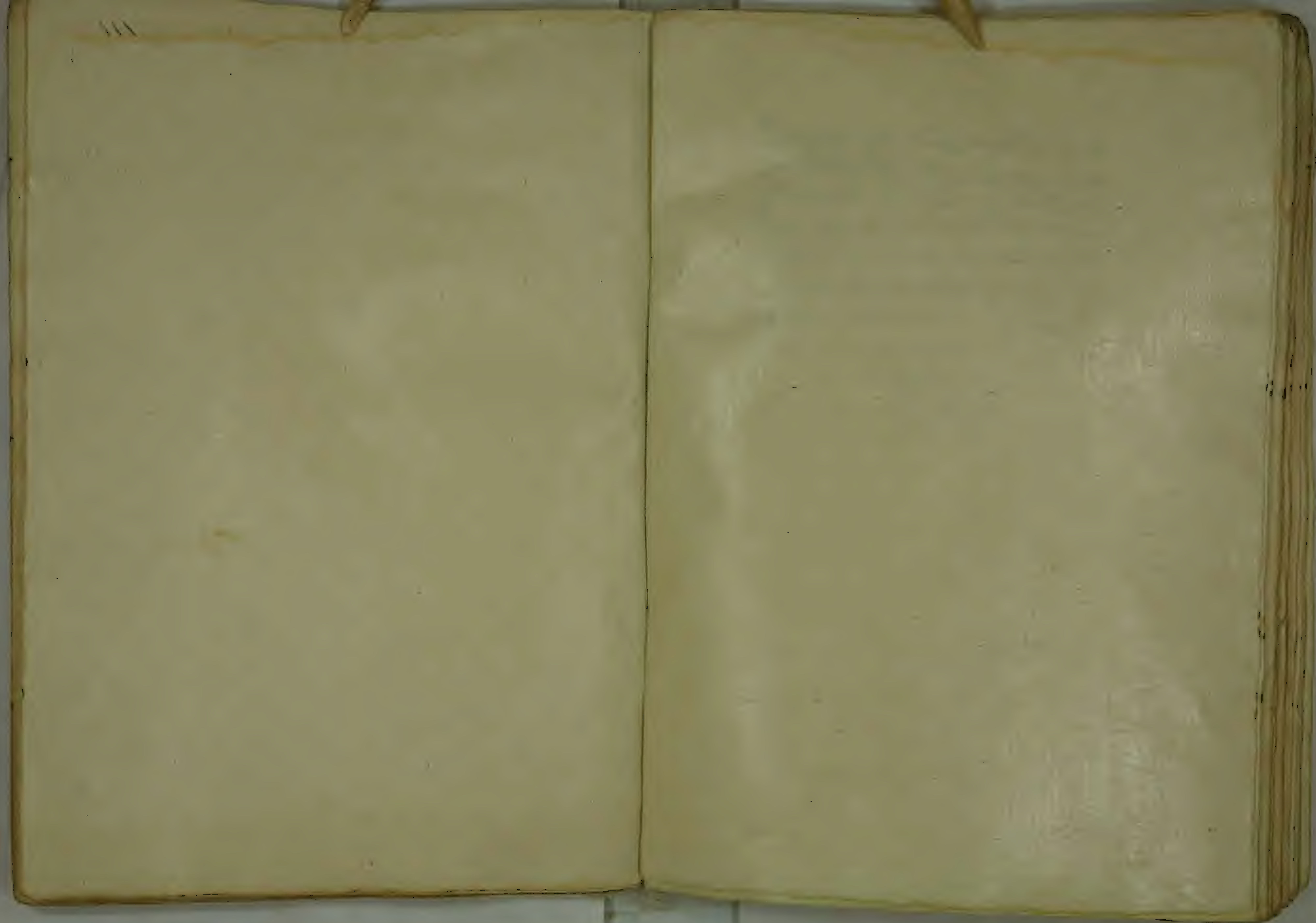
طرف المطلوب في التقييم وطلب الموضوع والمحمول لها فلا بد ان يكون لكل منهما نسبة  
شي في القياس والام يكن القياس منتجا للمطلوب فان وجد اشتركا بينهما فقد تم  
والا فكذا انقص مرة بعد اخرى الى ان تنتهي الى القياس المنتج مثلا ان كان المطلوب  
كل طرود وجدنا كل اب وكل ط فان حصل لنا وسط بين ب و د فقد تم لنا القياس  
والا فلا بد ان يكون له نسبة الى شيء فرضنا انه د حتى نحصل كل د فيضم ب و د  
ويطلب منها ما هو شرطها وهكذا الى ان يتم العمل هكذا ذكر في شرح المطالع  
المصنف العلامة ذلك معر به معاملة التقييم الكس من شغل هو المقدمات الى فوق  
هو النتيجة والثالث بيان طريق التحديد ولعله اراد به تعريف الاشياء مطلقا  
ليدخل فيه الحد والرسم وذلك بان يقال اذا اراد الطالب تعريف شي فلا بد ان  
يصنع ذلك الشيء ويطلب جميع ما هو اعلم منه ويحمل عليه بواسطه او غيرها ويدير الذات  
من العرضيات بان يعد ما هو بين الثبوت له من غير واسطة ذاتية وتسميته  
قريبا او بعيدا وان يكن بين الثبوت له عرضيا وتسميته عرضيا عاما او ظاهريا  
جميع ما هو مما ومحمول له ايضا ويميز الذاتيات وتسميهام فصولا قريبا والعرضيات  
وتسميهام فاصدا ويركب الحد التام من الجنس القريب والفصل القريب الى  
اخر ما ذكر مفصلا في بحث المعروف مع الاختلاف فيه وعبر المصنف العلامة عن  
هذا البيان بقوله اي فعل الحد اعني المراد بالتحديد بيان احد الحد اي التعريف  
الاشياء والرابع بيان البرهان اي بيان الطريق الموصل الى الموقف  
على الحق وبيان كيفية العلم به اي بهذا الطريق بان يبين انه اذا اراد  
الموصل الى التقييم فلا بد ان يتعمل في الدليل واما الضرورات السبعة  
او ما يصل الى الضرورات بالقياس الخمسة ويال مع في تفحص ذلك بالمشهور  
لواشياء او المشبه او غيرها ولم يذكر شي للجنس الظن به لانه سمع حتى  
لم يقع في مصحح الخطا والتقليد بل لم يلزمه البرهان القطع لم يقبله ولم



يجعل به وكذلك في كل مقدم من مقدمات الدليل الى ان يصل الى المطلوب <sup>الصدق</sup>  
 بطريق الحق وهذا هو المذكور في الثامن. بالمقاصد لا سيما في العلم  
 المنطوق اشبه فانما ما قيل حقيقته المنطق بل هو المطالب لعلية منطوقا في  
 سائر العلوم فيمكن ان يجعل مقدم كايير المقدمات وان يجعل من المطلوب  
 في العلم يتوقف عليه سائر مباحثه كالامور العامة والمكان الكلام فيما يخص  
 على تحصيل جميع العلم قال انما بالمقاصد اشبه والافني مقاصد المنطوق  
 بالتحقيق وعلى التحقيق مقفنا الكلام في قسم المنطق من تفرير المنطق  
 الكلام مع غاية سمع المرام بمعون المصنف المهام العلم والمحدثه وحده <sup>١٠</sup>  
 وفرغ من شرح فقير يومه دامت <sup>١١</sup>  
 محمد بن اسماعيل العائلي <sup>١٢</sup>  
 عالم بلطفه وكرمه <sup>١٣</sup>

















هذا شرح ابي اغوجي للفاضل المحقق

والكامل المدقق النموذج السلف

وعين المؤلف احمد بن الحاج

بايزيد كانه المولى

المعيد



**المسألة الأولى** في حق الله تعالى  
 نوعان من الجاهل من جهل فيك الفصول في حق الله تعالى  
 على ان احضرت انوار الهداية والتوفيق والصدق في جميع  
 صفاتك العظمى واسمايل الحسني ونصيا على رسولي الذي مقدمات من غير انوار  
 محتوية ايضا ما مقلطه الاغلاط الكاذبة وان مجادله الاعناق في غير شاعر فقصيته معاذ  
 خلق بين ومكوس وجميع مناقضه فممن فخل مكوس وعلى الله ابواب العلوم واصحاب  
 الحس والتفكر الاكبر منهم والاولى والاصغر ما انصت بالاذهان جنوب الانوار  
 والاشكال وما انصت عنها بالاستغناء جات من الاشكال **وبعد** فيقول الغني  
 اليه الحميد احمد بن الحاج بابيزيد بصرة انه يعسوب نعم وجعل كل يوم خراف  
 اعنه لما كان ابني المطالب واولاها وادنى المارب واسماها تطابق نظار من  
 عظام مهرا العلماء وتوافق افكار من كرام برز الفضلاء هو التخلي بالعلوم والمعارف  
 والتقصي للاحاطة بما في كمن الطائفة سيما العلم المشي بالمنطق والميزان فانه يخرج  
 من القول والامر جان قوانين عظام النور والهداية وبها هيئة طوارق اسرار الدار  
 من حارة فقد عاز كل شيء صار به عليا ومن قازبه فقد فاز خزان عظيم وكان  
 العلامة اثير الدين اعلى الله درجته في عليين عظم المشهور بارتعاف جني كتاب  
 تامله في تركيزه بلا رتياب مشتمل من هذا الفن على غرر الفوائد مع غاية من  
 التهذيب ونهاية من جنى الترتيب حاولت ان اشهد شرفا يرفع استعاره ويوضح  
 اسرارها يذلل في شاكل التحقيق صعبا ويكشف عن وجوه غريبة نقابة لبعض  
 عند انه محتجب الى هذا الان لم يظن من انش قبل ولا جان وارحون في حارة طيبة  
 وان سمع من بخله في حارة اخر منع الكتاب متعقبا باسمه وهب العقل  
 وعلقه الصواب فاقول قال المصنف العلامة اصله اكرامه بعد البشائر **بسم الله**  
 اي يصفه بما يستحق من الجليل على وجه التمجيل على ترفيعه ايانا على ان يجعل كل واحد من  
 استباب

عظيم

د

**المسألة الثانية** في حق الله تعالى  
 انما في مقاصدنا ظاهرا الاخر من فينا كمنه اعور الهداية الوصف والحمد  
 والمجود اي الموصوف والمجود عليه اي الموصوف عليه ويقع بازاية الحمد وسعي  
 مستقلة بفتح اللام وقد اشتمل من ان لا يكون الا بطلا اختياريا بالمجود من  
 انعامه وعينه ومن هذا الايقال حدث المولود على صفاته وكان في اختياره  
 الحمد على التوفيق وهو امر اختياري لا يلهي في نوع من انواع انعامه والحمد  
 والمجود به اي الموصوف به ويكون نوع من الاختياري ويعرف فالآخر ان يتكلم  
 بالذات كما اذا حمد على انعامه يعلم بان يحفظ انعامه وجعل الحمد واقعا  
 بازاية الحمد عليه بابتداء الحمد عليه ووصف به بحمد الله تعالى في الحمد  
 والمجود يتقاربان ايضا بالذات كما اذا حمد انعاما غير بالاعتبار كما اذا حمد  
 نعمته ومنه جواسق شرف العاقبة وكونه على السنة العباد لا يخلو عن تكلف والظاهر  
 بعين البصيرة وهو ان ذاق ليس الا يقال قد صرح ان الحمد موصوفه الذات  
 ويدل عليه تعبير اياه بالوصف فانه لا يناد منه الا فعل الانسان وهو جازم  
 لا توجد في ذلك الجنب المقدس انما فلا يكون صاعدا لا انفسا هو ما في نفسه  
 بلا شبهة التفسير والمورد المذكور ان الحمد الانساني اذا اكتمل بالاصالة في هذا  
 المقام لم يبق الا فيه **وكذلك** **هذا** **المراد** فان قلت القدوم بالتفسير  
 المذكور يتضمن معنى القسود لا مأخوذ في تعريفه والطريق على ما هو المقصود  
 فذكره بعد ان ذكر ان وصفا في اليه محلة قلت لا يمكن تعريف الشيء المعنوي الى  
 الامور الباطنة بغير ان يظهروا ان الهداية ليست مجرد الدلالة بل الدلالة الموصولة  
 من شيء لشيء فالشيء الاول هاديه الثاني هاديه اي سالك الثالث هاديه اي  
 لا يخفى ان هذا تعريفه وهو في ذكر الثالث لازم لما جئنا بذكرها فذكره حجة  
 ضرورية واما ذكره في فلاحه وروايت فحق لا يمكن ان يكون في قول المصنف  
 وفي ان مظهر من ترويح النفس وقد يذكر عام الصنع لا التزام وقوة المطالب  
 مطلوب

هذا هو الاعتبار اذا اريد تفاه  
 على ان لا يفتقد مدنى فانه باعتبار  
 انه لو خط وجعل الحمد انما

المطلوب

المطلوب



الا ترى اني صحت قولك هو ان كل صفة او خاصية الشئ في هذا المقام فلا تكرار ولا  
 وضوح في علمي وعقودتي اي علمه ورهطه الاقرين اما بعد فمما رساله  
 كائنه في علم المنطق فوافقتنا في ان المنطق هو علم لا فقه المحققون  
 انه علم خاص من جمل العلوم المدونة في علم الحياتين منها ولا يكون الشئ له  
 لغته وهو حال وجوده ليس له لفظ بل للمعاده من اقسامه لا محذور كما اذا قيل  
 يزيد العلم من انما جزمه فان قلت بحد من الشكل الاول الذي بعضه كذا في الاشكال  
 ومما يشبه هذا يقال انه العلم فالحذور عايد قلت لا بل في بعضه العلم  
 حصر لفظ العلم بما يبحث عن المعقولات الاولى لم يكن متساو ولا له اذ بحث عن المعقولات  
 الثانية كما قرر في المحاورات لكن هذا التخصيص يقتضي اذا اركب فالعلم على  
 ثم ان قوله رساله من سورة اوله في المنطق فاني بقوله اوردنا فيما من ذلك العلم  
 ما يجب تعلمه ثم استحضار وصيغته لم يرد ان يكون محذورا اي علم كان  
 من انواع العلوم في الكلام اشار الى ان العلم لا ينفرد بغيره بل هو علم  
 يدعى كل علم على الدرب في التعريف كما قال الشيخ المظفر في العلم على الدرب العلم والى  
 العلم في هذه الرساله من هذه الغرض انما هو الواجب لفظا لا معنويا على الجواز  
 والا ان كل ما فلا بد للمبدي ان يتغير فلا يتغير عند شئ والحاصل ان المقام يشهد  
 الى ان كل من شئ على ما هو الواجب فيه كما كانت القواعد على غير كونه العلم  
 عليها والاجوبه عن السئال والمخاطبة وغيرها فاختلط الواجب بغيره فاستغنى  
 المستبعد من حفظها وتبين عن الفرق بينهما في حفظ الواجب ويترك غير واذا جازي  
 بالواجب سهل عليه حفظ واستحضار وانما اثبتنا بالواجب في علمه فالحق قائم  
 اذا كانت القواعد المدونة واجبة الاستحضار قبل كل علم وكان المنطق علما  
 كما هو المحتاج والقواعد يجب ان تتحضر قبله فيلزم منه استحضار الشئ قبل نفسه  
 محال قلت تلك القواعد منه لاهو كما ثبتت عليه ولو علم فالمراد بالعلوم في قوله

بعد  
 لا يخص  
 هو

العلم  
 وقدر عليه الفرق بينهما

من

من العلوم غير المنطق وقوله متعينة بانه حال من غير الفاعل في اوردنا وهو  
 في الحقيقة اذ المراد به المصنف ووجهه ولذا اوردنا ما وقع حاله كنهه در في الكثر  
 الشيخ علي صيغته اجمع كما انما ير التثنية انما توافقتنا فان في الوجود نوعان  
 الاستغناء والتكثير بما اذا كان المقام مقام التاليف وغيره ما ينبغي به الاسم  
 ومن يذبحنا فافهم ان الوجود كما ان بعضه نصف بانه الواحد الا في نفس الامر  
 وقدر عليه اشارة كما قال الشيخ في كل شيء اية تدل على انه واحد واخباره  
 قل هو الله واحد والى العلم واحد ولهذا اذا جزمنا عن تعينه بغيره صيغة الوجود  
 الا نادرا كما استذكرك واذا انا جاز العارفين بما طوبى بصيغة الوجود واما الكثرة  
 فهي تنقسم الى ثلث بكال عند رباب البصائر بل في نفس الامر ولكن الظاهر بعين  
 لدوام نظرهم الى هذه التكررات في العالم والى انهم يفعلون الاشياء بالاعوان  
 والاضار اعلى مرتبة مما لا يكون له في فعلها بنفسه فيعرفون ان الكثرة ولي من الوجود  
 ولذا انما يطوبى رساله بصيغة اجمع من الوجود والشيء الذي ثبتت حريان  
 علمت انهم نظر الى الكثرة اربابا والمصنف استحققت ثبوتها ان الكثرة لها باعتبار  
 تعلم بالعلاق وان كانت واحدة يجب الذات وعبر عن ثبوتها بالوجود  
 ليكون هذا من ثبوت ان ثبات الكثرة لا يستحقق الا لان الوجود ذات متفردة وان  
 كان ضمير الفاعل على صيغة الافراد فلا اشكال انه تعالى متغير الخير والوجود واهب  
 الحكالات بعد الوجود ثم اعلم ان العلم اي الصورة والحاصل من الشئ عند النفس اما  
 بضيق اعني به ادراك ان الشئ واقعه او يستشعره واما بظهور اعني به ادراكه غير ذلك  
 وكل منهما اما بعد شيء اي غير محتاج الى نظر اعني به مجموع حركات النفس حركتها من مطلوبها  
 الي ان يجد ما يريد ثم كذا في ذلك المبادي فيكون ما يعلم المطلوب فيبدأ الاولى  
 منها المطلوب المشغور به من وجه ناقص ومنها ما هو ما يحصل من تلك المبادي ومبدأ  
 الثانية اول ما يوضع من الترتيب ومنها ما المطلوب المشغور به على الوجه الاكمل



كنصور الحرة والبرودة والتقديف بان الكل اعظم من الجرد اما في محاج  
 اليه كنصور الروح والنطق والتقديف بان الزوايا الثلث في المثلث هكذا  
 متساوية للثلاثين **هذا** فيحصل من التقصير من يدويه بلا واسطة  
 او معر باسما على المنطق وكنبي التقديف من يدويه كذلك فله طريقان صلات  
 الي التقصير والتقديف والكل من بابا ووقاصد منها في الطريق الاول الكليات  
 ومقاصد القول الثاني ومبادئ الثاني التقديف او مقاصد ها  
 القياس فمنه اربعون نظري في القول الشارح من حيث الوجود والصوره  
 فاستقل بها حنة المادية فلم يعمل له بابان بل باب واحد وادرج تلك المباحث في  
 باب البرهان على ان كونها في تمام حلال لا يخلو عن حيزه كنهه والاعمال على  
 ان الطريق يوصل الي التقصير فهو مباويه ليسا من المنطق عند ونظر في اوجه  
 من تلك الحثية فوجدنا من حيث الصور يقتضي بابا من حيث الماد على  
 حيزه اقسام كل منها باب فقم اليها وسميت صناعاتها خبا برهان وجعل  
 وعظا به وشعره معالطه من هذه القسم الباب المنطق الذي رتب عليه كتب القديس  
 وقد جمعنا في قول من تاسع بكاف ثم فافات ثلاث . وياوتم جيم ثم خاء .  
 وشين ثم سين . باب القس يا من في الرفاه . وبعض المتأخرين  
 جعل مباحث الاغلاط بابا اخر فصار ثلث عشرة وبعضهم اوردوا امور اخر  
 كنصور العلم برسمه التقديف بوضوحه وموجبه وبالفايد وسماها مقده  
 الزرع وبعضهم جعل مباحث الاغلاط منها وبالجملة فالمستعمل في الترتيب  
 على ما عليه كتب القديس ما فذكر في رساله تلك الابواب على التصيل وفي  
 ما ذكرنا على الاجزاء ما تيسر عليك شيئا فربما ان شاء الله تعالى وان لم  
 ينص على تقسيم باب كذا وكذا طلبا للاختصار ولما مباحث الاغلاط ووجه  
 ضبطه ان المذكور في ان لم يتصل بالمنطق اصلا فهو الخطية ان تعلق كان  
 في الرساله

ينقص

كان

كان البحث فيمن حيث انه يترقب افاودة واستشاده عليه فهو مباحث الاغلاط  
 على ما ينبغي والافان كان باحثا عن مبادئ الموصول الي التقصير او الموصول  
 نعت ببحث الصور فهو الباب الاول والثاني والافان كان باحثا عن مبادئ  
 الموصول الي التقصير او الموصول لغيره من الصور فهو الباب الثالث والرابع  
 او بحث الماده فان رتب من اليقينيات فهو الثاني والافان كان من المشهور  
 فهو الثاني والافان كان من الطين والمقبولات من ذلك تابع والافان كان  
 فهو الثالث من الاول ويكون لا يحال به اعتبارا لرفع مركب من الشبه باليقيني  
 او بالمشهورات اذ من الوهم الكاذب فهو التاسع قال ايتا غوجي  
 اي الباب الاول ايتا غوجي يعني به الكليات الخمس اعني النوع والجنس والفعل  
 والخاص والعرض العام وهو لفظ يوناني علم اليه منتقلا اليها اما من  
 اسم مدونها او قاريها الاول لكنه مفاد اليوم هذه الرساله التي دلتها والمنقح  
 اليها الذي والعرضي القسبين للكل القم المورد والفتح لفظه الذي المعني  
 وجب المتعرض لمباحث الاغلاط من حيث دلالة على المعني فوجب ان لا تفرق  
 الدلالة ثم تقيدها فقد قيل هو كون السميحي لم يلزم من العلم به العلم بشي اخر  
 والشئ الاول يسمى الاول الثاني عدولا والمراد بالعلم في الموضوعين الادراك  
 مقصورا كان او متصفيا وقايل ان يقول القديس في من يجهل ان يجهل في  
 النفس مدلولات هو لا من غير تقدير عليه ثم يعلم انه في ذاته هدر  
 المدلول فلا شك ان دلالة عليه باقية في تلك الحالة والام يكن دلالة الدلالة  
 المعتمد في المنطق هي الذي يجمع عدم صدق الكون المذكور على تلك الدلالة والا  
 لزم اجتماع العلين شيئا وهو محال ولنا في جوابه ان نقول الدلالة امتناع  
 انكامل المذموم عن اللذم وذلك تصور على وجهين احدهما ان يكون اللذم محققا  
 قبل المذموم كالحال الذي ان يكون محققا بعده كما في غير لا يقال في جوابه

تعريف الدلالة  
 هي كون الشيء بحاله يلزم من العلم  
 به العلم بشي اخر



ايضا يصدق عليه ذلك الكون في تلك الحالة بالنسبة الى حاله الذي او شخص الخ  
 وكانت رايه معتبره لاننا نقول فعلي هذا يصدق الكون على دلاله التي رأت  
 والاعزازات والمعجم فيكون دلاله كل من هذا اليه بهذا المعنى فاذا كانت هذه الدلالة  
 دائمه فايده لا تزدوم فان قلت الترتيب منقوض بدلاله ما لا ينسبهم في كونه دلاله  
 مع انه لا يلزم من علم علم اصلا فضلا عن علم المدلول كما ان علم احد الدال  
 قطع مانع عن العلم بالمدلول بان نقل الموت او الاعا او غيره كالموت او غيره كالموت  
 بالنسبة اليه العالم الكون المذكور على ما لا يخفى ويشتمل له لا يجب الاستغناء  
 الى ثلاثة اشياء لغوية ان كانت الدلالة لفظا ولا في لفظية ووصفيه ان شرط  
 الوضع في كماله دلالات الاولي لا لفظا لخطوط والعقود والاشارة والنسب  
 بالنسبة الى التوالي والافقية كدلالة نظام العالم على الصانع العالم واللفظية  
 كدلالة الخ على الوجع وهذه النسبة اما الى طبيعة اللفظ او اللفظ وعقلية كدلالة  
 اللفظ المترجم من واد الجدار على وجود اللفظ ونسبتها اليه وان كان في الكل  
 للعقل من هذا باعتبار عدم ظهوره في منسوب اليه او وصفيه وعرفه الى  
 اعني الدلالة اللفظية الوصفية اي التي للوضع فيها مدخل بعض الافاضل يكون  
 اللفظ حيث مني اطلق التفت النفس الى معناه العلم بالوضع وهي باقية منها  
 الثلثة مع نظر المنطقي ومسمى غرضه ولذا قال مشير الى تلك الاقسام اللفظ  
 الدال بالوضع لا غير من الدال غير اللفظ او اللفظ الدال بالطلع او العقول  
 بها لفظ يدل على تمام ما وضع له اي على تمام المعنى الذي وضع هذا اللفظ له  
 وهذه الدلالة تسمى بالمطابقة والمطابقة لواقعة اللفظ المعنى اما لفظ يدل على جزية  
 اي على جزء ما وضع له وهي تسمى بالتقسيم والتقسيمية لانه تعالى في ضمنه  
 ان كان لجزء اي لما وضع له جزء ولما اذ لم يكن له كالموجب تعالى لا يقتضيه  
 واما لفظ يدل على ما لا يصدق في ذهنه اي على معنى يلزم المعنى

الدلالة تنقسم الى ثلاثة

بالوضع قلت قولنا بشرط  
 استقالاتها مراد حذف العلم به  
 و علم اللفظ ليس معناه مجزء العلم  
 بان اللفظ من اللفظ لم معناه  
 العلم به و بوصفه للمعنى في  
 يصدق على تلك اللفظ بالنسبة  
 الى غير العالم صح

تعريف الدلالة اللفظية  
 الوصفية

الموضوع

الموضوع له لزوما ذهني وهي التي تسمى بالالتزام والالتزامية لا تدل على كل امر خارج  
 فكان كلفظ الدلالة المعنى سوا قبل بقا في المعاني او بلاتناهم والاعلى بعضهم  
 والا لا تقوم فهم النفس بآلة والتعاقبات اليه ولا على بعض معين عند القاصد  
 دون غيره من العالمين بالوضع والالتزامية الدلالة واختصت بشخص دون شخص  
 عرفت ان الدلالة المستعملة هي الدلالة العامة بل دل على ذلك على ذلك في الدلالة  
 الاول كالاتان اي كلفظ فانه يدل على تمام معني الحيوان الشايط بلطافهم  
 ومثال الثاني كالاتان ايضا فانه يدل على احدهما الحيوان فقط او الشايط  
 فقط بالتعيين وكما له ار علم الجدار ومثال الثالث كالاتان ايضا في ريد على  
 قابل العلم وقابل حسنه ان كتابه بالالتزام وكما استعمل في الجدار وقدر ان  
 الى ان الدلالات الثلث وان كان كل منها ميسا في الامر قد شتم في اللفظ واحد  
 بالاعتبار وان دلت الى المعنى التضمني والالتزامية في حملان على المعنى المطابق وان كان  
 كما اننا اشترنا اليه انما قد لا يملان عليه وبالعكس وربما يورد هاهنا استدل مع لعمري  
 الاول ان كل من التعريفات الثلث منقوض بكل من الدلالات الثلث في لفظ الشئ  
 الموضوع للجزء والعقود والمفرد من وصفه لهما معا فان دلالة على العدم وجوه ثلثة  
 فعلى المطابقة هاهنا يصدق تعريف التضمن والالتزام وعلى النفس يصدق تعريف  
 المطابقة والالتزام وعلى الالتزام يصدق تعريف المطابقة والتضمن بجوابه ان خبير  
 الحيثية مراد في كل من هذه التعريفات فتعريف الدلالة بالمطابقة مضاه دلاله  
 اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث هو كذا وكذا الا ان هذه التعريفات  
 الارادة كانت في الامور من الانقضاء المذكور وما ذكره فليس بواجب فقد يدرك كما  
 في المطالع والتشبيه طلبا للايضاح سيما في التعريفات وفنديرك كما في الاشارات  
 وهذه الرسالة بناء على شهرة امره وحبها في تعريفات العور المختلفة باختلاف  
 الاعتبار وان الثاني انه لا شك ان الحاجة ممت في ضبط ذهنه للالتزام وانتقاله

كله

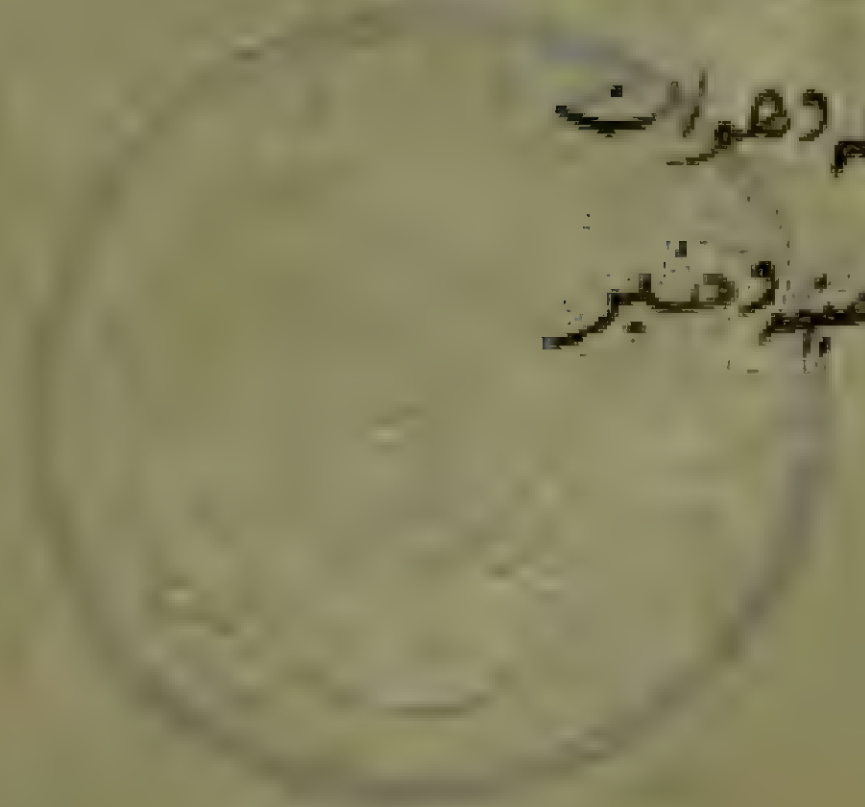


مطلب  
مع لزوم الخارجي

من احد طرفي المزمع الى الآخر اللازم الى شرط لازم لكن حاصل بالشرط  
مطلقة بالتقييد الذهني المتعارف من قولنا في الذهب حناج وحواله لاننا لم نعزل  
ذلك بغير شرط لزوم الذهني فانه كون اللزوم بحيث يلزم من مقهور المسمى مقصوره  
فالاشتغال بتحقيق كماله في المثلثه والزوجيه للاربعه التفصيل في ذكره لان اللزوم اما ان  
يشترط فلهذا وجها او اوجها منها ما لا يعلل التعيين او عليه فمفهومه اربعة اشترط  
ففي الاول يحصل الاشتغال في جميع الصور لكن يخرج من ذلك كل عدم على ملكته كالمعنى  
المعروف كونه المزمع المتعارف بين ما في الخارج مع انهما التزم وعنده الثاني لا يحصل الاشتغال  
في جميع الصور لان اللزوم الخارجي معناه كونه المسمى بحيث لا يحقق في الخارج تحقق  
اللزوم فيه كالاشغال بالشرط فلا اشتغال الا انه يدخل فيه ما خرج عنه الاول وعند احد  
الاشغال اشترط اللزوم الخارجي على تحقق الاشتغال في بعض الصور ولا يخرج ما خرج  
وعنده الاخر ما اعني شرط الذهني على التعيين بتحقيق الاشتغال في جميع الصور  
والدخول فهو هو الثالث ان قابل العلم وقابل فهمه لكننا لم نعلمه مثالا الاول  
الاشتغال اذ لا يلزم من مقهور معنى الانسان مقهورها فالاولي التمثيل بزمه جميعه  
الاشغال وحواله بعد ان يقال المناقشه في المثال ليست من ادب المحصلين هو  
ان اللزوم بين الانسان والقابليه المذكوره للزوم البين بالمعنى اللازم اعني الزم الذي  
يكفي في الجزم به بغير اللزوم واللازم مقهورها اي بحيث لا يتوقف الى دليل التعريف  
المذكور للزوم البين بالمعنى الاخص اعني الذي يكفي في الجزم به بمجرد مقهور  
وهذا شرط في اللازم واشترط الاخص بوجوب شرط اللازم لعدم تحقق الاخص  
بدون اللازم والتمثيل لا للاخص هذه التذكريات فنعلم ان لا يعبدان يقال  
ان قابليه العلم للزوم فلا ان لزومها بديك بالمعنى الاخص كالمعنى الاخص  
اذ لا مقصور بانه لا يطاق ما بيننا وبين الناطق الذي يعتبر بذكر الكليات  
من اللزوم البين بذكر المعنى وهذا ظاهر والناطق للزوم لاننا لم نذكر المعنى اذ المزمع

بين

بين كل طرف وجوبه كذلك فذلك القابليه لازمه للانسان لزومها بديك بالمعنى الاخص اذ اللزوم  
لشي لازم بهذا الوجه لا يلزم بهذا الوجه لهذا الامر ومن يقول ان المقهور الانسان بان  
حيوان ناطق ولا تصور تلك القابليه في عالم مقصور بذكر الوجه او تصورها فيها  
مقصور مقصور بغيرها فانها لا تقابل بالناطق بل لا يولي عين ذلك الثانيه اشتغال في وعيها  
الشي في اننا لم نذكره فانه مثل ما فيه ثم اللفظ الموضوع اما مفرد وهو اللفظ الذي لا يراد  
اي اراد جاريه على قانون الوضع لا القيم لا يتب من ذلك اللفظ الا الى هذه بالحججه  
اي الحقيقي والتفكير به اذ هو اعم منها ما لا يعلل جز معناه فظهر ان لفظه بد مفرد  
ولو قصد احد نوايه الدلاله على راس معناها فلهذا ان لفظ امر غير مقود بل مركب واقفا عليه  
لان الانسان لا يكون له جز من هذه الاشغال اعني ما لا يطاق ولا جز معناه كالنقطه في الحرف والاول  
وكا للفظين المتضادين الموضوعيين المعنى يسيط او كان ولا دلاله كالانسان فان الالف معناه  
مثلا لا يدل على الحيوان او الناطق او دل جزه على جز معني لكن لا يعلل جز معناه المقصود  
كعباده علماء الان فان معناه خيالك الذات والعبودية ليست جز من انما هي اياها وما  
عدم كون الالهيه جز منها فانها لا شبيهه فيه او دل جزه على جز معناه المقصود كعباده علماء  
الاشغال فان معناه خيالك الذات والعبودية ليست جز من انما هي اياها وما احد  
كون الالهيه لكن لا تكون تلك الدلاله مراده كالحويان الناطق علماء رجل فان كلامه عذب  
اللفظين والاعلى معناه المحذور من عاين الانسان الجز من الصفات المعلم اذا الشخص هذه  
المناهيه والتشخص معناه فيكون كل منهما ما دالا على جز الشخص او جزا جزا لا يرد تلك  
الدلاله عند العلميه بل المراد مجموع ذلك اللفظ مجموع تلك الذات مع قطع النظر عن  
حقيقته واجزائها ومن هذا القبح لفظه لا احد جزه على جز معناه ولا تكون  
الدلاله مراده كعلم الانسان علماء الانسان واما مولد وشي مركبا وقولا وهو  
اللفظ الذي لا يكون كذلك اذ لا يطاق ان يتحقق فيه القصور المحذور وهو ان  
افاد المستمع قنأه وشي كلاما وجهله فان احتمل الصدق والكذب فحقينه وخبر





كقولنا نريد عالم والا فان كقولنا كرم ولا نعلم ما زاد دون لم ينفذ منا نحن فان وقع الثاني فندا  
 لاول بان يكون الثاني في صفة له او مضافا اليه الاول فيقتضي كالحير ان الناطق وكلام الجارية  
 حال كونها غير عاين والافق يقتضي كباقي المركبات والافق ان كلاما من هذه المركبات  
 يراد بالجزء منه الدلالة على جزء معناه ويسمى المركب الناقص مغزاة اما لا اشتراك  
 للمعنى فان قلت تقتضي المفرد يصرف على كل مركب باعتبار اجزائه البعد الدلالة  
 او الدلالة بالدلالة البعد المراد به تعريف المركب لا يصرف عليه بذلك الاعتبار  
 فان قلت مضافا واما قلت المركب يتناول المفرد فتناول العدم والمركب على ما لا يخفى  
 فالجزء المذكور صنفنا في تعريف المركب يراد به جزء اخر شانه ان يراد به تلك الدلالة  
 فقولنا المركب هو الذي يراد بالجزء هذه الدلالة ماله الى انه هو الذي يوجد فيه جزء له هذا  
 ان لا يصح فلا نقض في شي منها فان قلت فغله هذا كان العاين عليه ان يكون  
 لفظه الجزئي تعريف المركب صنفنا مثل الاصلنا مع فاد يندم هذا التعريف على تعريف  
 المفرد كما فعل في المطالع والشمس قلت لا ريب في الاولوية ونعم وجوبه اذ المراد على  
 الوجه الذي قسمناه ظاهر وكثيرا ما نقض العيون على مثله وان كانت في التعريفات  
 على انه لما تقدم المفرد على المركب راعي ذلك في تعريفها ولا يلزم اعادة تعريفها  
 المظهرين وهي تطويل لك فانه قلت فلم قسم المفرد وقسم على المركب قلت لانه  
 قد قصد بذلك ان العدة هاهنا تقسم اللفظ الى قيمية وتعريفية وهي باعتبار  
 الذات وذات المفرد سابق لطلبها على ذات المركب او اقواله مقصود بان كل قسم  
 النظر هاهنا هو المفرد اذ هو المقسم للكيان الجزئي الذي نحن بصدد البحث عنها في  
 هذا الباب ولشأن هذا بعينه لان الكلي اشرف قسم الكلام مع انه مفهوم عديم  
 على الجزئي مع ان مفهومه وجودي فقال واللفظ المفرد اما كلي وهو الذي لا ينقسم  
 بقصور مفهومه اي من حيث انه متصور وقوع الشك فيه اي بالكل على  
 امور كثيرة ايجابا كالانسان فان نقض تصور مفهومه من حيث هو

شأن ما ذكرنا لا انظر  
 من  
 نقابا اعني المفرد  
 هو الذي لا يوجد  
 جزا اصلا له هذا الشأن

الكيف  
 القوم

غير

جزا من علم على الامور وانما ذكر المفهوم بنا على ان المقسم هاهنا كما في الاشياء  
 هو اللفظ فلو لم يذكره ح لما صح التعريف على ما لا يخفى واثارة الى كية اللفظ الجزئي  
 تابعه كية المعنى وجزئية ومضافه ايلا يخرج عن الكية الفرضية المتضمنة لافراد  
 عقلا وفارحا كالاشياء واللا يمكن بالامكان العام واللاموجود والكيان  
 المتضمن خارجا فقط كتركيب الباري والكيان المعروض بطلان انتفاع كالعنف  
 والذي يوجد من افراد واحد محتجج بامتناعه خارجا كالهواجر مع امكانه كالشمس  
 ولا تخر في الجزئي اذ لا لا ذكر لفرعهم ان المراد بالمتن عدمه في التعريفين هاهنا  
 نقض ما يفرض على تعريف الجزئي دون الكلي فان شئت طردا وحكا ومضاف  
 ليلا يخرج عن الوصف المتصور مع ملاحظة برهان التعريف **فان** كل مفهوم  
 متباين انما ينقسم في شي كالانسان والعرس والاشياء وبيان ان صدق  
 كل منها على كل ما يصدق عليه الاخر كالانسان والناطق والاشياء فان  
 صدق احدى على كل ما يصدق عليه الاخر فهما الاعم والاضغر مطلقا كالحيون  
 والانسان والافهما الاعم والاضغر من وجه كانهن والاضغر والاضغر  
 ايجزئي مقربة من مثله للكل تعريفه وهو الذي يبين نقض تصور مفهومه  
 اي وقوع الشك فيه كزيد وهذا الانسان وهاهنا امر اخر يسمى اجزئيا  
 اضافا وهو المنسج تحت شئ من حيث انه منسج ويقولون انه لم من  
 المحتمتي ثم اعلم ان اللفظ يتصرف بكل من الافراد والتقسيم مقيلا لا المعنى  
 والمعنى يتصرف مقيلا الى اللفظ فكل من الافراد والتقسيم مقيلا لا المعنى  
 الافراد في اللفظ ليس عما من يبا طة حتى يكون له بالاصالة والامكان اللفظ  
 المفرد اما هو مفرد واحد موصوف بل هو عبارة عن عدم ارادة دلاله جزئية على جزئ  
 المعنى والتقسيم فيا ليس عما من كونه اجزا حتى يكون له بالاصالة والامكان  
 كل لفظ مستعد الحروف موصوف مركبا بل هو عبارة عن ارادة دلاله جزئية على جزئ

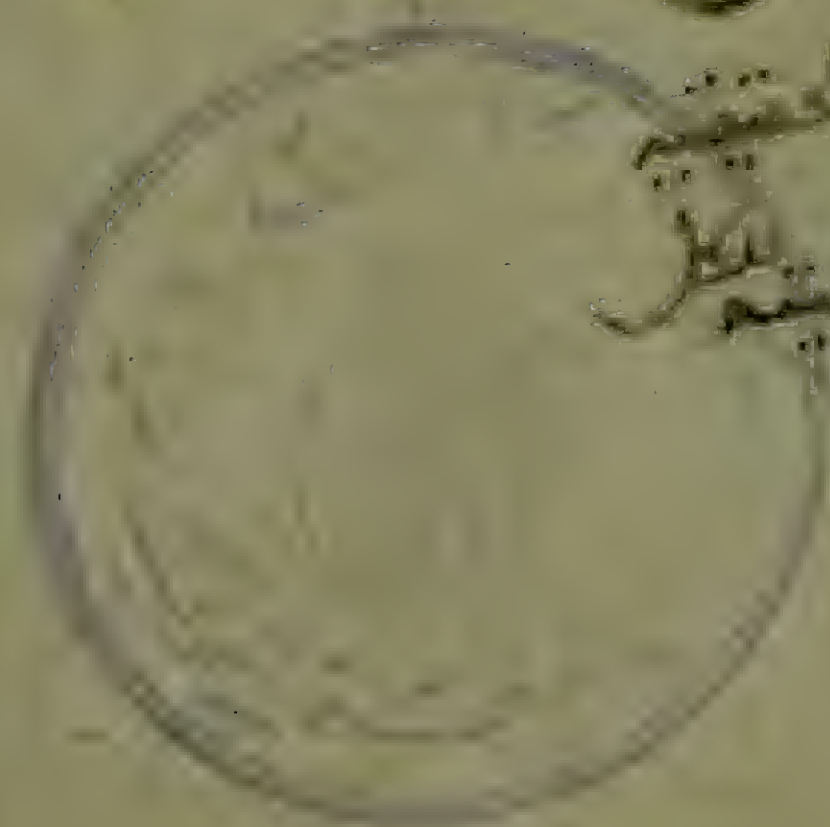
قضيتين  
 وقولنا ان اشياء وكذا  
 مع جزييتين كليتين كقولنا كل انسان  
 ناطق وكل ناطق انسان والاشياء  
 يجمع اليها بشتين كليتين تقولا  
 لاشي من الانسان كالحجر والاشياء  
 والعموم والخصوص المطلق يجمع  
 قضا موصوف كية من جانب الاخص  
 كقولنا كل انسان حيوان وموصوف كية  
 جزييتين من جانب القوم كقولنا بعض  
 الحيوان انسان وبعض الحيوان  
 ليس بانسان والعموم والخصوص  
 موصوف يجمع اليها بشتين كليتين  
 جزييتين وسالبتين جزييتين  
 كقولنا بعض الحيوان ابيض  
 ليس بابيض وبعض الالبعض  
 هيران وبعضه ليس هيران

١٢



۱۱۵۰

كالناطق والمتكلم والمضامير فاقدم العوام داخل جنس وما بعده عرض  
عام واقدم الخواص داخل فصل ما بعده خاص ثم الجمهور فيكون اطلاق  
الذاتي على النوع بناء على انه غير الذات اي الماهية فلا ينسب اليه الامتناع  
اشاب الشيء الي نفسه والجواب ان ذلك اصطلاح صرف باعتبار كونه غير خارج  
لاغوي حتى يمنع الشيء ليه وهذا كالحلية والشرطية والضرورة والعناوة والحقيقة  
والمنع جميعا اذ خلوا في التوابع اذ ان حقيقة في جنس مجازي في تسمية





باسم جزية وذا قد كان في الماهيات ذات الاجزاء ثم علم على ان يطاوانه باعتبار الذات  
يعني الجزيات كما في شرح الاشارات المشهورة بالحق كات اذ كل جزية مشتركة  
نوع وشخص عارضة فيكون جزية من جنس فحينئذ لا يشبه بالانواع جزية  
من الجنس والفضل فيقال انهما ذاتيان ولا يبعد ان يكون ذاتية الجزاء صطلا  
صرفة وان يكون بالنسبة الى الجزية لا جزية من الجزية والاشد الاول ان يقال  
لفظ الذي نقل من معناه اللغوي الى هذا المعنى الاصطلاحي لنا بعبارة  
وبين المعنى الاصطلاحي ولو في بعض افرادها وهو جز الماهية وهذا الفهم كاف  
في معنى النقل والذاتي يعني به ما لا يخرج عن حقيقة جزية انما يستقر  
في ثلاثة جهات ونوع وفضل لانه مقول في جواب ما هو مشترك في كل واحد  
الغنية لا يخرج به النوع فانه قد يقال في المشترك بين الافراد ولا يذكرها هاهنا  
اعتمادا على ما يسمي في تعريف النوع المقابل للجنس من انه مقول في المشترك بين  
فيعلم ان الجنس مقول في المشترك لا لاخصه بل لتحقيق التقابل بينهما او فنقول  
المراكب المشتركة هاهنا هي الشركة التي بين الحقائق لا التي بين الافراد بل قوله  
مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فيخرج النوع بدون ذلك الغنية  
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس سواء كانا كليتين او جزئيتين او  
متعاضدين فانه الجواب لقولك ما هو اطلاقها في الحقيقة المشتركة ويجوز  
ان يطلب بتلك المراتب ان والفرس تمام حقيقة كل منهما مختصة فلا يجاب  
بذلك الجواب بل الجواب فيهما فلا يكون ما نحن بصدده وكذلك لو افردت  
بالسؤال ولو صرحت بافهامها وعطفت احوالها على الاخر كان الاظهر ان المطلوب  
تمام ماهيتها المختصتين في جزائهما والاختصاص انك تطلب تمام ماهية المشتركة  
فجزائهما وهو اي كل المقول او الجنس فان قلت فقد علم تعريفه وتبين  
تعريف مقابله اذ كل تعميم مشترك ما يشترك بين الاقسام وما يميز كل

الجزء

الاخر ففهم المشترك الى المميز تعريف والتعريفات التي ذكرها ثانياً تكون الاطلاق  
قلت لا ام اشتغال كل تعميم على ذلك كلف وما نه الخلقون التقاسيم مع انما كانت كذلك  
فان قلت هذا التعميم مشترك على الامور بقلته فلام ان فم المشترك الى المميز  
كان تعريفه بل التعريف مشترك الى المميز بين الثبوت لذلك النوع وبين الانقراض جميع  
ما عداه فان قلت الامر هناك كذلك فلام حصول الضم بالفعل حتى يحصل التعريف  
فان قلت فحصل الضم بالفعل هاهنا كما في الاقسام فكيف في الكافية وذلك قال  
صاحبها بعد بيان تلك الاقسام وقد علم بذلك عدل واحد منها قلت لا ام التكرار  
اذ هذا التعريف ضمنى المعصود هو التعميم والتعريف المذكور ثانياً فقصدي التكرار  
لا يكون الا بين قضيتين فصاعداً وليس هاهنا قصديان بل ضمنى عام وقصدي جزئي  
عنه قوله ويرسم الى الجنس بانه كل مقول اي يصلح ان يقال على كثيرين مختلفين  
في جواب ما هو من حيث هو كذا لا يريد ان مقول بالفعل ولا يخرج عنه الاجناس  
التي لم نقل على شي بالفعل سواء امكن قوله عليها او لم يكن كالمفهوم التي ليست  
افراد موجودة في الذهن ولا في الخارج كالاشي والوجود ثم ان الكلي الجنس  
مستحق لان يحاط عليه والمقول وان ساء ولا يلدن وجهه ما قرناه ذكره يتعلق  
به ما بعده فلا استدلال نعم لو ذكر الكلي بعد المقول لكان مستقيم كالمشبه بالوصف  
مع الصفة اعني على كثيرين مختلفين بالحقائق فيخرج النوع وفضل وفاعله  
وقوله في جواب ما هو يخرج فضل الجنس وخصته وهما بالنسبة الى النوع فضل  
بجيد وعرض عام والغنية الميزانية على ان الكليات الخمس امور اضافية مجتمع كما في  
مفهوم واحد فثبت الى امور مستعدة كالحاش فان فضل الحيوان وفضل البهيمة  
والبيمر ونوع حقيقة لمصعد اعني ذاك الحاش وهذا الحاش وفاضله مجتمع وعرض  
عام لفضلهم فانه لولا الامتياز كل مناه عن الاخرات وقد حذف بشروا  
وانما جعل هذا امثاله رسوماً لما قاله بضمير الدين الطوسي في شرحه لاشارة

رادنه



من ان المقول امر عارض لما فيه الكليات غير مقوم ايها فان الجنس مثلا في نفسه هو  
الكليات التي تختلف الحقيقة شوا قيل قائل او لا مقولية وصلاحيته للمقول  
عارضه بعد تقومه والترتيب بالعارض سم وفيه نظر لان ان اراد بالمقوله ما هو  
بالفعل فموضوعه لكل ما ليس له كنه اليت بما هو في الترتيب والا لا يكون جامعاً  
كما اننا اليه وان اراد بالاصل احتيا فموضوعه ثم اذهي والكليات التي معناها امكان  
فموضوعه ما هي فيه على امور كثيرة متحدان معنويها على ما لا يخفى في الاقوال  
فالمقول لانه على الصالح لان يقال مجازيه فلا يتبع في الترتيب لانا نقول  
شهره مثل هذا في عرف العلماء يصح وقوعه فيه والحق ما قاله قطب الدين الرازي  
من ان الكليات امور اعتبارية حصلت معنوياتها وروشت بازيها اسماءها  
فليس لها معان غير تلك المعنويات فهي حدودها لا رسم فهي شبيهة برسومها فخط  
واعلم ان الجنس قد يقع في شئ من الترتيب وقد لا يقع وما فيها ان كان اعم ما وقع  
في الترتيب من الاجناس فهو العالي كالجموع ويسمى جنس الاجناس او احصيه  
فهو ان يخل كالحيوان او اعم من بعض والخص من اخر فهو المتوسط كالجموع الخمسة  
الناهي وما لا يتفرع منها فهو المفرد كالحقل على تقدير ان يكون الجوهر عرضاً لاجناس وما  
تحت انواعاً لاجناساً والاشياء من الجنس النازل والمفرد قريب مطلقاً من  
النوع الحقيقي والعالي والمتوسط بالنسبة الى العاليية تحت قريب لقرينه عند العاليية  
ما قبله بعيد بعده واما مقول في جواب ما هو تارة تحت الترتيب كالجنس غير ان  
اشراكه بين المتباين واشراكه ما نحن بعبده بين المتماثل لا فقط وتارة تحت  
المخصوصية كالحق بالنسبة الى المردفانه يقال في جواب ما هو تحت المخصوصية  
لا اشراكه غير انه يخص الكليات التي لا يجد ولا يجد بل لا يعرف ولا يعرف به وما نحن بعبده  
مخصص الجري هذا هو المراد واما ما يقاد من ظاهر قوله معاً وهو انه مقول  
تحت جنس الامر في حاله واحدة فانه غير مراد بل غير ممكن اذ القول تحت  
الشك

بله فاما بله  
تحت الفاظه

الشك والمخصوصية هما هنا ليس بالنسبة الى امر واحد كونه في مقصور في حاله واحدة  
لا يخفى على احد وكانه مقصوراً تأكيد ما هو المراد اذ لو كان بما حمل العاد والواحد على  
او الفاصلة وتوهم انما لا يلزم والشك ليس معناها ان المقول تحت احد هما  
من غير تعيين فيقصد مثاله كالانسان بالنسبة الى زيد وعم فانه الجواب لتذكر  
ما هما او ما هو الا انه تمام حقيقة كل فرد من الافراد وكل فرد لا يزيد عليه الا  
بمواز من شئ من لا يغير في حقيقة المقوله وانت تطب بقولك ما زيد تمام حقيقة  
المختصة بقولك ما زيد وعم تمام حقيقة ما المشترك فالحجاب على التقديرين  
هو وهو اي ذلك المقول هذا النوع الحقيقي ويرسم ان كل مقول على كثيرين  
مختلفين بالعدد مقوله كل هاهنا مشترك بين الجنس وقوله دون الحقيقة  
يخرج الجنس ومضله وفاضته وهما بالنسبة الى النوع فضل بعيد وعرض عام  
كما مر وقوله في جواب ما هو يخرج فضل النوع وفاضته فانه لا شيء من العسل  
والخاصة بقول في ذلك الجواب بل يقال الاول في جواب اي شئ هو في ذاته  
والثاني في جواب اي شئ هو في عرضة كاشي واعلم ان هاهنا امران متوحدان  
نوعاً اضافياً وهو كل من صنف يقال الجنس عليه وعلى غيره في جواب ما هو  
من حيث كذلك فنقولنا غير صنف يخرج الصنف وهو النوع المعين بعيد عرضي  
كالرومية والتركيبه فقولنا يقال الجنس عليه وعلى غيره يخرج الجنس العالي وقولنا  
من حيث هو كذلك فنبينه علم ان ما يقال عليه وعلى غيره الجنس اذ لم تعبر بفاضته  
اليماز فانه لا يكون نوعاً اضافياً ولا بهد فاعليه هذا التعريف وعلى ان هذا النوع  
لا يشار مفهومه عن سائر منهومات الكليات الا بهذا القيد وهو كالجنس  
قد يقع في شئ من الترتيب وقد لا يقع وما فيها ان كان اعم ما وقع في الترتيب من  
الانواع فهو العالي كالجموع او احصيه فهو ان يخل كالانسان ويسمى في الانواع  
والنوع الدير والحقيقي ايضاً او اعم من بعض والخص من اخر فهو المتوسط كالحيوان



والجسم الثاني وما ليس فيه فهو للمفرد كالعقل على تقدير ان يكون الجوهر جنسا  
 وملحقة اشياء لا انواعا فليكن العقل مثال الجنس المفرد على تقدير ان يكون الجوهر جنسا  
 تقدير اخر وهذا العقل كافي في التمثيل والمطابقة للمفرد على تقدير ان يكون الجوهر جنسا  
 لان ذكر الامثلة لا يبيح القول بعد ويكفي في العرض والتقدير نعم تلك شرط جوار الاستعداد  
 فان الشاهد تثبت به القول بعد والمثبت للشيء ومصدق فيه يجب ان يكون ثابتا  
 في نفسه وصادقا فالاول اعني من الثاني واملي مقول في جواب ما هو  
 مقول في جوابي هي في ذاته وجودها وتحقيقه ان الطالب ياتي بالطلب  
 ما يميز الماهية عما يشترك فيها اصنعت اليه لفظه اي فان قيل يقول في ذاته عني الميز  
 الكلي الذاتي اعني الفصل وان قيل يقول في عرض عني العرضي اعني الخاص  
 وان اطلق عني احدهما من غير تعيينه لاي حيوان الان سؤالا عما يميز عما يشترك  
 في الحيوانات من البقر والغنم وغيرهما فان زيد الفيل الاول فالجواب الناطق او الثاني  
 فالصالح او المطلق فاحدهما هذا اذا كان ما اصنعت اليه لفظه اي كليا وقد يضاف  
 الي الجزئي فيطلب ما يميز احدهما عن الباقي في طلب تعيين واحد من تلك الجزئات  
 فلا يكون الجواب بالميزان من علم او اسم اشياء مثل ان يقال ايها ولاي الجبال  
 كان معك امس فيقال زيد هذا الرجل فليكن ان ياتي بطلب به الميز الكلي وهو مط  
 في فئنا وموافق لغيرنا والميز الجزئي وهذا الجزئي لا يتعلق به عرضا ولهذا  
 استقطب من المقدم ولم يصدق عليه هذا التعريف اذ الجزئي لا يقال على شي اصله  
 بل يقال عليه الاشياء والتعريف الاتي وهو الذي يميز الشيء الذي تفقت حقيقة  
 اختلفت عما يشترك في الجنس من الماهيات ولم يقل اربي الوجود كافي في التسمية  
 اشارة الى ما عليه عبارة من الاشياء والمنفرد من كل ماهية لها فضل على  
 البتة والعلية عبارة الاشياء المتماثلة من ان الفصل اعني من ان يميز الشيء  
 عن مثله كانه الجنس به او الوجود به كما اذا كانت الماهية مكررة من امرين

المثال اخر في  
 لا يبيح  
 القاعدة  
 والشاهد في  
 بذكر اثبات القاعدة

الاشياء

متاويين

الاشياء  
 المتماثلة  
 من كل ماهية  
 لها فضل على  
 البتة والعلية  
 عبارة الاشياء  
 المتماثلة من ان  
 الفصل اعني من  
 ان يميز الشيء  
 عن مثله كانه  
 الجنس به او الوجود  
 به كما اذا كانت  
 الماهية مكررة  
 من امرين

متاويين مثلا وهو ان يميز الشيء عن الماشراكات في الجنس القريب فمتاويين  
 كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه يميز عن الماشراكات الحيوانية والاشياء  
 والناطق بالاعتبار مثلا طوطي زوايا قائم بالنسبة الى الحيوان والنبات  
 والجنس والاعتبار كالحمار النامي والناطق المذكور بالنسبة الى الانسان وهو  
 اي ذلك المقول المعصوم ويرسم بان كل مقول على الشيء في جواب اي شيء هو  
 خرج به الجنس والنوع والعرض العام ويقوله في ذاته الخاص الذي انما يقال  
 في جواب اي شيء هو في عرضه ولما قسم الكلي الذاتي الى اقسامه الثلاثة النوع الحقيقي  
 والجنس والفصل اراد ان يتسم الكلي العرضي في الحقيقة والعرض العام يعلم  
 ان الكلي متعمم في تلك الجنس فقال واما العرضي فاما متعمم او عرضي علم  
 انه اما ان يتسم انفا كونه الماهية وهو العرض اللازم ولا يخلو من ان يكون  
 امتناع انفا كونه من حيث الوجود الذي هو معنى ان الماهية بحيث يتسم  
 بدون ادراكه كالفردية والزوجية الماهية الثلاثة والاربع وسمي هذا اللازم  
 لازم الذهن وهذا هو المعبر في دالة الالتزام عند الجمهور وكانت عليه فني  
 قبل ان من حيث الوجود الخارجي انما يتسم ان يوجد في الخارج منفك عنه في كل واحد  
 للجنس وسمي لازم الوجود او من حيث هي هي بمعنى انها يتسم ان يوجد باحد الوجوه  
 منفك عنه بل اينما وجدت كانت موصوفة به كونه من ايا المثلثات الثلاث حيث  
 لقايتين فانه اذ حصل في الذهن اذ في الخارج يخفف بذلك قطعاً وسمي  
 الماهية او لا يتسم انفا كونه عن الماهية بل يمكن وهو العرض المتماثل ولا يخلو  
 من ان يوصف في الذهن فقط ويشاركها كالاشراك بالفعل بعين امور كثيرة  
 بالنسبة الى الماهية فانه يعرض اذا اعتبر عروضة له ويشاركها اذا لم يعتبر او يعرض  
 في الخارج فقط ويشاركها سواء كانت المتماثلة سبعة الوقوع كحركة الخيل وضيق الرجل  
 او بطيئة كسوة العبد او لم كالفني الدائم في رجل والفرق بينه وبين لازم الوجود

متاويين



غيره في اوجزها ومنها ما ينفرد بها والآخر ان مثال هذا القسم غير محدود وكل منهما  
اي من اللازم والمفارق على سبيل المثال والشرط كالمستثنى بالقوة الى القابل  
منتي العبارة اشارة الى قول من يختص اسم الخاص باللازم دون المفارق والي  
قول من اوجب ان يكون الخاص باللازم لا النوع الا فير فلا خاصه للجناس مطلقا  
او عرزا على وجه يفرض بطلان النوع حيث قال في القول على استثنى صريح واحد  
في جواب اي شئ هو في نفسه فخرج ما يختص بالجنس العالي عن كونه خاصا مثالها  
من اللازم والمفارق على سبيل المثال والشرط كالمستثنى بالقوة الى القابل  
او الضاحك بالفعل للانسان وكما شئ للحيوان وكما ملون للجمع وكل موجود  
لا في موضع للوجود فان قلت الضاحك مطلقا لا يختص بحدوده الحقيقة اذ قد قبل  
ان الملكة والجن قد يتصوران ويكفون ايضا فلم يصلح مثلا لا الى اخصه قلت  
لا يقتضي شأنهم عند الحكم لا الضم ولا الكاف لا يتصوران ولا يكون من مقول  
فعلية ان يجعل الضاحك من خواص الانسان فان قلت قد تفرقة الشئ الى  
الشئ با مكان حصوله مع عدمه وفعله بمسؤوله لغيره فاما انما لا يخفى  
فلا يلزم الضاحك بالقوة للانسان لافي الذهن والافي الخارج كما لا يلزم الضاحك  
بالفعل في التمثيل لللازم بالضاحك بالقوة مناقضة قلت نعم ذلك التفسير  
الا انه قد يفسر القوة با مكان الحصول مطلقا فيكون اعم من الفعل بالمعنى المذكور  
وهذا هو المراد هنا وهو يخرج ويكون بمعنى القابل للتصور والضاحك له وهذا يلزم  
الانسان ذهنا وخارجا على ما لا يخفى فلا مناقضة وترسم اي الخاصه بانها كلية  
تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط داعي قوله فقط خرج غير النوع وفصله  
وخرجا بقوله قولا عرضيا وهو قد يقال ان يختص الشئ بالانسان لا بالشيء كالاشي  
العارض للانسان بالنسبة الى النبات وتسمى هذه خاصه اضافية فالاولي خاصه  
حقيقية واما ان يعم اي كل منهما حقايق موقو واحدة وهو العرض العام

مثال

مثال من اللازم والمفارق على سبيل المثال والشرط كالمستثنى بالقوة الى القابل  
والخاصه بالفعل الى كالمستثنى بالفعل العارضين للانسان وغيره من الحيوان  
من العرض والبر وغيرهما ويسمى اي العرض العام بان كل شئ قال على ما تحت حقايق  
مختلفة به خرج غير الجنس فصله وخرجا بقوله قولا عرضيا ففصل ما سلف ان  
الكلية تختص لانها ما ذاتي او عرضي والذاتي اما مقول في جواب ما هو او في  
اي شئ والمقول الاول اما مقول بحسب الشك لا المحصورة وهو الجنس او غيرها  
وهو النوع الحقيقي والمقول الثاني الفصل فالعرضي اما ان يختص بحقيقة واحدة  
وهو الخاصه الحقيقية او لا وهو العرض العام فالقضية هي النوع والخاصه  
الاضافية ان يتامها فان اردت ابرازها في القسم فقل انما ان يكون  
ممكن الوقوع في جواب ما هو الاول اما ان يكون بحيث يرتب في العموم  
والخصوص مع اعتبار الترتيب فيه او لا يكون بتلك الحقيقة فان ترتب  
فالعام جنس للخاص والخاص نوع له اضافي والثاني هو النوع الحقيقي  
وما يكون ممكن الوقوع فيه ما ذاتي وهو الفصل او عرضي مختص بحقيقة  
واحدة اختصاصا حقيقيا وهو الخاصه الحقيقية او لا يختص وهو  
العرض العام والكل من حيث هو كذلك فالقضية اذا متبقة لا يقال قد تم  
المعنى العرضي لللازم والمفارق ثم لا منها الى الخاصه العرض العام فهنا  
قسمتان ادلي وثانية فان اعتبرت الاولى فقط فحطت الثانية لكونها قد تم  
غير معتبرة كارباع الكليات خاصه اللازم والمفارق دون الخاصه العرض  
العام وان اعتبرت الثانية فقط كانت الاولى لا طائل تحتها وان اعتبرت  
كانت الكلية شاعرا لاختصاصه لانه يحصل من العرض خرج اربعة اقسام احدها  
اللازم الذي هو الخاصه وثانيها اللازم الذي هو عرض عام وثالثها المفارق  
الذي هو الخاصه ورابعها المفارق الذي هو عرض عام لانه مقول قد



قد اعتبرنا ان يكون بوجه يول محصل الكلام الي اعم من ان يفرق اللانم الى الخاصه  
 العام باعتبار الاختصاص من ماهية واحدة وعدم الاختصاص بها والمخارج  
 اليها كاعتبارها ايضا فنعلم ان مفهوم الخاصه في اللانم والمخارج ما  
 يختص بجهة واحدة ومفهوم العرض العام فيها ما لا يختص بها بل يعمها  
 فنقد رجع محصل الاقسام الاربع الي مبحثين مطلقين كل منهما بوجه في  
 اللانم والمخارج فالحاصل للعرضي الاقسام ما لا يقع لوقوع العرضي  
 الي الخاصه العرض العام ثم كل منهما الي اللانم والمخارج كما لا يخفى ولا ي  
**الباب الثاني القول في تعريف** ويراد به تعريف بكونه مركبا او  
 عن اهل العربية والاصوليين لكنه عند المنطقيين قسم فمركبا يعم وكثيرا  
 ما يطلق التعريف ويراد به التعريف وانما سمي قولنا لان يكون مركبا ادعيا  
 واري في كانه هو المختار عند المصنف وغا البليغ راي ببلغة جواز التعريف  
 بالمفرد بالفضل وحده او الخاصه وهر هذا القول المركب قطعاً نعم قد  
 قد يطلق القول على المفرد اما اشتراكا لفظيا او مجازا او اكثر فذلك  
 عند بيان فوا يفتقد التعريف كقولك في تعريف الانسان بالحيوان  
 الناطق قولنا الحيوان جنس وقولنا الناطق فضل وانما يرد في هذا المقام  
 وسمي نشا رها لشمه ماهية الاشياء وايضا ما يها وقد ريف الرائي الثاني  
 بان التعريف بكل منهما يكون اما اعم من النوع بحسب مفهومهما لا يمكن الا بافتقار  
 قريته عقليه محتملة وبانهما مشتقان ومعني المشتق شيء له الشئ منه فالتركيب  
 لانم على التعديرين واجب بان اعتبار التعريف مع الفصل بوجه من كونه على  
 ان يجوز الحد الناقص بالتركيب من الداخل والخارج واعتبارها معها اي في  
 جواز حمل المعرف على المعرف في يجوز حملها وانها لا يجب ان يكونا مشتقين ايا  
 بل يجوز كونها غيرهما وتوفي ايضا بما حاصله ان المعروف يجب ان يتصور

بمختص  
 بلع

بوجه ما والام يمكن طلبه ثم اذ عرف بوجه اخر كان هناك وجهان لكل منهما مدخل  
 في معرفة المشيئة المطلوب وجعل احدهما المعرف او جزية دون الاخر ترجيح بلا مرجح  
 فالجمع معرف فالتركيب ثابت قطعاً وهذا الكلام مشككاً لنا اذا قلنا  
 انهم اصطلاحاً في معرفة الشيء على انه ما يعرف بعد كونه معلوماً بوجه ولم يعتدوا  
 بذلك الوجه فلم يجعلوه معرفة ولا جزاء اصطلاحاً يلزم ان يجعلوا الماهية  
 اذا انصورت بجنسها القريب ثم اريد تعريفها فضع اليه فضلاً القريب او خاضعاً  
 محدوداً كما او مرسوماً رسمائياً وليس كذلك فان عبارة انهم معتد  
 عن مثله محدوداً تاماً وان قلنا انهم اعتدوا بذلك الوجه لزمهم ان  
 يرتكبو ان لا يكون الجنس والفضل القريبان او الفضل وحده او هو مع الجنس  
 البعيد حدوداً الماهية المتصورة اولاً بما مر خارج عنها كالعرض العام والى ص  
 ولا تنك الماهية محدودة لان التعريف يجب ان يكون مركباً من الخارج ومفرداً ما كان  
 كذا فهو خارج والتعريف بما خارج من الاحد وهذا ايضا خلاف ما ثبت عندهم  
 اذا كان ذاتياً الماهية وغير معتبر اذا كان عرضياً لها ويحتمل ان كان عرضياً  
 فاما مع انه غير منفصل من كلامهم بوجه وان فيه نقصاً بلا موجب وهو جعل التعريف  
 الواحدتين وان كان مدفوعاً بان الاصطلاح لا يشترط فيه موافق لما  
 ثبت عندهم من ان العرض العام مع الخاص رسم مطلقاً وقد نزع عنه ان الشيء  
 اذا انصورت ولا بعينه ثم اريد تعريفه فضع اليه خاصه لا يكون هذا رسماً ومعلوم  
 ان ذلك الاشكال لا يرد على المزييف اذا اصطلاح على ما قاله ولم يزع انه موافق  
 القوم ولا يرد فان قلت جواب المزييف على رعاية اصطلاحه واضح وهو  
 ان المعروف يجب ان يتصور اولاً بوجه ما اذ يجوز ان ينتقل ذهن الماهية من مشيئة  
 بطلب وشعور من فضلاً وخاضعاً للشيئين وكل منهما معرف لصدق معرفة  
 الذي ينبغي عليه قلت اعلم يقولون ان اصطلاح على ان ما يتصوره يجب ان يتصور

هذا ان يكون التعريف مركباً



غير متيقن بطلان شعور من عرفه ولو كان مركبا بل اذا كان المنظر والكسح  
الركنين وكل معرف كائنا لا يكون ذلك من قاطعنا عند غيرهم نعم ذلك المنع المذكور  
مستحب بل على جواز التعريف بالمعز بالسبب الى القبول به هذا والقول الشارح  
والمعرف عند المتقدمين ما يكون بضمير شيئا لاكتساب تصور شيئا الذي هو علم  
من الشيء يكون مع فاعله والمتأخر من الاخر لغيره يصح ان يقولوا لم يجب ان يخرج  
ما عداه قولنا شئ من العرف والمركب من لم يجوز التعريف بالمعز فاعليه ان  
يصح معجم ما القول او يريد به اياه فقط قولنا تصور يخرج التصورات  
وقولنا يجب لاكتساب تصور شئ يخرج المعرفا بفتح الراء بالنسبة الى المعارف  
والمفردات بالنسبة الى الموانع والعين الاخران هي التي يخرج ما هو علم من الشيء  
ما عرف ان قيل لو احتاج العرف الى معرف لا يحتاج معرف الى معرف وهكذا قيل  
وايضا المراد تعريف مطلق المعرف والمعرف المذكور لكونه معرفا للمعز في اخص  
من مطلق المعرف فمعرفات الناس واجاب عن الاول بان النفس في الامور العقلية  
لا تقطعها باقضاء الاعتبار غيرهم وعن الثاني بان التعريف المذكور متناه  
لمطلق المعرف تختص المفهوم والذات والايضا لكونه اخص باعتبار ما عرض مع  
الاضافة وهو كونه معرفا للمعز فان قلت معرف المعرف صادق على جزء  
المعرف كالفصل وحده من الحد التام والمخاصة وحدها من الرسم التام وكما في  
مع واحد من العرضيات من الرسم الناقص المركب منها ومن عرض اخر وهو المعرف  
ليتم معرفه والا يلزم ان يكون الشيء الواحد المعرف بالحد التام مثلا معرفا بتعريفين  
ولا يقول به احد فلا يكون ما نفا قلت ان اردت ان تصادق عليه عند التعريف فهو  
متام والتقص نعم فان عند معرفه وان اردت ان تصادق عليه عند كونه جزءا فهو  
متام اذ السبب عند ذلك اننا نطلق عليه مجموع التصورات الاعلى بعضها وان كان هذا  
البعض عند انفراد شيئا في العلم ثم ان المعرف ان كان مجردا لا يتك في هذا الاخر

نعم

فعل شئ مطلق الحد اما الحد الذي عرفه الشيخ في الاشياء بانها قولنا اليا المطابقة على  
ماهية الشيء فقد ارد به الحد التام دون ما يشمله الناقص بل قوله ولا شك في انه  
اي الحد يكون متما لا على مفهومات اجمع اية ايات الشيء كلها ويكون له حد مركبا حيث  
وقضله اي التعريفين فالنظ ان المعرف بعد فاعله اما اردده وجعل قوله وهو  
الذي يتركب من جنس الشيء وقضله اي التعريفين كالحيدان الناطق بالنسبة الى الانسان  
لوصفه وشمله الحد الذي هو اللفظ الذي هو المعنى كما ينبغي ان شاعرا كالمعز  
للحد الثاني او لحد فالصريح المفضل اعني وهو ارجح الى الحد الذي هو الحد المعروف  
بالمذكور وهو الحد التام فان قلت كيف يمكن ان يكون مراد الحد بالحد ما يشمله التام  
وانما فقروا بالادلة في قوله والاسم ماهو تحت المطابقة والالتزام بسند جازم  
فاذا المحقق غير الذي قال في شرحه للاشارات الحد التام بل على الماهية بالمطابقة  
كلاسم الا ان الاسم معز والحد مركب الناقص بل على الماهية بالالتزام به  
اسب ما في الاول من التكرار في المعنى على ما لا ينبغي قلت فعلى هذا يدخل  
الرسمان وهما هنا اشكال وهو ان الدلالة الماخوذة في التعريف اما ان تكون  
لفظية وصغيرة او غيرها او اعم منها وهما يكون الشيء بحاله يلزم من العلم  
بشيء اخر فان كانت الاولى فان اراد بها ما يعي المطابقة والالتزام لم يكن  
ما نفا لما مر ولا بما مع الحرف الحد التي هي المعاني خمس من الحد يجب ان يكون المعنى  
اولا والذات واللفظ ثانيا وبالعرض فاخذه حيث لا شئ لا تعفد بل  
خطا وان خضت بالمطابقة فلا يكون ما نفا لما مر وان كانت الثانية مع لها  
لا تنحبط لتزدها بين الوصفية والعقلية يخرج منه مثل لفظ الحيوان الناطق  
ويدخل الرسمان المعنويان وان كانت الثالثة يدخل فيه الرسمان والكل  
ظاهر وما قوله وهو الذي يتركب من فاعله من الحد التام السلي والمعنوي  
وبعد عن باقي الفوائد المذكورة وخرج اذ المراد بالتركيب والجمعية







جامعاً او يكون المحقق متوقفاً على ما يحجب عنه من باب التقليد او من باب إطلاق اسم الكل  
 على الجزء فان المجموع المركب من الذاتي والموضوعي غير متين فان قلت فعلى هذا لا يصدق  
 هذا التعريف على الرسم التام فلا يكون مانعاً قلت قد اراد قيدا مستقداً من  
 القرينة الحالية بحالها كانه قال الرسم الناقص هو الذي يتوحد بعد ان لا يكون فيه  
 المحقق القريب من العرضية المذكورة **الباب الثالث للتصايب** واحكامها اعلم ان  
 المركب التام المحتمل للصدق والكذب اسمان ليس بينهما اشتراك على الحكم قضيه من  
 حيث اذعان حكمه بقوله مصدقانه وتصدقها ايحايانا ومن حيث انطباقه على احكام  
 جميع جزئيات موضوعه على وقائدها او قائلها وضابطه ومن حيث احتمال  
 للصدق والكذب جزاء من حيث اقراره الحكم اخباراً او من حيث كونه غير من الدليل  
 مقدمه ومن حيث انه يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث انه يحصل من الدليل  
 القطعي او غير يتيم ومن حيث انه يحصل من القطعية مبرهناً ومن حيث  
 انه يقع فيه البحث منجماً ومن حيث انه يدعى اثباتاً او نفيه مدعي ودعوى ومن  
 حيث انه يقال عنه متبيله فالذات واحد واختلاف العبارات بواطنه  
 اختلاف العبارات اذ عرفت هذا فنقول القضية عرفت بانها اقرب اليصح ان يقال  
 لقابله انه صادق منه او كاذب فالقول وهو المركب باعقاً كان او مقولاً  
 جنس للقضية الملفوظة او المعقولة والذي هو دقيق ونبط المنطقي حقيقته هو  
 ان تعرف القضية بانها نفيه يعني ان يقال فيها انها صادقة او كاذبة لتكون  
 هي بيطم والمقصودات الثلاث شرطه دون مفهوماته فانه عند مجموع  
 المقصودات الأربع ان جعل الحكم بقصور او مجموع المقصودات الثلاث والحكم ان  
 ان جعله فعلاً فالمقصودات الثلاث شرطه والحاصل ان التصديق على الحكم  
 التسمية والقضية تتلذذ التسمية المعلومه وباقي العيون يخرج الاشياء الطبيعية  
 وغيرها والتجديبات لان صدق القول وكذبه مقترن بمطابقة التسمية الحقيقية

بلغ كتاب  
 بحسب الجهد

منقح

للمحقق بعد ما له والسبب الذي في الاشياء والتجديبات التي هي المحقق  
 وعدم هوان القضية لا محالة فتأمل على تيميم الطرفين قائم بنقض القابل فاذا  
 قطعنا النظر عن الاشك في انه لا بد ان يكون بينهما شبهة في الواقع فان اتحدت  
 الشبهة بان يكونا بثبوتيتين او على تينتين فصدقوا لا بد ان يكونا احدهما  
 شريفة والاخرى سلبية فكذب وهما هنا اصوله الاول ان قيد الصمم زائداً يكفي ان  
 يقال انها قولاً او جواباً ان كون القضية قضيه يدور وجوداً وعدمه على  
 تلك الصمم لا على القول بالفعل قرب قول لا يقال بالفعل قابله ان صادقاً غير  
 كاذب مع انه ليس بقضية فان اريد ما حذف عنه الصمم فكل كما هو المتبادر  
 عن حذفها فالفحظ وان اريد به ما من شأنه القول فالصمم فيه ايضاً لا يتناولها  
 احسن الثاني ان حذف كل من قوله قابله وفيه لا يفرق الا بين ما لا يلائم تحت وجوبه  
 ان الصدق والكذب قد يفسران بامردده ومطابقة الخبر الواقع والمطابقة له فيكونان  
 من صفة القضية والخبر وهذا هو المراد عند الحذف بعبارة اخرى وقد يفسران بالاعلام  
 بتلك التسمية المطابقة للواقع او الامتطابقة فيكونان من صفة القاضي والمخبر  
 وهذا هو المراد الان بالعبارة ولا شك في اختلافهما منهوياً وان استلزم صدق  
 كل منهما او كذبه صدق الاخر وكذبه وفي صمم كل منهما في تعريف القضية فان  
 اريد بقوله لا يفرق بينهما اذا جازاً يحصل هناك عبارة اخرى والمصمم معنى اخر  
 مفيدة للمطال كان مأل كلامه انه لم يجي بهذا العبارة مع ان العبارة اخرى  
 تغيرة فالسؤال دوري نعم يعني ان يقال تلك العبارة المفترضة لغيره لا دور  
 وان اريد انها اذا حذفنا لم يحصل هناك عبارة مع ان المطمعة مفادها فهو نعم فان  
 قلت امه شقي المترديد الاول يوجد في كل زائدي فمخوز اختياره فيلزم  
 صمم وقوعه في الكلام قلت لا تدل العبارة المفترضة فيه على معنى اخر  
 والا لا يكون زائداً فلا يوجد كذا الامر فان قلت قد صحت اثبات قوله لقابله

المطابقة



فادع قوله فيه قلت لو لا ذلك تصديق التعريف على الاشياء والتعديبات  
 باسترها اذ لا يصح ان يقال لقائلا انه صادق او كاذب لا في كلام اخر  
 خبري الثالث ان الصدق مفترضا على القضية او حكم الواقع والكذب مفتر  
 بعدم مطابقتها للواقع او مطابقة فخذها في تعريف يودي الي الدور وجوابه  
 ان ذلك وارد على ما ذكرتم من تفسيرها واما علي ما ذكرنا فلا دور له الرابع  
 انه لا يشترط اعتبارا في تعريفه والقضايا البديهية كقولنا الكل اعظم من جزئه  
 وجوابه ان المراد انها قول يصح ان يقال لقائلا مقطوعا عن خصوصية النظر  
 انه صادق في ذلك القول مقطوعا عن خصوصية النظر فاما اذا مررنا النظر الي  
 مفهوم قضيتته وقطعتا النظر عن خصوصيته وخصوصية قائله او جذا  
 اما بثبوت شيء بشي او عنده او بما يشي عن شيء واما عليه وذلك لا يشك  
 انه يصح ان يقال لقائلا انه صادق فيه او كاذب فلا محذور في ان لا يشك  
 اطراف الشطرين مع انها قضائيا وجوابه ان اريد باطرافها ما هي مجردة  
 عن ادوات الشطرين او ملحوظة مجردة عنها فلا يتم عدم سمولها وان اريد بها  
 ما هي معها فلا يتم انها قضائيا واطلاق القضائيا عليها مجازي باعتبار  
 انها كانت قضائيا من قبل السادس انه يدخل فيه بعض الاشياء  
 كما يقال انك قلت كذا ورياد به انك قلت في محري في تلك الصع فيكون  
 قضيه وعليه قول الباري جل ذكره حكايه اني اشهد به واشهدوا الي  
 بري ما تشكون اي واشهدكم ويخرج منه بعض القضايا كما نقول  
 يا زيد تهدي الى فلان ونقول له كذا تريد الامر فلا يخزي في تلك الصع  
 فلا يكون قضيه وعليه قوله جل جلاله واذا اخذنا ميثاق بني اسرائيل الا  
 نعبدون الا الله اي لا نعبدوا وجوابه ان ارباب الفن لا يلتفتون  
 الا لفاظ الله الام لا جل المعاني فكل ما يجري في تلك الصع قضيه ان كان  
 لفظه

لفظ لفظ الان والما لا يخزي فيه فليس بها وان كان لفظه لفظا السابع ان  
 صرح في الشفا انه لا تصديق في قول القائل ان العقل مرة متشبه فان كان هذه قضيه  
 فوجه القضية بدون التصديق والقضية تقتضي الحكم فلا حكم لها هنا فلا قضيه وان لم يكن  
 قضيه فيصدق عليها الشرع فلا يكون قابله ويمكن بقضية وجوابه كما مر ان ارباب  
 الفن يلتفتون الى جانب المعنى فليس هناك بحسب المعنى تصديق ولا قضيه الا لفظ  
 اذ لم تقع بهذا المعاني تكون بمنزلة اصوات الجرس وتكذب قابله وتصديق راجع الي  
 زعم المكذب فلا يصح تحت نفس الامر والمراد بالمعنى في التعريف ما هو تحت نفس الامر  
 وهي ثلثة اشياء المستقر لانها ان تكون بشي بشي على وجه لا يلاحظ في كل  
 منهما نسبة تامه تفصيليه او سلب هذا الثبوت عنه فهي حليمه كقولنا زيد كاتب او  
 ليس به وكاتب زيد او ما كتب ما ان لا يكون كذلك في اما شرطية متصلة ان كانت ثبوت  
 شي عنه شي على وجه لا يلاحظ في كل منهما نسبة تفصيليه او عليه غيره فالاول  
 كقولنا ان كانت الشمس طالعه فانها موجودة فقد حكم فيها بان وجودها عند طلوع  
 الشمس ثابت والثاني كقولنا ان كانت الشمس طالعه فالليل موجود فقد حكم  
 فيها بان وجود الليل عند طلوع الشمس غير ثابت واما شرطية منفصلة ان كانت  
 مباينة شي عن شي على الوجه المذكور او سلب مباينة عنه فالاول كقولنا  
 العدد امار زوج واما فرد فقد حكم فيها بثبوت المباينة بين زوجية العدد  
 وفردية والثاني كقولنا ان يكون العدد زوجا او متقنا بنتا وبين  
 فقد حكم فيها برفع المباينة بين زوجية العدد وانفصالها بينهما وبين فقد علم  
 بالانفصال انما تفرع عن كل واحد منهما وان مثل قولنا زيد عالم ايضا زيد ليس  
 بعالم ومثلنا الشمس طالعه يلزمها ان يكون موجودا ومثلنا وجود النهار ثابت عند  
 طلوع الشمس وقولنا زوجية العدد مباينة لفردية حليمه دون شرطية فلا بد ان  
 تعريف الحليمه ليس بجامع ومقرين الشرطية ليس بما في الجبر الذي هو

في الفصل

التصديق ادرك ان الشبه في  
 ربي مطابقة في نفس الامر



الاول من الجمله الاصل في مقتضى الترتيب الطبيعي وان كان جائزا للتأخر في الاستعمال  
 الغير المتضمن ماله صفة الكلام مع الجز العادي عنه او واجبه فيه كالفاعل مع الفعل  
 والمستدام مع الجز المتضمن ماله صفة الكلام سمي موضوعا لانه وقع لان يحمل عليه الخبر الذي  
 هو الثاني بحسب الطبع منها يسمى محمولا لانه يحمل على الاول والجز الذي به يرتبط المحمول  
 بالموضوع يسمى رابطا كدفعي الايجاب ليقى هو في الرب وهو الشئ اعتبارا  
 في القضية المعنوية الاولى في المفظة ثانيا تسمية للدال باسم المدلول ثم ان هذا الخبر  
 اعني الرابط ان ذكر في القضية سمي ثلثا والافتشايه تكون غير واجب الذكر في لغة العرب  
 لم يتغير من ذكره المقام فان قلت كل من الموضوع والمحمول كالرابط يجوز حذفه  
 عنه وجود شروطه المذكورة في كتب النحو فلم اورد هاهنا لان يقال لان كلامهما  
 وان حذف كنه مراد تقدير او المقدر كالمفظة اذا الرابط كذلك قلت قد قد حذفها  
 جدا فاشبه واجب الذكر بخلافها فانها تحذف كثيرا او دايما ولا ان ترى احدا من النحويين  
 يذهب الى وجودها في الجملة والجز الاول من الشريعة مطلقا يسمى مقدماتا لثلاثة  
 والجز الثاني منها يسمى تاليا لثلاثة لذكر غالبا وانما قلنا غالبا لانه قد يتأخر المقدم  
 كقولنا الشمس طالعه ان كان النهار موجودا اذا جعلنا الثاني تاليا لادالا  
 على تالي محذوف بعد المقدم اعني قولنا ان كان النهار موجودا ويكرر ان يقال  
 انما سمي الجز الاول مقدماتا للتقدم الطبيعي وان كان متاخر في بعض المواضع  
 والجز الثاني تاليا لتبعيه الطبيعي ولما الشريعة المنفردة بين مثل المتضايفين  
 فلا شك انه يعجز عن تقدم التقديم الطبيعي العارض بلغة كونه شرط او تاليا لها  
 المتأخر باعتبار كونه مشروطا وكذا الشريعة المنفردة بين مقدم معلول وتالي  
 عليه بحسب الخارج وقد وعيت هذه التسمية المناسبة في جز المتصلة الموجبة دون  
 جز التالية والمنفصلة وهذا القدر كاف كما عرفت والقضية حلية كانت او  
 شرطية متصلة او منفصلة اما موجبة ان كان الحكم فيها بالانقطاع كقولنا

في الذكر مع

الحكمية زيد هو كانت اما سالية ان كان الحكم فيها بالانقطاع كقولنا في زيد  
 ولعل الشريعة مرت فان قلت الربا قد رفع فيها الحمل والشرط بل الاتصال  
 والاختصاص ايضا فلا وجه لتسميتها بالاسامي المذكورة وهذا جدير وادع على ما ينبغي  
 في اسماء التوابع من النزوعية والاتفاقية والعنادية وغيرها قلت تسمية هذه  
 المفهومات ايجبا وتلها بالاسماء المذكورة اصطلاحية والمناسبة بين المعنى  
 اللغوي وبعض افراد هذه المفهومات اعني الموجبة متحقق وهذا القدر من المناهضة  
 كما مر من كاف في صحة التسمية والنقل وكل واحدة منها اي الموجبة العالية اما  
 ان يكون الحكم فيها على موضوع جزئي فهو مخصوصه وتخصيصه ايضا كما ذكرنا من  
 مثالها والاف الحكم على الكلي فان كان على نفس طبيعي فهي طبيعية كقولنا الانسان  
 نوع او على ما صدق عليه من افراد فان بين فيها كميته الافراد مخصوصه والا  
 فهملة وتسمي بالمخصوصة اما كميته متوه ان كان الحكم فيها على كل الافراد كقولنا  
 كل انسان كاتب ايجبا ولا شئ من الان ان كانت تلبا وهذه هي الاربع  
 التي تسمي بالمخصوصات الاربع ووجه تسمية هذه التسمية بهذه الاسماء ظاهر بكون  
 علم انها باعتبار موضوعاتها وهو الوجه الكلي وكل وكيفية الجزئية بعض واحد  
 وفرد وشخص وجزئي وقليل وكثير وامثالا والاسم الكلي لاسي ولا فرد ولا جزئي  
 ولا شخص ولا جزئي وما اشبه ذلك والجزئية ليس كل وليس بعض وليس  
 وغيرها والاول من هذه الاسماء قد تشمل في التسمية الكلي ويجوز استعمال  
 الثاني فيه ايضا والثالث قد يذكر للايجاب بل الاظهر ان سبق حرف الرب  
 اعني هو على حرف التلب اعني ليس ذكر او تقدير فهو للايجاب وان تباخر  
 عند ذلك فهو للتلب اما ان لا يكون كذلك اي محصورا وسوره وتسمي فهملة  
 لاهل السور فيها كقولنا الانسان كاتب والان ليس كاتب فان قلت  
 قد اخل المقام بالحكم حيث لم يذكر الطبيعة قلت لا ثم بل استعمل عن مورد



القيمة وضربها بعينها في القياس لا تقع للطبيعية في الانشاج كما بين في الموطأ  
 ولذا لم يشر اليها كرها كعبارت الثلاث رات وانما ذكرناها لتحقيق المقام واحاطة  
 بحجرات الكلام هذا الشرطية ان كان الحكم فيها بالاتصال والانعصال في زمان  
 معين فمفهومه والافان بين كمية الزمان جميعا او بعضها فمفهومه والافان في المكان  
 الزمان وادخلنا المقدم فيها بمنزلة افراد الموضوع في الجملة والافان على ان بعضها  
 يسبغ ظاهره وسور الشرطية الموجبة الكلية الاسماء التي تنتمي الخوارج كالمجازات  
 وحكايا وما في معناها والجزء قد يكون ذكره وان له الكلية ليس بالمشهور  
 والجزء قد لا يكون وصفي السلب مع سور الايجاب الكلي والاطلاق لفظ لودان  
 واذا في الاتصال واما في الانعصال لا حال في الماهية في قوة الجزئية معانيها  
 يتلزمان والمتصلة قتان لانها اما ان يحكم فيها بالاتصال بقضية علمية  
 ومنها التناقض او سلبية فهي لزومية والعلمية قد يكون فيها المقدم علمه  
 للتالي نقولنا ان كانت الشمس طالما فانها موجودة وقد يعكس الامر كعبه  
 وقد يكون معلول معلول واحد نقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم حي  
 فان وجود النهار واصناء العالم وان كان الاول منهما معلول الثاني فمعلول  
 لطلوع الشمس اذ معلول المعلول معلول واما التناقض فنقول ان  
 كان زيد اباعه وكان عمر اباعه هذه امثلة الموجبات منها ومثال السلب  
 قولنا ليس ان كانت الشمس طالما فالليل موجود ففنية ذلك الاتصال  
 والعرق بين سلب الاتصال بالعلاقة وبين اتصال السلب بالعلاقة كما في  
 قولنا ان كانت الشمس طالما فالليل ليس موجود وهو ان الاول مادي  
 السلب والثاني فساد الايجاب واما ان يحكم فيها بالتناقض بين جزئيتين يقال  
 لا تقتضية العلاقة بل مجرد الاتفاق او سلبية فهي اتفاقية موجبة نقولنا ان  
 الان كان ناطقا فانما هو اوسا له والفرق بين سلب الاتصال واتصال

السلب

السلب هاهنا على ما مر والمنفصلة ثلثة اقسام حقيقية وما نفع الجمع الخلو  
 لانها اما ان يحكم فيها بالتناقض بين جزئيتين في الصدق والكذب معا او سلبية  
 حقيقية موجبة اوسا له فالوجه الخلية الطرفين تحت من موضوع سلبية  
 محمول لا يوجب السلب بحيث يراد هناك الوجه ان الذي يحكم كقولنا هذا  
 العدد اما زوج او ليس بزوج وهذه ادعاء المناقضة المطلوب عنها وربما يحدف  
 حرف سلب الربط ويقام مقامه حرف ربط السلب فيميرد الالف على المراد  
 اصنعف من الاول فنقولنا هذا العدد اما زوج او غير زوج مثلا وربما يورد  
 بدل القام مقام الغمات ووب في الصدق بحيث نفس الامر ان كان رخص  
 منه محتب المفهوم محتب الالف على المناقضة كقولنا هذا العدد اما زوج او  
 معناه هذا العدد اقل من اثنى عشر او فردا وهذا غير زوج اي ليس بزوج او زوج  
 فعلم ان مرجع الحقيقة الموجبة في الحقيقة التناقضية فلا تكتب من الموجبتين  
 كقولنا اثنان او اثنان البتين كقولنا العدد اما ليس بزوج او ليس بغيره الا في  
 اللفظ وكل من هذه الامثلة الثلاثة حكم فيه بانظر فيه لا يصدقان ولا يكذبان  
 وقوله وهو ما نفع الجمع وما نفع الخلو اي الموجبتان يوجد في بعض النسخ ولا  
 يوجد في البعض ولذا اوردته بعض شارحيه ما ادعى ربه خطأ احمر  
 وتركه بعضهم وانما نقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان كائنا او روبا  
 فانه يمكن ان يصدق قاطعا او يكذب اذ هو ما نفع الجمع وما نفع الخلو الا البتان  
 ويطلق لفظ الحقيقة بالاشتراك على القضية العلمية التي حكم فيها بما لا يكون  
 الوجود سو كانت محققة او مقننة واما ان يحكم فيها بالتناقض او سلبية بينهما  
 في الصدق فقط اي من غير ان يتناقضا في الكذب بل مجرد اجتماعهما عليه  
 فهي ما نفع الجمع اعلم ان طاهر كلام المصنف كلام الاشياء مشعرا بان قصد تقسيم  
 المنفصلة الموجبة الى اقسام الثلاثة لا يعم وانما كانت المنفصلة على



اطلاقاً منقطة الى الجنب الاصطلاح لعدم نفع التوال بالذات في الاستدلال لا فائدة  
 فقط فانه انما في ذلك اذا لا يرد عنه وجوه بقوله ما نفع الجمع للمعنى الاصطلاح الثالث  
 الموجبه ما وان لا يكون الا كان قوله فقط لا يرد كما لا يخفى على الفطن غير انما  
 المعنى الاصطلاحى الغير الشامل للذات او المعنى اللغوي على التقديرين يختص  
 بالموجبه وفيه على هذا ما نفع الخلو وما نحن بقدره فانه في هذا المقام احاطه  
 بجواب الكلام فنقول ما نفع الجمع قد تكون موجبه لقولنا هذا الذي لا يجزى او شجر  
 فانها لا يصدقان ويمكن كنهها بان يكون حيواناً مثلاً وقد تكون سالبة لقولنا  
 ليس هذا الذي لا يجزى او شجر فانها يمكن ان يصدق بان يكون حيواناً ولا يصدق بان  
 والا كان جراً او شجر معاً واما ان يكف بها بالتشابه او سلب بينهما في الكذب فقط اي  
 من غير ان يقتضي في الصدق في ما نفع الخلو فتقوله فقط اريد بالنسبة الى كلامنا دون  
 كلام المصنف فلا علينا ولا عليه الامر من مرافقنا ما نفع الخلو ايضا قد تكون  
 موجبه لقولنا اريد امان ان يكون في البحر اريد به الماء لا يجوز ان يكون في  
 النهر وغيره فلا يكون المثال صادقاً صحيحاً في نفس الامر بل بالنسبة الى الحكم  
 واما ان لا يعرف فان كونه في البحر وعدم عرقه يصدقان بان يكون في الجنة  
 مثلاً ولا يصدقان ولا يعرف في الانا بحر وهو البر والسماء والنار والظلام  
 او عالم الغيب والعدم والعرق في الكل محاذ هو الانفس المخصوص في  
 الما فاذا انتفى الما كاهل التقدير انتفى الانفس بالضرورة وقد تكون سالبة لقولنا  
 زيد امان ان لا يكون في البحر واما ان يعرف فان عدم كونه فيه وعرقه يصدقان  
 ولا يصدقان فيكون كلامنا مني الجمع والخلو موجب كانت او سالبة مبنية  
 الحقيقة موجبه كانت او سالبة وكل ما صدق فيها موجب من الجمع كذب  
 فيها سالبة وصدق سالبة من الخلو وكل ما صدق فيها موجب من الخلو  
 فيها سالبة وصدق سالبة من الجمع وقد يرد بانها جمع ما يكف فيها بالتشابه او

عليه

عليه في الصدق ولا يكف البتة في جانب الكذب بشئ من التشابه وعدمه وبما نفع الخلو  
 ما يكف بالتشابه او عليه في الكذب ولا يكف في جانب الصدق بشئ من التشابه او  
 الجمع ما يكف فيها بالتشابه او عليه في الصدق سواء كلف في جانب الكذب بالتشابه او  
 او لم يكف بشئ منها وبما نفع الخلو ما يكف فيها بالتشابه او عليه في الكذب سواء كلف في  
 جانب الصدق بالتشابه او بعدمه او لم يكف بشئ فانه يجمع بالمعنى الاول مشروط بالحكم  
 بعدم التشابه في الكذب وبالمعنى الثاني مجردة عنه لكنها مشروطة بعدم الحكم  
 بالتشابه في الكذب وبالمعنى الثالث مجردة عن هذين الامرين فكل منهما  
 اهم ما قبله هذا اذا قيس موجب هذا الكلام الى موجب ما قبله وسالبت اليه سالبة  
 فاذا قيس موجب اليه سالبة وسالبت اليه موجبته فالتباين وقس على هذا  
 ما نفع الخلو هذا والعدد من هذه المنفصلات في الاستدلال وغيره هي الحقيقة  
 الموجبه ونعم اكثر من ان يحصى واسم من ان يخفى ثم ما نفع الجمع والخلو  
 الموجبتان بخلاف البولي واعلم ان المنفصلات حقيقة كانت لو ما نفع  
 الجمع والخلو كثيرا اما تكون ذات جزئين وخاصيتها وسمي القسمة الحاصلة منها  
 مساواة كالمثله ان بقية **وقد تكون المنفصلات المذكورة ذات اجزاء**  
 محصورة في ثلثة وسمي القسمة الحاصلة منها مثله او اربعة وسمي اربعة وسمي خمسة وسمي  
 هذا القياس غير محصوره ذات الاجزاء الثلثة لقولنا الدلالة اما مطابقة او تضمن  
 او التزام وقولنا العدد امان اريد او ناقص او متساو واذا العدد ان زار والجمع من كثير  
 الثلثة عليه كاشي عشر فان كثره النصف والثلث والربيع والستون خمسة عشر فالعدد  
 يسمى اريد ان نقص المجموع عنه كالا اجم فان كثره والربيع والجمع ثلثة واليها فلهو سمي  
 ناقصاً وان سلواه كالثمة فان كثره النصف والثلث والربيع والجمع ستة  
 ايضا فهو سمي مثلاً واذا كانت الاربعة لقولنا الشكل اما اول او ثان او ثالث  
 رابع وذات كثره كقولنا الكلي اربع او خمس او فصل او خاصه او عرض عام

النصف



وذا ان الاجل الغير المحصورة كقولنا هذا العدد اما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة  
او ستة وهم جزم في الحقيقة الموجبة ولما التامة الثلاثة فلو ان ليس اثنان  
يكون زيدا سودا وراكبا او ظاهرا او لوقت او طويلا ايضا يكون ذات الاربعة  
وعليه نفس ولما ما نفتنا الجرم والخلو الموجبتان فلكقولنا هذا الشيء اما  
ان يكون حجر او شجر او اذننا تا وكقولنا هذا اما ان يكون اجملا ولا شجر او لا  
اشنانا واما سالتناهما فكالشأن الثاني والمثال الاول مطلوبين وهذا  
اعني يجوز ان تكون المنفصلات ذات جزم من فضلهما من غير ان يفتح فانه قال  
في الاشادات ربما كان الانفصال الجيزين وربما كان الى اكثر وربما كان غير  
داخل في الحم وانه كلام ظاهري ولا يجوز تركيب الحقيقة الموجبة في التحقيق الا  
من جزمين لان الثاني في الصدق والكذب يعتبر في مفهومهما ولا يمتنع الا  
في شيئين ونقتضيه الشيء لا يكون له الا القيص واحد وايضا لو تركب من ثلاثة  
اجزا وصدق الاول وكذب الثاني مثلا فالثالث ان كان صادقا لم يكن معاندا  
للاول لاجتماعهما وان كان كاذبا لم يكن معاندا للثاني لارتفاعهما ثم قد يصح  
المنفصلة المقررة في قالب واحد اخذ بزيادة المعنى وميل الى الاختصار في اللفظ  
فينظن الظاهري انها مركبة من ثلاثة اجزا اداكثر كما في الامثلة المذكورة فان قولنا  
العدد اما زائد الى اخره معناه انه اما زائد او ليس به والذي ليس بزايد اما ناقص  
او ما و فنية منفصلتان وعلى هذا البواري وكذا ما نفتنا الجرم والخلو الموجبتان  
فان اردت حقيقة فكن انت المطالع في شرح المطالع فان قلت فانيش فلكم  
في هذه المسئلة فاهم ان قلت لان صاحب هذا السرح نقل عنه بانه لما عرف الشيخ  
الحقيقة الموجبة بانها العناد بين طرفيها في الصدق والكذب اورد السؤال بالحقيقة  
ذات الاجزا فان اي جزمين منها ليس بينهما عناد في الصدق والكذب فلا يكون  
التعريف جامعا فاجاب عنه باحقيقه من ذلك الصرح والمقام تابع له فانه كما له

والحاصل

والحاصل ان كلامهما محقق فانه وان كان كلامهما مبيها على الظاهر على انه لا يجد  
ان يرد هاهنا الثاني مطلقا لان الثاني بين كل جزين جزم تركيب المنفصلة  
الموجبة من ثلاثة اجزا فصاعدا من غير ان يفتح لما فرغ من القضية اشبع في احكامها  
وبين منها بعضهما قال **التناقض** اي من احكام القضية بالتناقض وهو  
**اختلافه القيصين** اي الحقيقيين لا المجازيين كطرفان التوطيدات  
فهذا يخرج اختلاف الجزين كالاشان والاشان والاشان والاشان وزياد  
ومعروف فنية وطرف المنفصلة الحقيقية الموجبة وقوله بالاجاب والسلب  
اما تحقيق مفهوم التناقض لانه لا يطبق على الاختلاف بينهما وليس للاختلاف  
من الاختلاف بالخلو والشروط المحصورة من الحم والاهمال والعدل والتعجيل فيهما  
اذ يقع الاختلاف عندهما في التعريف ومن هاهنا يجد في بعضه ما يقتل او يفرار  
عنه ولا اشتغاف من هذا القول بما في التعريف بحيث لم يبرز ذكره كحوار ان  
يجمع في تعريف واحد فترات ثابتهما اعم اهما اذ من الاول كما في هذا التعريف  
فيخرج الاول مجموع مساويه والثاني بعض مساويه فكل فائدة ولو شاكوا او يكون  
الاعم لما حصل تلك الفائدة وحصل الزيادة وقوله بحيث يقتضي اي كمال الاختلاف  
لذا انه ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة يخرج الاختلافين احدهما ختلا  
لا يقتضي ذلك سواء كذبت القضية كقولنا كل حيوان اثنان ولا شيء من  
الحيوان باثنان فانهما كليتان مختلفتان بالاجاب والسلب كاديات  
او صادقتان كقولنا بعض الحيوان اثنان بعض الحيوان اثنان  
فانهما جزئيتان كاذبتان صادقتان ويظهر هذا الكذب والصدق في كل مادة يكون  
الموضوع فيها اعم من الجرم او الخلق في الصدق والكذب كقولنا بقر لطيب  
عالمينوس ليس بطيب وثانيهما اختلاف يقتضيه كمن الزيادة بل بالوسطية  
او بخسوص المادة فلا ولا كقولنا زيدا اثنان زيدا ليس باثنان فان الاختلاف بالوسطية



تناوذه المحمدين فاجاب احداهما وتلبي في قوة اجاب الاخر وتلبي والثاني كقولنا كل  
 حيوان ولا شيء من الانسان حيوان وقولنا بعض الانسان حيوان بعض الانسان  
 ليس حيوان فان افترضنا هذا الاختلاف ذكرنا لادبنا اعني الذات الاختلاف  
 بين الكليتين والجزئيتين والاما كدب الكليتين المختلفتين هذا الاختلاف وما قصدت  
 الجزئيتين المختلفتين وقد كذبتا وصرفنا كما مر اننا فاذا عرفت التناقض بتعريفه  
 عرفت المتناقضين بتعريفهما المستغنى عن تعريف قائمهما القضييتين المختلفتين  
 هذا الاختلاف كقولنا في الجملة كقولنا في الجملة زيد كات زيد ليس كات وكقولنا  
 في المنفصل ان جاز زيد الان اكرمه الان ليس ان جاز زيد الان اكرمه الان اكرمه  
 الان وكقولنا في المنفصل زيد اما عالم او جاهل ليس زيد اما ان يكون عالما او  
 جاهلا فان قلت هذا التعريف لا يتينا والتناقض هو الواقع بين جزئين كالاتان  
 والا ان كان فلا يكون جامعا قلت لفظ التناقض مجاز فيما بين المفردات او  
 بينه وبين ما نحن بصدد اشتراكا لفظيا وهو كونه من احكام الغضا كما هو المتصور  
 ها هنا دون ما بين المفردات فيجب لهذا التعريف بحيث لا يتينا وله ولا يتحقق التناقض  
 اذ الاختلاف اللاحق لافاقهما اي اتفاق القضييتين في ثامى هذه بعد ما  
 لجواز صدق القضييتين او كذبهما مع اختلافهما في شيء من في الموضع او المقدم  
 بخلاف زيد قائم عمر ليس بقائم وان جاز زيد الان اكرمه الان ليس ان جاز الان  
 اكرمه الان وفي الجملة او التالي بخلاف زيد قائم زيد ليس بقائم وان زيد الان  
 اكرمه الان ليس ان جاز زيد الان اكرمه الان وفي الزمان بخلاف زيد قائم اي ليل  
 زيد ليس بقائم اي في المكان بخلاف زيد متصل اي في المسجد زيد  
 ليس بمصل اي في الدار وفي الاضافه بخلاف زيد اب اي لعمري زيد ليس باب  
 اي ليس وفي القوة والعقل بخلاف زيد كات اي بالقوة زيد ليس بكات اي  
 بالعقل والافعال اذ اراد بالقوة والعقل ها هنا مفيها المتباين المتناقضين  
 الذين

بنا بعض

الذين احدهما اعم من الاخر وفي الكل والجزء بخلاف هذي الزبني اسود اي  
 الزبني ليس باسود اي كنه وفي الشط بخلاف هذا مغرق للبهر اي بشرط كونه  
 ابيض هذا ليس مغرق للبهر اي بشرط كونه اسود واعلم ان الوحدات  
 المقترنة بدت محتم في هذا التاماني بل ها هنا وحدت اخر بحيث لا يتبع في حد  
 منها انتهى الشافق كات ها هنا في الغليل كانه في الجار والمجرور والمعتبر  
 لم يذكر منها الا المفعول فيه وفي الحال وفي التمييز بخلاف زيد جازي راكبا  
 زيد ليس بجازي اي ما شيا وبخلاف زيد طبيب اي علم زيد ليس بطبيب اي اذا  
 وحاصل هذه الوحدات الثابتة واللاحقة هو اتحاد جزئيتين القضييتين  
 في معنويهما ما دامت تاما كما واتحاد مجموعيها كما ذكر واتحاد ما هو شرط النسبة  
 نفسا بخلاف هذا الصراح مشتمل اي بشرط بقا البهر هذا الصراح ليس  
 بمشتمل اي بشرط انتفاءه فارتدت جميع الوحدات المذكورة الى تحت  
 وقد قيل ان الفارابي ردها الى الوحدة واحده وهي وحدة السيد الحكيم حتى  
 التلب واراد على النسبة التي وردت عليها الاجاب استلزام هذا الوحدة تلك  
 الوحدات كما لانه مني اختلف شيء من الامور اختلف النسبة قطعا فانه ان  
 نسبة الشيء الى احد المتغايرين غير نسبة الى الاخر ونسبة احد الشئيين الى الاخر  
 في زمان غير نسبة اليه في زمان اخر وكذا البراهي فتن اختلفت جميع تلك الامور  
 اختلفت النسبة لانه مني التحدت النسبة لتجميعهم فزعم التناقض بين  
 القضييتين الى اختلافها وهو اختلافها المذكور واتحادها في النسبة  
 هذا في المحصورين واما في المحصور التي منها المهمة كما تبقت الاشياء  
 اليه فيجب فيها مع هذا كله الاختلاف في الكلية والجزء من جهة التناقض  
 الى اختلافها واتحادها ومن ثم قال ونقيض الوجه الكلية انما هي التام الجزية  
 دون التام الكلية وبالعكس ونقيض التام الكلية انما هو الوجه الجزية



دون الموجبة الكلية وبالعكس كقولنا كان حيوانا نقيضه بعض الانسان  
حيوان فان قلت الاتحاد الموضوع هناك ضرورة ان الشيء اذا عني جميع  
افراده يغاير اذ عني بعض اقلت المراد بالموضوع هاهنا هو الموضوع  
في الذكر فان قلت فيجب ان يتناقض قولا لا يعين اب الغزارة بآراده ليجز  
العين اي الشئ بآراده الاتحاد هاهنا في الموضوع في الذكر وبآي الوجودات ولم  
يتناقض الصديق الا يقال للاتحاد في النسبة اذ النسبة التي بين الغزارة والوجود  
غير التي بين الشمس والبرودة لانه لا يمكن ان يقال لم يشترط الموضوع  
الاتحاد ولم يجعله من الوحدات المتبركة في التناقض ونحن نتكلم عليه  
على ان النسبة بالنسبة الى الموضوع في الذكر مجرد توافقها في اللفظ لكوننا كما  
شجاع بعض الاستدلالات بشيخ فان الاستدلال هاهنا متحد في الذكر  
اذ بكل منهما ذكر ذلك الجدير ان المختار من الاتحاد المحمدي كذا فقلت  
قد اشكل الامر على طريقتي الفارابي اذ النسبة الكلية تتغير بتغير الموضوع من  
بعض الافراد الى كل واحد والعكس ضرورة ان نسبة الشيء لبعض هي  
الشيء تغاير نسبة الى كل واحد كما ان نسبة الشيء الى بعض الشيء قد كان يغاير نسبة  
الي كل ضرورة والحاصل ان بين اعتبار الاتحاد النسبة في الموضوعتين وبين  
اختلافها في الكلية الجزئية تناقضا وتافعا لا يخفى قلت لم يرد بوجه النسبة  
في القضيةين اتحادهما اذنا ومعه هو كما يرد في بالوحدات الامر لان ذلك  
حال ضرورة كيند كل نسبة جزئية وهو الجزئيين مباينين الغزارة بالنسبة  
التيوتية تباين الكلية والاتحادها باي وجه كان كيف والاتحادها في كونهما  
من المعاني مثلا وجه من الاتحاد والاعتقاد وهو من الوحدات فضلا  
عن جميع ابل اراد بها معنى من الاتحاد وذلك اتحادها مطلقا بعد  
تشخيصها او من الصدق والشيوتية في الموضوعتين وكيفية الموضوع ايضا  
في

او

في الموضوعتين والحدويتين ايضا في الموضوعتين لاحدي النسبتين وهو  
مقابلها الاخرى في الاشكال والوجودات بان الغزارة في جميع تلك الوحدات  
الي هذه الوحدات الا في ضمن الموضوعتين كان الاشكال ايمن ان ذلكا فان اشئ  
ان نقيض الكلية انما هي الجزئية فالمحمورات لا تحقق التناقض الا بعد اختلافها  
في اكم اي بعد اختلاف الموضوعتين في الكلية والجزئية كما مر وجه التنبيه  
على انه لا ذكر جمع ذكر في ضمنه الشئ او على انه راجع الى القضيةين في التعريف  
التناقض وانما وجه اختلافها في اكم لان القضيةين قد يكونان بل يكونان  
دايا في كل ما له يكون الموضوع في المجرول كما مر وكقولنا كان الانسان  
بالفعل لاشئ من الانسان بكان بالفعل ولو شئت قد ردت الكاتب في القضيةين  
بالقوة المتقابلة للفعل وكل من الكاتب بالفعل والكاتب بالقوة هذه هي  
من الانسان اما الاول فقط واما الثاني فلان معنى في الشيء شي هاهنا  
هو ان كان حصوله له مع عدم حصوله بالفعل والانسان عندنا نقضه في ذلك  
بالفعل لا يكون قوة الكتاب مع ان الانسان خضد الانسان بدون الكاتب  
بالقوة فيكون العلم نعم المتناوي للانسان هو القابل الكتاب على ما اشترطنا اليه لان  
الجزئيتين قد يصدقان بل يصدقان دايا في تلك المادة كما مر وكقولنا  
بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكتاب بالفعل او بالقوة  
ومن احكام القضايا **العكس** المتقوي ويقال له العكس المتيقن ايضا وهو  
ان يصير من التفسير بالباينين مبنيا للفاعل او مبنيا للمفعول كما هو  
الاول فيفتر بالثا المنقوطة بالتخاقيتين مع رفع ما يليه الامر الى ضرورة  
لان العكس يطلق في الاصطلاح على تبدل الجز الاول من القضية الثاني  
والثاني بالاول وهو المراد هاهنا وعلى القضية الحاصلة بالتبدل فيقال  
مثلا عكس الموجبة الكلية للموجبة الجزئية فيشتق من العكس بالمعنى الاول

بأنه لا يتغير في نسبة  
بأنه لا يتغير في نسبة



دون الثاني فلو جعل من الصيرورة صار للعكس معنى ثالث كنهذه اليه  
احد لم يصطلح عليه وهذا اذا قلنا بانهم اذا قلوا ان التبدل ماهو مصدر يدل  
المعلوم لا يدل المحمول وما اذا ارادوا به ماهو مصدر المحمول فقط او مره هذا هو  
ذلك كان هذا المعنى الثالث مصطلحا عليه وكان العكس المطلق على هذا المعنى  
الانفكاك من فمجرد ان يكون ذلك الفعل من العبره ثم ترجم ونقول العكس  
هو ان يجعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا كما في السلب والايجاب بحاله  
معنى ان اصل ان كان موضوعا كان العكس موضوعا او سلبا كان سلبا لان  
العكس لازم من لوازم الاصل والموجب يتخلف عن السلب كعكس قولنا  
لاشي من الاشياء ان محمولا والعكس كعكس قولنا كل ان ناطق سلبا  
ولا يتخلف اذ اني الايجاب والسلب حالهما وضع بقا التعريف والتكذيب بحاله  
معنى ان الاصل لم يثبت معنى كان صادقا كان كل العكس صادقا لا متناقض صرف  
الملازم مع كذب الاصل لم كقولنا كل ان ناطق وعكس او كما ذبا كان كما ذبا  
كقولنا كل ان ناطق فرس وعكس وهذا التعريف منطبق غاية الانطباق  
على التعريف المذكور في الاشياء وعليه اسوله الاول انه لا يتناقض ولا عكس  
ولو قال هو جعل الجز الاول من القضية ثانيا والثاني الاول كان لصوب  
وجوابه ان ارادنا تعريف عكس الجملات لكثرة دونه من جهة انكر بعضهم  
المنفصلة او منع عكس لانه اراه العكس مطلقا ليدرك ذلك على انه اخذ تعريف  
ما اراده بحيث يمكن ان يستنبط منه تعريف غيره بادي في تعريفه وذلك ان يوضع شوم  
الموضوع والمحمول المقدم والثاني الثاني انه قد يثبت المحمول بحريه ويجعل محمولا  
فيطلق انه عكس ح صدق ظاهر التعريف عليه وليس بعكس كما في المثال المذكور  
وهو قولنا لاشي من الحياط في الوند وما يجري مجراه فانه لا يمكن ان يكون  
لاشي من الوند في الحياط لكنه اذ بعض الوند فيه بل لا يقرن لاشي من الكائن

في الوند في الحياط ولذا كثر زاد الامام فيه في هذا فقال هو ان يجعل المحمول بكليته موضوعا  
والموضوع بكليته محمولا وجوابه اننا لا نسلم صدق التعريف عليه فان بعض المحمول  
لا يكون محمولا وبعض الموضوع لا يكون موضوعا والثالث انه لا يجعل محمولا المحمول  
موضوعا والموضوع محمولا اذ الموضوع في الحقيقة ذاته اعني افراده لا وصفه  
والمحمول هو المعلوم المستفاد منه لاذاته ولم يجعل ذات الموضوع محمولا ومفهوم  
المحمول موضوعا والا كانت العكس يثبت عليه بل ما لا معنى له فلا يصدق التعريف  
عليه فزد من افراد المعرف وجوابه ان المراد بالموضوع والمحمول هما في الذكر لا  
في الحقيقة الرابع انه متفق من تعنيهم يصدق مع اصله بطريق الاتفاق  
وحصول المادة كقولنا كل ناطق انسان فانه صادق مع قولنا كل انسان  
ناطق وليس بعكس وجوابه ان المراد ببقا الصدق ليس محمولا وان الاصل  
والعكس يكونان صادقين بالفعل بل على وجه اللزوم كما قلنا به فلا اشتغال  
الحاصل انه متفق من تعنيهم احص من العكس مثلا ان ليه الضرورة اعني التي  
فيها بضروره سلب المحمول عن الموضوع ما امتدانة تتعكس اليه  
سالبه دايما اعني التي حكم فيها بطلية عنه في الجملة اعني من العكس الذي هو اعني  
من الاصل فكل منهما اعني معا قبله فانه يلزم العكس اذ العام يلزم الخاص  
فالاصل كما مر الان ولان للزم اللازم لازم فيصدق عليها انها صدق مع  
الاصل على وجه اللزوم مع انها لا تسمى عكس لها وجوابه انه لما علم ان المراد  
ببقا الصدق هو بقا على وجه اللزوم فيعلم ان المراد باللزوم  
هو الذي ليس بالارسطه والمطلق المذكور يلزم الضرورة بوجه  
اللزوم للارسطه فلا اعتداد بغيره فان قلت ذلك حل عند من يملك  
سبيل الانصاف ويترك العناد والاعتناء فالمانع اما ما بهت  
او عن التامل فيها فانه اهل وقته يجاب عنه بان المتبادر من اللزوم







كلية وذلك عين في نغمة معلوم بالبداء لا يظهر ان قواعد المنطق اكثرها  
بديها والتي كالحج لا تثبتا تبيينا ولا يكثر من ماسها وان اردت التبيين على  
القاعدة فتقول فانه اذ صدق سلب المحمول عن كل واحد واحد من افراد النوع  
علم ان هذا المحمول مبين لذلك الموضوع بتأينا كليا اذ لم يكن كذلك كان اما  
اع من مطلقا او مطلقا فيثبت على كل افراده وفيه بثبوت على بعضها او من وجه  
احض فيثبت على بعضها فيلزم اجتماع التقيضين فلما علم مبينه المحمول الموضوع  
ومعلوم ان كل مبين يصدق عليه عن كل واحد من افراد المتباين الا فر علم  
ان الموضوع مبين للمحمول اذ المبينه من الطرفين فيصدق عليه عن كل  
افراد المحمول اذ لو ثبت الموضوع لشئ من افراد المحمول حصل الملافة  
بين الموضوع والمحمول في ذلك الفرد وقد مر ان الملافة يصح الموجهية الجزئية  
من الطرفين وصدق الموجهية الجزئية من الطرفين وصدق الموجهية الجزئية  
من الطرفين الاصل ان السلب الكلي ينافي صدق فيجتم التقيضا مطلقا  
اذا صدق الشئ من الان ان يحجز صدق لا شئ من الان ان يحجز بان كان والا  
فالامر كما مر ونقول والاف بعض اجزائنا وبعض الانان مجزوءة  
كان الاصل لا شئ من الانان يحجز هذا خلف وان كان الموجهية والملافة  
لا عكس لها لزوما لانه لو كان لها عكس للزم صدق وصدق الاصل  
على ما هو داه وليس كذلك لانه ربما يكون المحمول اخص من الموضوع فيصدق  
عليه عن بعض افراده ولا يصدق سلب العام عن افراد الخاص لا كالا  
ولا بعضا مثلا يصدق بعض حيوان ليس بان كان ولا يصدق عليه  
اي الذي فرض انه عكس له اكلية وهو لا شئ من الانان حيوان ولا جزيا  
وهو بعض الانان ليس حيوان مقوله لزوما او داه للتوحيه وانه  
التاكيد انها تعكس خصوص المادة اجبا ناكولنا بعض اجزائنا ليس بان كان

وبعض

وبعض الانان ليس يحجز قال به الفاضل الغناري اذ عكس كل من غير ذلك  
الاصل والزم الشئ لا يخلو عنه اصلا فليس لها عكس لوجه داهنا سوال  
وهو ان المصنف قد ذكر في هذا المقام اربع قضايا الاولى الموجهية الكلية تعكس جزئية  
الثالثة ان السلب الكلية تعكس كلية الرابعة السالبة الجزئية لا عكس لها فان اراد  
به القواعد اعني القضايا الكلية المنطقية على جزئيات احكام المصنوعات  
كما هو ذلك المطلقا المستعمل في العلوم فالكل باطل اذ الممكنات المجهتات كالتين  
كاشا وجزئيتين لا تعكسان والسؤال السبع الخارج اعني الوقيتين والجزئيتين  
الممكنتين والمطلقة العامة كلية كانت اوجز به لا تعكس اصلا فضلا عن احكام  
كلية والثابت الجزئيات الخاصة تعكسان كما نشأها وقد عرفت هذه  
القضايا وتبينت هذه الاحكام في الكتب المنطقية وان ارادنا المهمة التي ليست  
بمثال اذ مثال المنطقي بل ما يدرج في العلوم الانا اذ قواعد وقوانين كلية  
لا مهملات وجزئيات فلم ذكرها بل القول بالانعكاس غير صحيح اذ لا لزوم  
وجوابه ان اراد بها القواعد فاطمأ نظره عن كيفيات القضايا وجزئياتها  
ولا شك ان الانعكاس وعدوه المتماثلين لما ذكره انما نشأ من اعتبار هذه  
الكيفية في الجملة فحيث انما افه وفيه نظر واعلم ان الموضوع لا تعكس اذ العكس  
من جعل مفهوم الموضوع محمولا وهذا جزئي فلا يكون محمولا فلا يعكس نحو  
قولك هذا زيد الي زيد هذا لان مفهوم هذا كلي ومفهوم هذا جزئي  
اي تلك الذات المشخصة وكذا حال الزيد بن فليس من جعل المحمول موضوعا والموضوع  
محمولا في شئ ومن احكام القضايا عكس التقيض وهو على رأي جعل تقيض الجزئ  
الثاني اولا وتقيض الاول ثانيا مع بقا الكيفية والصدق بكلاهما على وجه اللزوم  
وهكم الموجهية حكم السؤال في العكس المستوي فتعكس الموجهية الكلية  
كقولنا كل انسان حيوان فكل ما ليس حيوان ليس انسان والموجهية الجزئية



لا تتعكس فتقولنا بعض الحيوان لا انسان لا تتعكس الى قولنا بعض الانسان لا حيوان  
كلية او جزئية تتعكس الى كلية جزئية كقولنا لا شيء من الانسان او ليس بعضه بحجر فبعض  
ما ليس بحجر ليس انسانا وارجح على هذه الدعوى المذكورة في الكتب ولم يذكر المقام هذا  
الحكم اقله استعماله وثبوت المخالفة في كيفية هذه بعض المتقدمين والمثاقير  
**الباب الرابع في قياس وهو قول مفلوظ كان او معقولا في شتم القياس المنطوق**  
والمعقول وانما ايجته الى ذكر قوله مولف لان قولنا قول من اقوال الربا ينادى الله  
بعض منها وليس كذلك فصرح بالمقصود وقال مولف من اقوال ايجتها يا وادبها  
ما فوق الواحد واحترز بقوله مولف من اقوال عن القضية الواحدة المستلزمة  
لعكسها وانما يقل من مقدما لئلا يلزم الدور اذا المقدمة معرفة بانها ما جعلت من  
قياس او جرح وقوله مني سلت اي تلك الاقوال معلوم كانت في نفس الامر ولا يدخل  
في التعريف صادق المقدمة من القياس وكذا ذبحها وقوله لنزع يحترز به عن الاستقراء  
الغير التام والتمثيل فانها وان سلت الاقوال التي هي مركبان منها لا يستلزمان  
شيئا اخر وقوله عنها يحترز عن المقدمة من المستلزمين لاحيدها فانها لا يلزم  
منها اذ ليس بلازمي دخل في ذلك كما قاله الفاضل الفنازي وفيه نظر لانه اذا  
قطع ان ليس للامر ي دخل في ذلك كما قاله الاستلزام فالقول لازم اما  
اخترا فيلزم استلزام الشيء نفسه وهو صحيح او مجموعها وهو الحق فلا امر ي دخل فيه  
بلا شبهة والمفروض خلافه او لم يستلزمه شيء منها فمقدريا بقوله لنزع كما خرج  
به الاستقراء والتمثيل على ان كلامه نص في الاستلزام قال الفاضل الفنازي في  
فترجه للشمسية زبر عا يستلزم قولنا اخر بحسب خصوص المادة كما في قولنا لا شيء من  
الانسان بحجر وكل حجر جاد فانه يلزم منه لا شيء من الانسان بما ذكره من نفس القضية يا وفيه  
ايضا نظر لانه قد قطع باللزم لكنه سلم بانه ليس منها حج ان اراد بالقييد المذكور ان معناه  
ان يكون الشيء من نفس القضية يا مدخل في اللزوم اصلا اذ المنادى من معنى

الزوم الشيء هو ذلك فاللزم فيما ذكرنا ليس من نفسها بل منه ومن غيره وهو المادة فكل  
كذلك اذ اللزوم فيمنه العقابا او من غيرهما هو الصورة والاوجب ان يلزم الشيء  
كل شئ من الاشكال الاربعه سواء قدمت امر ي او اخرت وليس كذلك ومن فكر  
مري صاحب المطالع والطواع ذكر الضيق الجور يرجع الى القول الموحى دون القضية  
تتبعها على ان القول الاخر لا يلزم من الحقيقة كيف كانت بل عنها وعن التاليف  
فالمقصود والمادة يلزم ما دخل في الانتاج وان اردت ان معناه ان لا يكون محسوسا  
المادة دخل في ذلك وان كان الاصل المادة والصورة دخل فيه فاذا كان الامر كذلك كان  
اللزوم منها فظاهر انه لا يتفاد من القيد سهو فادل ان يقال هذا القيد وحده  
ليس الا حصر ان عن شي بل تنتم للقيد الاول فيخرج القضية المستلزمة لاهيها  
بآخر القيد وكما ينبغي والمستلزم مخصوص به المادة مجموع فيلزم منها اذ لنفهم شي  
عن الشيء معناه المصطلح عليه عدم انفكاكه عنه مطلقا فلو انفك في مادة دون  
اخرى لم يكن لازما قطعاً فافهم وقوله **فانما** اي بالواو اسطه يحترز به  
عما يستلزم قولنا اخر بواو اسطه مقدمه عليه اي محذوره يكون حدودها مغايرة  
لحدود مقدمات القياس وتلك المقدمة اما احديها اي لا زعم من المقدمات  
كما في قياس المتأوله وقد رويت المناهية في هذه التسمية في بعض افراد المعنى  
المصطلح عليه وهو لا بد له من تلك المقدمة فتي سلت في اي مادة كانت من  
مادة المتأوله والظرفية والمشابهة عند احوال وجه الشيء من مادة المبانيه  
والشمسية والربيعية والاشباه عند اختلاف وجه الشيء لنزع قولنا لنزع استلزم  
قوله اوجب نفس الامر ان يكون صدق جميع المقدمات بما يقتضيه في المطالب وعدم  
استلزامه بحسب بلا صدقها حتى لو كانت بغيره فصرها كما في قولنا لنزع الواحد  
نصف الذراعين والذراعان نصف الاربعه اذ لا يستلزم شيئا لان قولنا نصف  
نصف كاذب وما عدا اربعة اربعة من المقدمات بطريق عكس النقيض مثل قولنا



جزء الجوهر بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر  
فان بوارسها على نقيض المتقدمة الثانية وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاع الجوهر جوهر ينتظم  
قولنا جزء الجوهر جوهر وقوله قولنا اي واحد فقط اراد به المفعول فقط اذا انقلب  
بالنتيجة لا ينتظم القياس الملقط والمعتول نعم كما يسمى النتيجة الملقطة الاربع باعتبار  
معناها فالانتم الاقول واحد معتول اعز ومعني اجزائه ذلك الان هو ان لا يكون  
احدي معتد مع القياس وكونه جزءا في الانسان في الاجزائه بهذا المعنى فيدخل في التعريف  
ما ينتظم عين مقدم في احدي معتد معية كما ينبغي ويخرج ما ينتظم عين احدي  
معتد معية لقولنا كل اناس حيوان وكل حيوان فانها ينتظم ان احدها  
صدوره استلزام الكل للجزء وقال التفتازاني وفيه نظر لاننا لم نذكر ان لا  
من المعتدتين فان معنى اللزوم منهما ان يكون لهما دخل في ذلك والظاهر  
ان المقعدة الاولى لا دخل لها في ذلك وفي هذا النظر نظر لان استلزام  
كما يدل عليه سوق عبارة فمعتد معية بما ورد ان وان لم يسم بغير الامر  
المزوري فان قلت احدي المعتدتين سابقة على مجموعها سبق الجز على  
الكل فلا يكون لازمة له متاخرة عنه فكيف لا يعتد بالضرورة في الاستلزام  
قلت اللازم لا يجب ان يكون متاخر عن الملزوم بل قد يكون متقدما وقد  
يكون متاخر او قد يكون معه وفي هذا المقام سؤالات الاول ان القضاة  
المولفة التي هي القياس لا ينتظم النتيجة اذ لو استلزمها لكان علمها ايضا مستلزما  
لعلمها اذ العلم بالملزوم ينتظم العلم باللازم ضرورة ولو كان كذلك لما كان  
عدم العلم بالنتيجة شرطا لاستلزام العلم بالعقائيا اياها لان عدم اللان  
مناف لوجود الملزوم ولا يستلزمه لكنه شرط ليلزم استلزام المعلوم  
وتخصيص الحاصل وجوابه ان الاستلزام هاهنا يعني الاستعانة بالاعتدال  
كما هو مذهب الحكماء والعادي كما هو مذهب الحكماء والتوليدي كما هو

مذهب

مذهب المعتزلة لا يعني ان العلم الاول علمه موجب للعلم الثاني ليلزم جهلهما  
في الزمان وذلك ايضا في كون عدم العلم بالنتيجة فان قلت فقد اخذ المجاز  
في التعريف قلت لا يتم ان اللزوم بهذا المعنى مجاز ولو سلم فهو امر اطر  
المجازات في عرفهم فيجوز اخذه فيه الثاني ان التعريف انه منقضى  
لانه يصدق على القضية المركبة المتعارضة لعلها او على نقيضها وليس  
بقياس وجوابه ان لا يتم صدقه عليها اما اولها لان المركبة يلزم آخ قولان لان  
عقل المركبة مركب والقياس هو الذي يلزم منه قول واحد لا قولان كما ان  
اليه واما الثاني فلان القياس اقل مولف وهذه القضية لا تسمى اقوالا بل  
قولا واحدا مولفا من اقوال فلا انتفاء من فان قلت يلزم ان يكون مح معني  
التعريف انه اقوال مولف من اقوال يكون قوله من اقوال مستندا كما قلت  
لا يتم هذا اللزوم اذ كون المراد بالقول الاقوال لا يستفاد من مجرد ذكر القول  
وانما المستفاد من مجرد ما يعبر به والقول الواحد الجزئي بل التقيد ايضا  
وانما المستفاد ذكر من وصفه بالمولف من اقوال فقولنا القياس اقوال  
مولف اخذنا حاصل المعنى فلا استغناء الثالث ان المترجم بوارسها المتقدم  
العبري يصدق على مجموع التعريف وليس بقياس وجوابه ان المترجم  
ح يكون ثلث مقدمات القياس في التحقيق لا يكون مركبا الامر معتدتين  
والصحيح سلك سبيل التحقيق فاراديا اقوال العقولين فقط فلا ان كان  
وفي نظر ولما قيل ان يقول هذا التعريف منقضى لانه لا يصدق على الاشكال  
الغير المعنى الانتاج كالشكل الرابع مثلا فتدبر وهو اي القياس قياسات  
اما ان لا يكون النتيجة او قضاها مذكورة فيه باقوال فهو اقتراني وسمي بها  
فيه من اقتران الحد وكقولنا كل جم مولف اما من التوليدي  
والصورتين الجسميتين النوعية او من اجزائه لا تجري على اختلاف



مذهب الحكماء المتكلمين وكل مولف محدث اي محتاج الى غير ذلك من محدث  
 وهذا هو النتيجه وليس بمذكور في القياس بالفعل لاهو لا يقتضيه وان كان  
 مذكورا فيه بالقوة لانه مادته وان يكون احديها مذكوره فيها بالفعل ولكن  
 في ذلك ان يذكر طرفا النتيجه او يتيمها فيه بالترتيب الذي فيها فهو استثنائي  
 وسمي به لاشتماله على ارادة الاستثنائي اعني لكن كقولنا ان كانت الشمس طالعه  
 فالنهار موجود لكن الشمس طالعه فالنهار موجود وهذه القضية هي النتيجه  
 وقد ذكرت بالفعل في القياس ونقول لكن النهار ليس بموجود فالشمس  
 ايست بطالع وهي النتيجه وقد ذكرنا قبضا اعني الشمس بطالع بالفعل فيتم علم  
 ان القياس الاقتراضي الحمل السارح لا يحل له شي من هذه وثلاثة موضوع  
 المطر ومحلوله والمكرر بينهما ما يعلم بثبوت المحمول للموضوع او بغيره وهذا  
 المكررين المقدمتي القياس اي الاقتراضي الحمل السارح لا بالاشتغال  
 بحيث لم يجعل جزء من المقدمتين بل بوجه بحيث يجعل جزءا منها واما وقوع  
 التكررين بينهما ما ان قد يتبع اول جزء من الاول واما من الاخرى مثلا فينتشف  
 عند بيان التيم المكرر باسمه وسمي هذا كونه هذا اي طرفا من موضوع او  
 محمول او متوسط بين طرفي المطر كالمولف في المثال المذكور فان قلت  
 قد لا يتوسط بينهما بل قد يتوسطان بينه كما في الشكل الرابع قلت هو متوسط  
 بينهما في جميع الاشكال سمي وان لم يتوسط في بعضها صورته على ان تسميه  
 المتناوبه في وجهه بشي لا يتوقف على ثبوت المتناوبه بين ذكر الشيء وبين كونه  
 تلك الامور بل يتوقف على ثبوتها بغيره وبين بعضها كما سبق مرارا وموضوع  
 المطر سمي هذا لما مر اسفرا لانه اقل افراد فيه والاكثر اكبر والقضية التي جعلت  
 جزا القياس او الحجة تسمى مقدمه لتقدمه على النتيجه من قدم اللازم او المتحرك  
 كأنهم ارادوا المبالغة في تقدمه على النتيجه فجعلوها كأنها تقدمت قبلها عليها  
 فاشتقوا

وهو لا يتوقف على ثبوتها بغيره  
 من المحمول في المثال المذكور

فاشتقوا لها ذلك الاسم والمقدمه التي فيها الاصغر تسمى صغرى لانها صاحبه الاصغر  
 والمقدمه التي فيها الاكبر تسمى كبرى لانها صاحبه الاكبر والصغرى لاشتمالها على موضوع  
 المطلوب الذي هو اشرف من المحمول اشرف من الكبرى واقتضيان الصغرى  
 بالكبرى بحسب الكيف والكم يسمى قريبه وضربا لما فيه من معنى القرب والعرب وهي  
 التاليف من الصغرى والكبرى يسمى شكلا تشبيها لما بالجميع الجمعي المشابه شكلا  
 فقد يحد الشكل مع اختلاف القرب كما في القرب والشكل الاول وقد يعكس  
 كما في الموجبين الكليتين من الشكل الاول والثاني والثالث والاشكال الاربعه  
 لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى كالمولف  
 في المثال ان بق فهو الشكل الاول وان كان بالعكس بان يكون الحد  
 الاوسط موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى كالانسان في قولنا كل انسان  
 حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق فهو الشكل الثاني  
 وانا جعل الشكل في اشرف مقدميه وهي الصغرى والثالث والثالثا لانه  
 له في احسن مقدمته وهو الكبرى والرابع رابعها لانه لغيره في كلتا المقدمتين  
 وايضا يتيقن الاول المطالب الاربعه اعني الوجه الكلي والاشكال الكلي والاشكال  
 الجزية والاشكال الجزية والثاني ان البتين لان الموضوع والثالث الموجبين  
 لا الكليتين والكلي وان كان سالبا اشرف من الجزية وان كان موجبا  
 لانه انتفع في العلوم وادخل تحت الضبط من الجزية فعلم ما هو وجه الترتيب بين  
 الاشكال من الثالث والرابع وثانيا لا يقال الجزية الذي لا انتفع له ولا ضبط  
 هو الحقيقي البار في بحث الالفاظ والذي نحن بصدده ليس بل هو الذي  
 حكم فيه على بعض افراده وهذا لانه لو فهمت من اشتراك اللفظ لانه  
 ايضا لا يضبط ولا ينتفع بالضبط والنتع واعلم ان الانتاج كل شكل شوطا  
 فاشتقوا الاول ايجابا للصغرى وكليه الكبرى والثاني في اختلاف مقدمته

على ان يتبع في الاشكال المذكور  
 من المحمول في المثال المذكور



بالإيجاب والتلب كما سيحكيه الكبير في ثلاث الجباب الصغرى وكيفية القوتين  
والرابع إيجاب القوتين مع كيفية إحداهما والبراهين اقيمت على هذا الدعوى  
في الكتب الآن المقصود قد اجل بل اخرجت ترك هذه المنايل فاطل بالبراهين  
فقال فلهذه المذكورات مهن من الاشكال الاربع المذكورة في المنطق والشكل  
الرابع منها بعيد عن الطبع جدا يحتاج في بيان استلزامه لطيفة في المنة  
ربما كانت أكثر مما يحتاج اليه في تحصيل تلك النتيجة ابتداء من غيره ولذلك انقطع  
الفارابي كما قيل والشيخ عن الاعتبار وبعضهم كصاحب المواقف عن القضية  
والذي له عقل سليم وطبع متفتح لا يحتاج الى رد اشكال الثاني الى الشكل  
الاول لانهم في بادى النظر ان شيئا اذا ثبت الامر والنتيجة اخرى تحقق عن  
بين الامر من سلب فلا يحتاج الى الرد بخلاف الثالث والرابع وانما يتبع  
الشكل الثاني عند اختلاف مقوميه بالإيجاب والتلب اذ لو اتفقت فيه  
فيها لزم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس الوارد على  
صورة واحدة تارة مع إيجاب النتيجة واخرى مع سلبها وهذا يوجب على القياس  
لا يتلزم لانه لا يفي بمقتضى صور المادة لا استلزامه لاختلاف مقنن في الذات  
اما لزوم الاختلاف عند إيجاب المقدمتين فكقولنا كل ان نهيوان  
وكل ناطق ذو كل فرس حيوان والحق في الاول الايجاب في الثاني التلب  
واما لزوم عند سلبها فكقولنا الاشياء من لاثان بحجر ولا شيء من الفرس امر  
من الناطق بحجر والحق في الاول التلب وفي الثاني الإيجاب قال صاحب  
الطوالم وعند ان يتخذ زمان التلب الإيجاب او يكون احدهما ديا لانه لا يمكن  
لم يحصل الانتاج بحول صدق المفارقة على موصوف واحد وتلبيه في وقتين  
منصوص القياس في الشكل مختلفين مع انه لا يمتنع والا لانتج سلب  
الشيء عن نفسه وهو محال القول كل فمر متحقق وقت حلول الارض بينه

وبين

وبين الشمس والاشياء من القمر بمختلف وقت الترتيب مع انه لا يمتنع لاشياء من القمر  
العام قلت لاحاجة الي هذا الشرط بعد شرط تكرار الحد الاوسط اذ لو لم يتكرر  
زمان التلب الإيجاب في هذا الشكل كان الحد الاوسط منتزعا الى حد طرف  
السطح في زمان والى الاخر في لغيره والشيء الذي في هذا الزمان يترك في ذلك ضرورة  
كالمتحقق وقت حلوله والمتحقق وقت الترتيب مع انه لا يكون الحد الاوسط  
تكرار لا يقال الانتاج هذا الشكل كما مر شرطان فلا يابى له تخصيص احدهما  
بالمذكور لانا نقول ان قربة من الطبع وعدم احتياج الى ارتداد الى الاول  
انما شامرا من الشرط المذكور والتنبيه عليه فايده تخصيصه بالذكر وهو النتيجة  
الرابعة والفعل يقتضي ان يكون ستة عشرة حاصلة من هذه الصغريات  
المحصورة الاربع في الكبيريات كذلك لان احد الشرطين المتقطعتان والاربع  
فبقي اربعة اضرب وعليك بان تخرج الامثلة والشكل الاول من بين الاشكال  
الاربع هو الذي جعل معيار العلوم النظرية وميزانها دون غيره من  
الاشكال الباقية لكونه على الطبع منزهة هاهنا مع ضرورة لجعل دستور  
اي قانونا يستنتج منه المبدأ كليا موجبا او سالبا او جزيا كذا ذكره في  
اليه الاشكال الباقية عند الاحتياج بمرتبة الثاني والثالث الى بعكس احدي  
مقدمة مية والرابع بعكس كلتا مقدمتيه وهو به النتيجة اربعة ايضا لانه  
سقط من الاخرى الستة عشر بسبب الشرطين المذكورين على ما عرفت  
الاشياء عشر صغريات في اربعة الخواص موجبتا كليات ينتج من كيفية  
كقولنا كل جسم سلف وكل مولد محدث فكل جسم محدث الضرب  
الثاني الكليات والكبرى يتالاه ينتج سالبه كليات كل جسم مولد  
ولا شيء من المولد بعدم فكل جسم ليس بقديم اي فلا شيء من الجسم بقديم الغرب  
الثالث موجبات والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية



لعله  
للجسم

كقولنا بعض الجوع مولف وكل مولف حادث فبعض الجوع حادث الرابع  
 موجب جزية صغرى وسالبة كلية كسرى ينتج سالبه جزية كقولنا بعض الجوع  
 مولف ولا ينبغي من المولف بقديم فبعض الجوع ليس بقديم فكل من كل ضرب عنه  
 ينتج مطلقا من المطالب ربه وعلم ايضا ان النتيجة تتبع اخس المتقدمين  
 كما وكيفا ولقد لاحظ في هذا الترتيب شرف ضرب القياس والنتيجة  
 الاشرف فالاشرف والقياس الاقتراني من جهة تركبه من النوع القضايا  
 تحت اقسام لانه اما من جملة كاسر وعامة المتقدمين من النطقيين  
 لم ينتجوا الا لهذا الختم فمحمولة لا يكون الامن الحمليا وان الشطية لا تكون  
 الاستثنائية كذا في الاشارات واما من متصلين كقولنا ان كانت  
 طالع فالنار موجود فان كان النار موجودا فالارض مصيبة ينتج كقولنا  
 ان كانت الشمس طالع فالارض مصيبة اذ علم ان طلوع الشمس متلزم  
 لوجود النار المستلزم لاضاء العالم والمتلزم المستلزم متلزم لفكر  
 الشيء واما من متصلين كقولنا كل عدد امار زوج اي قابل الانقسام  
 بمقتا ويبر او فردا اي غير قابل له وكل زوج امار زوج او زوج الفرد  
 لانه ان قبل الشصيف مرة واحدة فقط كالعشر فهو زوج الفرد وان  
 قبله اكثر من مرة واحد فان انتهى تنصيفه الى الواحد كاربعة فهو زوج  
 الزوج وان لم ينته اليه كالعشرين فهو زوج الزوج والفرد فعل ان  
 تثليث هذه المنفصلة او لم يرتقيتها كما فعله المصنفين ينتج قولنا كل عدد  
 فهو امار زوج او زوج الزوج او زوج الفرد لان العدد في هذا القياس  
 ردد هو بين قسامين واحد هما بين اخرين فحصل ثلاثة اقسام فيصدق  
 النتيجة القاسمة اياها قطعا واما من حلية ومنفصلة كقولنا كل ما كان  
 هذا انسان فهو جوع لانه متى انقضى اللزوم بين شي والصادق عليه الفرد

كلا

فهو حيوان وكل حيوان جوع  
قولنا كل ما كان هذا انسانا

كما يصرف على كل افراد ذلك الصادق ينتج ذلك الشيء واما من حلية ومنفصلة كقولنا  
 كل عدد امار زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمقتا ويبر ينتج قولنا كل عدد  
 امار فرد او منقسم بمقتا ويبر لانه قد اخذ في الحلية ما يتكوى لاحد المعادين  
 فهو معاندا لغيره واما من منفصلة ومنفصلة كقولنا كل ما كان هذا انسانا  
 فهو حيوان فكل حيوان امار ابيض او اسود ينتج قولنا كل ما كان هذا انسانا  
 فهو امار ابيض او اسود لانه متى انقضى اللزوم بين المقصود قين والنتج  
 اللازم الى الاقسام فبالضرورة ينتج اللزوم فلهذه هي الاقسام الستة الاقترانية  
 التي ذكرها المصنف على سبيل الاجاز وللهذه الاقسام اخوات اخى ومباحث  
 كثيرة مذكورة في المطولات واما القياس الاستثنائي فاقسامه عشرة  
 لان الشطية اما ان تكون متصلة او احدى المتصلة الثلاث فالشطية  
 الموضوعية في ان كانت متصلة كقولنا كل ما كانت الشمس طالع فالنار وجود  
 فالاستثنائية المتقدم كقولنا لكر الشمس طالع ينتج حينئذ كقولنا النار  
 موجود لا مستلزم وجود اللزوم وجود اللازم والا فلا لزوم واستثنائية  
 نقض التالى كقولنا لكر النار ليس بوجود ينتج نقض المتقدم كقولنا  
 الشمس ليست بطالع لا مستلزم عدم اللازم عدم اللزوم والا فلا لزوم  
 انعكاس لجوان ان يكون اللازم اعم كما في قولنا كل ما كان هذا انسانا  
 كان حيوانا فلا يلزم من وجوده وجود اللزوم ولا من عدمه عدم اللازم فان  
 قيل الانعكاس صحيح ايضا فيما اذا امتد وبين كما في طلوع الشمس ووجود النار  
 قلت ذلك باعتبار المادة ولا اعتبار له او باعتبار ثبوت اللازم فكل منهما  
 لازم ولزوم وان كانت منفصلة حقيقيه كقولنا داما اما ان يكون هذا  
 العدد زوجا او فردا فاستثنائية عين احدى الجزيتين كقولنا لكر زوج او  
 لكر فرد ينتج نقض الاخر كقولنا انه ليس بفرد او ليس بزوج لان وجود احد

والمراد بلان الحيوان واللزوم الان



المتغايرين صريحا يتلزم عدم الازدواج والافلاما ند في الصدق والتثبت  
 نعتنا احدى كقولنا لكنه ليس بزوج او لكنه ليس بغير زوج غير الازدواج  
 كقولنا انه فرد وان زوج لان احد المعاندين كذا يتلزم وجود الاخر والافلاما  
 معاندين في الكذب وان كانت معاندا اجمع فكان اول فقط وان كانت مانعة الخلقا كانت  
 فقط فمنه هي الاقسام العشرة المنقحة والاقسام العقيمة ان قطعت ستة اشان  
 من المتصل واربع من مانعة اجمع والخلق **الباب الخامس** البرهان وهو  
 قياس مولف من مقدمة يقينية بديهية او مكتوبة ويجوز ان يولف البرهان  
 من عدة متبين بديهيتين او مكتوبتين او مختلفتين باليقين هو الادراك  
 الجازم المطابق للثابت فالادراك مثل انواع العلوم ويخرج القيد الثاني  
 الظن والشك والوهم والثالث الجهل المركب والرابع التقليد المطابق  
 فقولنا قياسا من يتينا والاصناف الخمس وقوله مولف ذكر ليعلم ان  
 قوله من مقدمة يقينية وهو من متعلقات من البرهان عن تلك الخمس فان  
 قلت البرهان قياسا اخذ القياس في تعريفه يوجب التكرار كما في قوله لان  
 حيوان ناطق واخذ المفترضا فيه يوجب الدوراد المقدمة ما جعلت من القياس  
 والحجج من موقوفه على معرفة فلو توقفت معرفة على معرفة كذا لا يشبه  
 قلت ان البرهان قياسا مخصوص اعني انه صنف من اصناف القياس لان  
 فهو بمنزلة قولك الرومي ان من موصوف بكذا فلا تكرر ولواريدان هذا القياس  
 المخصوص اعني البرهان يتوقف معرفة على معرفة المقدمة على ما ذكرنا في  
 سلماء ومنعنا توقف معرفة على معرفة هذا القياس المخصوص بل على  
 اعم منه وهو مطلق القياس ولواريدان مطلق القياس يتوقف معرفة  
 على معرفة المقدمة منناه كيف ومطلقة قد عرف بالا يتوقف على معرفتها  
 فلا دور ايضا فان قلت فقدم التعريف فلم ذكر قوله لانتاج اليقين قلت

توضيح

توضيح ماهية البرهان بذكر خاصية اخرى لانه هو غاية البرهان وغاية الشيء  
 وخاصية واليقينية المذكورة هاهنا اقسام ستة احوها اوليات وهي  
 ما لا يخالف الفطن عنها بعد تصور الطرفين وملاحظة النسبة بينهما كقولنا الرومي  
 نفس الاثنين والكل اعظم من الاثنين اي جزية فمن يقول يمكن ان يكون  
 الكل اصغر من الجزء كذا يدعي النسبة الى راس المزوخر انه كالحمل مثلا فهو يتصور  
 معني من الكل والجزء الثاني شاهدة وهي ما يحكم فيه العقل نحو الظاهر  
 وتسمى محسوسات وهي كقولنا الشمس مشرقة في المدرك بالسمع والتأخر  
 في المدرك باللمس او بالبطر وتسمى عدييات واعتبارات كقولنا ان لنا  
 نقاد لنا خوفا ونفسا ثم ان الاحكام المحيية كما هي فان القوة الالاهية مثلا  
 لا تنكر ان هذه النار محرقة وتلك داما الحكم كل نار محرقة فتستفاد من الاحكام  
 بحجيات كثيرة مع الوقوف على العلة فلعل الاقسام الخمس بعد التوقف ليعتبر  
 العقدة الكلية من المبدأ العليا من الثاني مجربات وهي ما يحكم به العقل  
 بوارسطة الخمس مع تكرار الاقسام وتتم على قياسا وتوضيح كقولنا  
 الشجيرة يتهل الصفر وهذا الحكم بعد تكرار الاقسام من شتمل على ان دامي  
 الوقوع او كثرية وكل ما شانه هذا فله سبب فينتج هذا له سبب فيحصل  
 اليقين بلا شك وكذا في جميع موارد المجربات والاربع حدسيات وهي  
 ما يحكم به العقل بوارسطة الخمس وهو شئ من المبدء والمطرفة وشتمل على  
 الامرين المذكورين اعني تكرار الاقسام والقياس الخفي كقولنا انو القمر  
 مستفاد من نور الشمس فانه قد تكرر بها من الشمس بانه تختلف اشكاله نور  
 القمر باختلاف اوضاعه من الشمس قريبا وبعدا فان قلت فيما يعرف بينهما  
 وبين المجربا قلت بان السبب في المجربات معلوم السببية بمجرى الماهية  
 فذلك كان القياس المعادن لافيا سا واهدا كما اثرا اليه والسبب في



الحديث معلوم السببية والماهية معاً فكذلك كان المقارن اقية مختلفة حيث كان  
العقل في ماهياتها والخامس متواترات وهي ما يحكم به العقل بمراتبه اخبارات  
اشخاص تخيل بقايتهم على الكذب فيشتمل على تكرار وعلى احكام السمع والقياس  
واحد حتى كقولنا رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعي النبوة فظهر المعجز على يده  
المباركة فانه لما سمع منه بعد اخري واقترن به انه كلام صمد عن اشخاص لا  
يجوز تراطمهم على الكذب وكل ما كان كذلك فضموا يمينين حصل اليقين بل  
عزيز ولا يعتبر في الخبرين عدد معين كالحكمة او الاثني عشر او العشرين  
او الاربعين او الستين كما قال لك بعض فان ذلك ما يختلف بحسب الوقائع  
والاشياء من الصناعات مبلغة يقع معه اليقين فاذا حصل تقدم العدد فان  
قلت انها الحريات يشتمل كلامها على تكرار الاحكام والقياس والحد حتى فالزرق  
بينها قلت هو انما لا يحتاج من الحواس الا الى السمع والحركات لا يحتاج اليه  
وان من قضاياها سائر ما مما اي تكرر ولا تشكك عنها ولا فالظواهر المتقنة  
بافيتهم كذلك والتحقيق انه ربما يكون قضيه يتلزم بصور طريقا قياسا يجب  
الحكم بينهما ويسمي اثباتا قضيا قياسا سائر ما مما ونظيره القياس كقولنا  
الاربعة زوج بسبب سط حاضري في الزهر وهو الانقسام بمقتضى ودين  
خانة اذ تصور طرفا قولنا الاربعة زوج علم الاحكام ان الاربعة ملزوم للمقتضى  
بمقتضى ودين وهو ملزوم للزوج فيحصل هاهنا قياسا جلي من الشكل الاول  
عن جزية الاول اي كل اربعة منقسم بها وكل منقسم بها زوج فكل اربعة زوج فان  
قلت فلم تعدت هذه القضايا من الضروريات مع انها محتاجة اليه في الفكر والفكر  
قلت الفكر عبارة عن مجموع الحركات على ما سبق في صدر الكتاب والحركة  
الثانية التي لترتيب المبادي موجودة هاهنا الا ان الحركة الاولى عتقية اذ هي  
لتحصيل المبادي وهي للزوم تصور الاطراف حاصله ولا احتياج لتلك

القضايا

القضايا الى الفكر لان الاحتياج اليه في الاستدلال لا يحتاج اليه في الحكم ولما اذا  
الفكر بترتيب الامور والنظم فيحتاج اليه فيكون في عددها من الضروريات  
اشكال ثم ان ترتيب اليقين المذكور على هذه الوجه يطابق ترتيب الشيخ  
في اشارة مطابقة الفعل بالفعل ووجه الاستدلال من بينه هو الاول اذ لا يثبت  
منها بعد ضرورات الاطراف الا ما ضمنه الغيرة كالبطلان والصبي او مؤنس  
الغطرة بالعقائد المضادة لما تبعض الجاهل والعوام ثم المحسوسات ولا يحتاج  
فيها الا الى الحس ثم الحجة باعتبار انضباط القياس للمقارن لها ثم الحديث  
باعتبار حيزها معلوم السببية والماهية معاً ثم المتواترات ثم قضاياها في علمها  
معها اذ المتواترات لا يحتاج اليه قياسا يحصل منه ويكون مبدأ الخلاف تلك  
القضايا فانها تحتاج اليه ولا يخفى ان الشك الذي ليس الا الاوليان واما  
شك الباقي فاجاب بالاعتبارات وذلك ذكر صاحب المواقف تلك القضايا بالاعتبارات  
وقبل المشاهدات وحسن الاعتبار على ما لا يخفى على المحصل واعلم ان الحركات  
والحركات والمتواترات وان كانت حجة للشخص مع لغة لكنها ليست حجة على غيره  
الاذا شاركه في الامور المقتضية لها من الحجة والحس والتواتر وان التبع من  
اليقين والوهيات في المحسوسات كقولنا كل من جهمه فان الوجه حكمه في الامور المحسوسة  
صادق والعقل بصيغة فيه فلهذا السبع من الضروريات التي هي المبادي الاول  
وان الثاني هي المقدمة اليقينية النظرية ولم يذكرها المعاصرات ان تبع فلا نقامه  
على الصلوك كافي المحسوسات وعزوه كافي المعقولات واما الثاني فلا بد من  
المبادي الاول بل من الثاني وما فوقها غرضه ذكرها الباب الثاني  
المجمل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة والمقدمة المشهورة قضاياها بعد  
تطابق اراء الحكماء على الاصح ان الاربعة حسنة او اربعة اكثر كقولنا الاربعة واحد  
او اربعة اقل من خمسة كقولنا الاربعة مستحيلان الباب السابع





الخطابة وهو قياسي مولف من مقدما مقبولا من شخص معتقد فيه <sup>ولي</sup>  
 والمأخوذ من الانبياء يعيد اليقين عند المتكلمين بعيدا عما علم انه اخف عنهم وهم  
 عامدون الى ذلك القول يبيون بالعقل وهذا هو الحق او من مقدمات  
 منطقية اي معتقدية اعتقادا راسخا سوا طابق الواقع او القولنا عند  
 التي ب الرب هذا السحاب شتم في الباب الثامن الشعر وهو قياسي  
 مولف من مقدمات تنبسط منها النفس كقولنا الخمر باقوته ريبا له  
 قال الخمر يري فان المدام تقوي العظام وتنشفي القوام وتنقي الترح  
 اي الخزن وتنقبض كقولك العسل مره مفرقة وتسمى تخيلات الباب التاسع  
المغالطة وهي قياسي مولف من مقدمات تسميها بالحق ولا تكون كقولك  
 لصورة الانسان المنقوشة على حجر انها ان دسني ففسط او تسميها بالمقدما  
 المنقوشة وتسمى ثمانية ادم من مقدمات وهي كاذبة كما يقال كل موجود فانه  
 جمع او حال في الجمع وهذه ايضا ان مولف بها الحكيم تسمى ففسط وان قولها  
 جدل تسمى ثمانية كالمغالطة مخمورة في الفسطة والمناغية والعمدة من هذه  
 الصناعات الخمس هو البرهان لا يجر لان الفرض المقدي من الاقضية هي  
 العقائد الحقة الثابتة وهي لا يحصل الا بالاعتبار الافاضل بل الصناعات الثلاث  
 الاول العمدة التي اشير اليها بقوله تعالى ادع الي سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة  
 بالي هي احسن وقابله المغالطة تغليب الخصم والاعتراض من تغليب ايا ومربته  
 البسطة على ان تنافي ان يغلب ويتغلب من ان يغلب والشعر ان كان مقيدا  
 للحواص والعوام فان الناس في باب الاقناع والاجام اطوع للتخييل <sup>للتقدي</sup>  
 الا ان مطاره على الاكاذيب وقيل احسن الشعر الكذب فلا يليق بالصادق المصدق  
 كما يشهد بقوله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له وليكن هذا اخر رساله وذلك  
 اخر ما شرعته من معتصم بالله القوي القادر وموفقا لعلية كل اول والله  
 تحت هذه الرساله والعهده  
 والسلام على من سمع  
 بمذمباته







كل ٢

كل ٢ ب و كل ١

كل ٢

كل ٢ ب و كل ١

كل ٢

كل ٢ ب و كل ١

كل ٢ ب و كل ١

كل ٢ ب و كل ١

كل ٢ ب و كل ١

كل ٢ ب و كل ١

بعض ا

كل ٢ ب و كل ١

كل ٢ ب و كل ١

كل ٢ ب و كل ١

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد  
الطاهر الطيب  
الطاهر الطيب  
الطاهر الطيب

بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة في المنطق تصنيف الشيخ موفالدين

بسم الله عند ذكرها في بعض نسخ البروضه في الاصول فقال رحمه الله  
علم المراد من العقول يتصرف في الحد والبرهان وذلك لان ادراك  
العلوم على ضربين ادراك الذوات المفردة كعلمك معنى العالم والحادث القديم  
والثاني ادراك نسبة هذه المفردات بعضها الى بعض نقلاً واثباتاً فانك تعلم اولاً  
معنى العالم والحادث القديم مفردة ثم تنسب مفرداً الى مفرد فتنسب الحادث  
الى العالم بالاثبات فتقول العالم حادث وتنسب القديم اليه بالنفي فتقول العالم  
ليس بقديم فالضرب الاول يتكامل التصديق والتكذيب فيه اذا لا ينطوق الا  
الى خبر واحد ما يتركب منه الخبر مفردان والضرب الثاني ينطوق اليه  
التصديق والتكذيب وقد سمي قوم الضرب الاول تصوراً والثاني  
تصديقاً وسمي اخرون الاول معرفة والثاني علماً وسمي النحويون الاول  
مفرداً والثاني جملة وينبغي ان يعرف البسيط قبل مركبه فان لا يعرف  
المفرد كيف يعرف المركب ولا يعرف معنى العالم والحادث كيف يعرف  
لذا العالم حادث ومعرفته المفردان قسمان اولي وهو الذي يورث  
معناه في التفسير من غير بحث وطلب كالموجود والنفي ومطلوب وهو الذي يدل  
اسمه منه على امر جلي غير مفصل والضرب الثاني قسمان ايضا اولي وهو الذي  
كالضرورة وان ومطلوب كالنظر بان فالمطلوب من المعرفة لا يقتصر الا  
بالحد والمطلوب من العلم لا يقتصر الا بالبرهان فلذلك قلنا مدارك العقول

بمختصر

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة في المنطق تصنيف الشيخ موفالدين  
بسم الله عند ذكرها في بعض نسخ البروضه في الاصول فقال رحمه الله  
علم المراد من العقول يتصرف في الحد والبرهان وذلك لان ادراك  
العلوم على ضربين ادراك الذوات المفردة كعلمك معنى العالم والحادث القديم  
والثاني ادراك نسبة هذه المفردات بعضها الى بعض نقلاً واثباتاً فانك تعلم اولاً  
معنى العالم والحادث القديم مفردة ثم تنسب مفرداً الى مفرد فتنسب الحادث  
الى العالم بالاثبات فتقول العالم حادث وتنسب القديم اليه بالنفي فتقول العالم  
ليس بقديم فالضرب الاول يتكامل التصديق والتكذيب فيه اذا لا ينطوق الا  
الى خبر واحد ما يتركب منه الخبر مفردان والضرب الثاني ينطوق اليه  
التصديق والتكذيب وقد سمي قوم الضرب الاول تصوراً والثاني  
تصديقاً وسمي اخرون الاول معرفة والثاني علماً وسمي النحويون الاول  
مفرداً والثاني جملة وينبغي ان يعرف البسيط قبل مركبه فان لا يعرف  
المفرد كيف يعرف المركب ولا يعرف معنى العالم والحادث كيف يعرف  
لذا العالم حادث ومعرفته المفردان قسمان اولي وهو الذي يورث  
معناه في التفسير من غير بحث وطلب كالموجود والنفي ومطلوب وهو الذي يدل  
اسمه منه على امر جلي غير مفصل والضرب الثاني قسمان ايضا اولي وهو الذي  
كالضرورة وان ومطلوب كالنظر بان فالمطلوب من المعرفة لا يقتصر الا  
بالحد والمطلوب من العلم لا يقتصر الا بالبرهان فلذلك قلنا مدارك العقول



منقسم الى عام لا اعم منه كالجوهر ينقسم الى جسم وغير جسم والجسم ينقسم الى نام وغيره  
والنامي ينقسم الى حيوان وغيره والحيوان ينقسم الى اديبي وغيره والخاص لا اخص  
منه كالانسان ولا اعم من الجوهر الالموجود وليس بذاتي ولا اخص من الانسان  
الا الاحوال العرضية من الطول والقصر والشيوخة ونحوها والفصل ما يفصله  
عن غيره ويميزه به كالاحاساس في الحيوان فانه يشارك الاجسام في الجسميه  
والاحساس يفصله عن غيره فيشرط في الحد ان يذكر الجنس والفصل معا  
ويبغى ان يذكر الجنس القوي ليكون اذل على ماهيه فاكل اذا اقتضت  
على ذكر البعيد بعد ذلك وان ذكرت القريب معه كركب فلا تقل في حد الادبي  
جسم ناطق بل حيوان ناطق وقل في حد الخمر مشروب مسكر ولا تقل جسم  
مسكر ثم ينبغي ان تقدم ذكر الجنس على الفصل ولا تقل في حد الخمر مشروب  
مشروب بل بالعكس وهذا لو ترك تشوش النظم ولم يخرج عن الحقيقة اذا  
كان للحدود ذاتيات متعددة فلا بد من ذكر جميعها ليحصل بيان ماهية  
ويبغى ان يفصل بالذاتيات ليكون الحد حقيقيا فان عتود ذلك على كفا عدل  
الى اللوازم لكن يصير مشوها واكثر الحدود رسميه لعسود ذكر الذاتيات  
واحتراز من اضافة الفصل الى الجنس فلا تقل في حد الخمر مشروب مشروب  
فيصير لفظا غير حقيقي وان بعد من هذا ان يجعل مكان الجنس شيئا كان  
وزال فنقول في الرومان خشب محترق فان الرماد ليس خشب واما  
الحد الرسمي فهو اللفظ الشارح للشيء بتعديده او صافيه الذاتيه واللازم  
بحيث يطرود وينعكس كقولنا في حد الخمر ما يعقد بالزبد يستحيل  
الى الجوهره ويحفظ في الدن يجمع من عوارضه ولوازمه ما يساوي تحمله  
الخمر بحيث لا يخرج منه خمر ولا يدخل فيه غير خمر واجتهاد ان يكون  
اللوازم الظاهره للمعروفه ولا تحد الشيء باخفى منه ولا يمتثل في الحقا ولا تحد  
شياء تنفي ضده فنقول في الزوج ما ليس بفرد وفي الفرد ما ليس بزوج فيرد

الامر

الامر ولا يحصل بيان واجتهاد في الانجاز ما استطعت فان احتج بطلانها  
ما هو انشد مناسيه للعرض واما الحد اللفظي فهو شرح اللفظ بلفظ  
اشهر منه لقولنا في العقار الخمر من اللبث الاسد ويشترط ان يكون الثاني اظهر من الاول واسم  
الحد شامل لهذه الاقسام الثلاثة لكن الحقيقي هو الاول فان معنى الحد يقرب من  
معنى حد الدار وللدار جهات متعددة اليها ينتهي الحد فتحدد هاذ كرحاها المختلفه  
المتعدده التي الدار يحصور بها مشهوره واذا سال عن حد الشيء فكل ما يطلب العالي  
والخفاتي التي بايلافها تم حقيقة ذلك الشيء وتميزه عما سواه فلهذا لم يسم الرسمي  
واللفظي حقيقيا وسمى الجميع باسم الحد لانه جامع مانع اذ هو مشتق والمنع ولذلك  
سمى التواني حدا اذا لم يحد من الدحول والخروج فحد الحد اذا هو اللفظ الجامع  
المانع واختلف في حد الحد الحقيقي فقل هو اللفظ المفرد لمعنى المحدود على وجه جمع  
ومنع وقل القول الدال على ماهية الشيء وحد قوم بانه نفس الشيء وذاته وهذا  
لا يعارضه بینه وبين ما ذكرناه لكون المحدود ههنا غير المحدود ههنا وانما يقع التعارض  
بعد التوارد على شيء واحد بانه لكون الموجود في الوجود اربع مراتب الاول حقيقة  
في نفسه والثانيه ثبوت مثال حقيقته في الدهن وهو للمعبر عنه بالعلم الثالثه  
اللفظ المعبر عما في النفس الرابع الكايه عن اللفظ وهذه الاربع متوازيه متطابقه  
فاذا المحدود في احد الجانبيين غير المحدود في الآخر فلا يعارضه بینهما ولا يعلم  
**فصل** وزعم اهل هذا العلم ان الحد لا يمنع لتعدد البرهان على صحة فان  
الحد اقل ما يتكرر من مفردين فيحتاج في البرهان عن كل مفرد الى حد ويشتمل على مفردين  
ثم يتسلسل ذلك الى ان يصير الى الاوليان المعالومه صوره لكن قل ما يمكن انما هو  
اليها والنظر وضع للتعاون على اظهار الحق فلا يوضع على وجه لا يمكن اثباته او يحسب  
طريق الاعتراض عليه بالنقض او المعارضة الحد احد فان عجز المستدل عن نقض حد  
المعارض كان منقطععا وان اطلاق حده مثاله قولنا في حد الغضب  
اثبات البعد العاديه على مال الغير فربما قال الحنفى لان هذا هو



حد الغضب قلنا هو مطرد منعكس فما الحد عندك فيقول ان ثابت البد  
العادية المزبلة للبد المحقة قلنا يبطل المعاد بالغايب والغايب  
فانه غايب يضمن للمالك ولم تنزل اليد المحقة فانه كما نزل  
**فصل في البرهان** وهو الذي يتوصل به الى العلوم  
النصديقية المطلوبة بالنظر وهو عبارة عن اقوال بل مخصوصة الفت  
تاليا مخصوصا بشرط يلزم منه راي هو مطلوب الناظر وتسمى هذه  
الاقوال بل مقدما و يتطرق الخلل الى البرهان وجهه المقدمات تارة  
وجهه التركيب تارة ومنهما تارة على مثال البيت المبني تارة بخلاف  
الحيطان وانخفاض السقف الى قريب من الارض وتارة لشعاع  
اللبان او رخاوة الجذوع وتارة لهما جميعا فمن يريد نظم البرهان  
يلتزم اولا بالنظر في الاجزاء المفردة ثم في المقدمات التي فيها النظم  
والترتيب واول ما يحصل منه المقدمة مفردان واول ما يحصل منه  
البرهان مقدمتان ثم يجمع المقدمتين فتصوغ منهما برهانا ويتطرق  
كيفية الصياغة **فصل** واعلم ان دلالة الالفاظ على المعنى  
تتصور في المطابقة والتضمن واللدوم كدلالة لفظ البيت على معنى  
البيت والتضمن كدلالة على السقف ودلالة لفظ الانسان على  
الجسم واللدوم كدلالة لفظ السقف على الحائط ان ليس جزوا من  
السقف لكنه لا يتفكر عنه فهو كالرفق الملازم ولا يتعمل في نظر العقل  
ما يدل بطريق اللزوم لان ذلك لا ينحصر في حد اذ السقف يلزم  
الحائط والحائط الاش والاش الارض فلا ينحصر بل يقتصر

فالمطابقة

على الاولين المطابقة والتضمن ثم اللفظ فيقسم الى ما يدل على معين  
كريد وهذا الرجل وحده اللفظ الذي لا يمكن ان يكون مفهوما لذلك  
الواحد والى ما يدل على واحد من اشياء كثيرة تنفق في معنى واحد  
يتسمى مطلقا كقولنا فارس ورجل فان دخلت عليه الالف واللام صار  
عاما يتناول جميع ما يقع عليه ذلك فان قيل فالسما والارض  
والالة والشمس والقمر مدلولها مفرد مع الالف واللام قلنا  
امتناع الشراك لم يكن لوضع اللفظ بل لاستحالة وجود المتشارك  
اذ الشمس في الوجود واحدة ولو فرضنا عموما لم يكن في كل واحد شمس  
كان قولنا الشمس شاملا لكل ثم تنقسم الالفاظ  
الى مترادفة ومتباينة ومتواطئة ومشتركة  
فالمترادفة اسما مختلفة لمشي واحد كالبيت والاسد والعقار  
والخمر فان كان احدهما يدل على المعنى مع زيادة لم تكن مترادفة  
كالسيف والمهند والصادم فان للمهند يدل على السيف مع زيادة  
نسبة الى الهند والصادم يدل عليه مع صفة الحدة فخالف اذ مفهومه  
مفهوم السيف واما المتباينة فالاسما المختلفة المعاني  
المختلفة كالسما والارض وهي الاكثر واما المتواطئة فهي الاسما  
المنطلقة على اشياء متغايرة بالعدد متفقة بالمعنى التي وضع الاسم  
عليها كالرجل ينطلق على زيد وعمرو والجسم ينطلق عليهما وعلى السماء  
والارض لان اتفاقهما في معنى الجسم واما المشتركة فهي الاسما  
المنطلقة على مسميات مختلفة بالحقيقة كالعين للعضو الباص والذهب



و قد يقع على المتضادين كالجليل للكبير والصغير والجون للابيض والاسود والقر  
للحيض والطهر والثقل لليباض والحمره وقد يفرق المشترك من المتواطى  
كالحي يقع على الحيوان والنبات يظن انه من المتواطى وهو من المشترك  
اذ حياه النبات الذي يحصل به نماوه ومن الحيوان الذي يحسن به ويتحرك  
بالاراده فيسمى هذا مشتركها والمختار يطلق على الفاعل على الفعل  
ونزكه فلذلك يصح تشبيه المكره مختاراً ويطلق على من تحكى قدرته في  
استعماله فلا تحرك دواعيه من خارج وهذا غير موجود في المكره فليهم  
هذا وله نظائر في النظريات ناهت فيها عقول كثير من الضعفاء  
فليستدل بالقليل على الكثير **فصل** في سبب الادراك  
يسمى قوة والمعاني المدركة ثلثة محسوسة ومختبلة ومعقولة ففي  
حد ثقل معنى تميزت به عن الجبهة حتى تبصر بها تسمى قوة باصرة ونشروط  
البصر وجود المتبصر قاء البصر شيئا فهو محسوس بحاسه البصر فاذا  
انعدم المتبصر انعدم الابصار ونقيت صورته في دماغه كالنك  
تنظر اليها فيسمى ذلك تخيلا وغيبة الشئ في الابصار ولا ينبغي  
التخيل ولما كانت تحس التخيل في دماغه لا في عينه وادراكه فاعلم ان  
في الدماغ غريزة وصفة تهيأ بها للتخيل تباين بقية الاعضا  
كمباينه العين لها وهذه القوة تشارك فيها الانسان والبهيمة فمما  
راى القدس الشعير نذكر صورته فيعرف انه موافق له متلذذه  
ولو لم تثبت الصورة في خياله لم يبادر اليه ما لم يجربه بالذوق مرة  
اخرى ثم فيك قوة ثالثه تباين البهيمه بها تسمى عقلا محالها القلب  
تباين قوة التخيل اشد من مباينه قوة التخيل قوة الابصار ثم فيك  
قوة رابعة تسمى الفكرة شأنها ان تقدر على تفصيل الصورة التي في

بجمل

صوت

البصر

صوره  
لها

الخيال وتقطيعها وتركيبها وليس لها ادراك شئ احديا اذ اخطر في الخيال  
صوره انسان قد ران يجعلها نصفين نصف انسان ونصف فرس ورثها  
صورا ثانيا يطير اذ تثبت في الخيال صورة الانسان والطيور ان مفرد بين  
والفكره تجمع بينهما كما يفرق بين نصف الانسان وليس لها ان تختص صورة  
لا مثل لها **فصل** الثالث في بين مفرد بين لا يخلو اما ان يسيب  
احدهما الى الاخر بنفي او اثبات كقولنا العالم حادث والعالم ليس بقديم  
يسمى الخويون الاول مبتدأ والثاني خبراً وتسميه الفقهاء حكماً ومحكوماً  
عليه وتسمى الجميع قضيه والقضاي اربع قضيه في عين خويون  
عالم وقضيه مطلقة نحو بعض الناس عالم وقضيه عامه كقولنا كل  
جسم متحيز وقضيه مهمله كقوله تعالى ان الانسان لخيتر  
وربما وضع بعض المتغالطين المهمله موضع العامة كقول الشاعر فعيه  
المطعمون ربوي دليله البر والبر والتعبد فيقال ان اردت كل مطعم فما  
دليله والبر والتعبد ليس كل المطعومان وان اردت البعض لم يلزم  
النتيجه اذ يحتمل ان السفرجل من البعض الذي ليس بربوي **فصل**  
وقد ذكرنا ان البرهان مقدمان يتولد منهما نتيجه ولا يسمى برهاناً  
الا اذا المقدمتان كانتا المقدمات قطعاً فان كانتا منطوقه سميت قياساً  
فقيها وان كانتا متلزمة سميت قياساً جدياً وتسميتها قياساً مجازاً اذ  
حاصله ادراج خصوص تحت عموم والقاس تقدير شئ بشئ اخر  
والبرهان على خمسة اضراب الاول قولنا كل نبيذ مسكر وكل مسكر  
حرام فيلزم منه ان كل نبيذ حرام ضروره متى سلمت المقدمتان  
اذ كل عقل صدق بالمقدمتين فهو مضطر الى التصديق بالنتيجه مهما احضرها  
في الذهن ووجه دلالة اننا جعلنا المتكر صفة للنبيذ ثم حكمنا على الصفه  
بالشعر برضا ضروره يدخل الموصوف فيه ولو بطل قولنا النبيذ حرام



مع كونه متلوا بطل قولنا كل مسكر حرام ثم اعلم ان كل واحد من المقدمتين تشتمل  
على جزوين مبتدأ وخبر فتصير اجزا البرهان اربعة امور منها واحد مكرر  
في المقدمتين فيجوز الى ثلثة اذ لو بقت اربعة لم تشتمل المقدمتان في شيء  
واحد مثل قولنا النبيذ مكر والمغصوب مضمون لم يرتبط احدهما  
بالاخرى ويسمى المكرر علة فانه لو قيل لم حرمت النبيذ قلت لانه مسكر  
ويسمى ما جرى مجرى النبيذ محكوما عليه وما جرى مجرى الحرام حكما وما يشتمل  
على المحكوم علة المقدمة الاولى وما يشتمل على الحكم المقدمة الثانية ولهذا  
الضرب شرطان احدهما ان تكون الاولى مثبتة ولو كانت نافية لم ينتج والثاني  
ان تكون الثانية عامة ليدخل فيها المحكوم عليه بسبب عمومها فلو قلت النبيذ  
مسكر وبعض المسكر حرام لم يلزم تحريم النبيذ الضرب الثاني ان تكون العلة  
حكما في المقدمتين كقولنا لا يقتل المسلم بالكافر لئلا يقتل الكافر غير مكاف وكل من يقتل  
به مكاف ففهما ثلثة معان يقتل مكاف ويقتل به والثالث الكافر والمكرر  
المكاف في فهو العلة وهو الحكم في المقدمة الاولى وخاصية هذا النظم انه لا  
ينتج الا قضيه نافية ولهذا الضرب شرطان احدهما ان تختلف  
المقدمتان في النفي والاثبات والثاني ان الثانية عامة الضرب الثالث  
ان تكون العلة مبتدأ بها في المقدمتين ويشتمل الفقه على نقض ما ينتج  
خاصة كقولنا كل سواد عرض وكل سواد لون فيلزم ان بعض العرض  
لون ومن الفقه كل بر مطعوم وكل بر ربوي فيلزم ان بعض المطعوم  
ربوي الضرب الرابع التلازم ومثاله ان كانت الصلاة صحيحة فالمصلي متطهر  
ومعلوم ان الصلاة صحيحة فيلزم ان المصلي متطهر ونقول ان كانت الصلاة  
صحيحة فالمصلي متطهر ومعلوم ان المصلي غير متطهر فيلزم ان الصلاة  
غير صحيحة ووجه دلاله هذه الجملة انه جعل الطهارة شرطا

لكن

هنا

تكون

لصحة الصلاة فيلزم من وجود المشروط وجود الشرط ومن انتفاء الشرط انتفاء  
المشروط ولا يلزم العكس فلو قال ان كانت الصلاة صحيحة فالمصلي متطهر ومعلوم  
ان المصلي متطهر لم يصح ان قد تفسد الصلاة بامر اخر وكذلك لو قال  
ومعلوم ان الصلاة غير صحيحة لا يلزم منه شيء ان لا يلزم من وجود  
الشرط وجود المشروط ولا من انتفاء المشروط انتفاء الشرط وتحقيقه  
انه مما جعل شيئا لازما لشيء فيجب ان يكون اللازم اعم من الملزوم او  
مساويا له ان ثبوت الاخص يوجب ثبوت الاعم ضرورة وانتفاء الاعم  
يوجب انتفاء الاخص ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص ولا من انتفاء  
الاخص انتفاء الاعم ومثاله اذا قلنا كل حيوان جسم فيلزم  
من ثبوت الحيوان ثبوت الجسم ومن انتفاء الجسم انتفاء الحيوان ولم  
يلزم العكس فلذلك قلنا انه يلزم من صحة الصلاة التطهر ومن انتفاء  
التطهر انتفاء الصلاة ولم يلزم من نفي صحة الصلاة انتفاء التطهر ولا من وجود  
التطهر وجود الصلاة لكون التطهر اعم من الصلاة والله اعلم اما اذا  
كان احدهما مساويا للاخر فيلزم الوجود بالوجود والانتفاء بالانتفاء  
لاستحالة نفيهما وهذا ظاهر كقولنا ان كان زنا المحصن موجودا فالحجم  
واجب ومعلوم ان الزنا واجب فيكون الزنا موجودا لكنه غير واجب  
فلا يكون الزنا موجودا لكن الزنا غير موجود فلا يكون الزنا واجبا وكذلك  
كل معلول له علة واحدة كالحمار السبور والتفيم كقولنا العالم بما  
حلاته اما قديم لكنه حادث فليس تفيم اوله قديم فليس حادثا اوله  
ليس حادث فهو قديم وفي الجملة كل تقيضين ينتج اثبات احدهما نفي الاخر



او نفيه اثبات الاخر ولا يشترط الحصار القضية في قسمين لكن من شرط  
 احدى استيفاء اقسامه اما اذا لم يحصر الحق في قسم فان كانت ثلثة  
 كقولنا العدد مساو او اكثر او اقل فاثبات واحد ينتج نفي الاخرين  
 ونفي الاخرين ينتج اثبات الثالث وابطال واحد ينتج الحصار الحق في  
 الاخرين **فصل** وجميع الادلة في اقسام العلوم ترجع الى  
 ما ذكرناه وحيث يذكر على هذا النظم فهو ما للقصور واما الاهمال  
 احدي المقدمتين ثراهما هما اما لوضوحها وهو الغالب في الفقهيات  
 كقول القائل هذا يجب رحمة لانه زنا وهو محض وتذكر المقدمة الاولى  
 لاشتهارها وهي وكل من زنا وهو محض فعليه الرحمة واكثر ادلة القدر  
 على هذا قال الله تعالى لو كان فيهما اله الا الله لفقدنا فنزل انهما لم يفسدا  
 للعلم به وكذا قوله تعالى قل لو كان معكم اله كما تقولون اذن لا تتعوا الى  
 ذي العرش سبيلا ثم قد يكون الاهمال للمقدمة الاولى وقد يكون للثانية وقد  
 يكونه يترك احدي المقدمتين للتلبس على الخصم وذلك يترك المقدمة التي يعسر  
 اثباتها او يمازعه الخصم فيها استغفالا للخصم واستحالة له حشده ان  
 يصرح بها فينتبه ذهن خصمه على ما زعمه فيها واعادة الفقهها اهمل احدي  
 المقدمتين فيقولون في محرم البند مسكر فما حراما كالخمر ولا تنقطع  
 المطالبة عنه بالمرئى الى النظم الذي ذكرناه ولله اعلم **فصل** اليقين ما  
 اذ عنت النفس للتصديق به وقطعت به وقطعت بان قطعها به صحيح  
 بحيث لو حكى لها عزه اذ خلا لم يتوقف في تكذيب الناقول كقولنا الواحد اقل  
 من الاثنين وشخص واحد لا يكون في مكانين ولا يتصور اجتماع ضدتين  
 ولنا حالة ثابته هو ان يصدق بالشئ تصديقا جزميا لا يتماهى فيه ولا  
 يشعر بنقيضه البته ولو اشعرت بنقيضه عسا اذا عانها للاصغال لكن

ثبت

ثبت واصغت وحكي بنقيضه عز صادق اوردن لكن توقفا عند هذا  
 اعتقاد اكثر الخلق وكافة الخلق يسمون هذا يقينا الا احاد من الناس  
 فاما ما للنفس سكون اليه وتصديق به وهي تشعر بنقيضه او لا تشعر  
 لكن ان اشعرت به لم يفر طبعها من قبوله فهو يسمى ظنا ولا درجات في  
 الميل الى الثبوت والنزاهة لا يحصى فمن سمع من عدل شيا سكنت نفسه  
 اليه فان انضاف اليه ثبوتان زاد السكون السكون حتى يصير يقينا وبعض  
 الناس يسمى هذا الظن يقينا ومدارك اليقين **فصل** الاول الاوليات وهي  
 العقلية المحضة التي قضى العقل بمجرد بها من غير اشتعاع بحس وتخييل كعلم  
 الانسان بوجود نفسه وان القديم ليس بخادث واستحالة اجتماع الضدين فهذه القضايا  
 تصادق من تشبه في النفس حتى يظن انه لم يزل عالما بها ولا يدري متى يحد ولا  
 يقف حصولها على امر سوى مجرد العقل الثاني المشاهدات الباطنة كعلم  
 الانسان بحجوع نفسه وعطشه وما يراحواله الباطنة التي يدركها من ليس له الحواس  
 الخمس فليست حسيه ولا هي عقلية اذ تدركها البهيمه والصبى والاوليات لا  
 تكون للبهائم الثالث المحسوسات الظاهرة وهي المدركه بالحواس الخمس  
 وهي البصر والسمع والذوق والشم واللمس فالمدرك بواحد منها يقيني  
 كقولنا الثلج ابيض والقمر مستدير وهذا واضح لكن يتطرق الغلط اليها  
 ليعوارض كتنطرق الغلط الى الابصار بعد اقرب مفرد او ضعف في العين  
 وحفا في المرئى ولذلك ترى الظل ساكنا وهو متحرك وكذلك الشمس والقمر  
 والنجوم والصبى والنبات هو في النمل لا يبين ذلك واسباب الغلط في  
 الغلط في الابصار المستقيمة بالانعكاس كما في المرآة والانعكاس كما  
 في تراور البلور والزجاج ومنها غير ذلك **فصل** الرابع التجريبات  
 ويعبر عنها باطراد العادات ككون النار محترقة والخبز متبع والماء

ايضا

ما

معا



والخمر منكر والحجرها وهي يقينية عند من جربها وليست هذه محسوسة فان  
الحس نشأ حد حرجا بهوى بعينه اما ان كل حجرها وفقضية عام لا يتأهلها  
وليس للحس الاقضية في عين الحس المس المتواترات كالعلم بوجود  
مكة وبغداد وليس هو محسوس انما للحس ان يسمع اما صدق الخبر فذلك  
الى العقل فهذه الحجة مدارك اليقين فاما ما يتوهم انه منها وليس منها  
فالوهميات والمشهورات وهي اراء محمودة توجب التصديق بها اما مشاهير  
الكل او الاكثر او جملة من الافاضل كقولك الكذب قبيح وكفران المنعم  
والإلزام البرى قبيح والا نعام ومنكر المنعم وانقاذ الهلكى حسن  
فصل في لزوم النتيجة من المقدمات اعلم انك اذا جمعت مقدمات  
نسبت احدهما الى الآخر كقولك النبيذ حرام فلم يصدق بينهما العقل فلا  
بد من واسطة بينهما تنسب الى المحكوم عليه فيكون حكما له وتنسب الى الحكم  
فيصير حكما لها فيصدق العقل فلزم ضرورة التصديق بنسبة الحكم الى  
المحكوم عليه **بيان** اذا قال النبيذ حرام فمنع وطلب واسطة بينهما  
صدق العقل بوجودها في النبيذ وصدق بوصف الحرام لتلك الواسطة  
فنقول النبيذ منكر فنقول نعم اذا كان قد علم ذلك بالخبرة فنقول وكل  
منكر حرام فنقول نعم اذا كان قد حصل ذلك بالسمع فلزم التصديق  
بان النبيذ حرام فان قيل بهذه القضية ليست خارجة عن القضيةتين  
قلنا هذا غلط فان قولك النبيذ حرام غير قولك النبيذ منكر وغير  
قولك المنكر حرام بل هذه ثلث مقدمات مختلفة لا تكذب فيها لكن قولك  
المنكر حرام منقول النبيذ بعمومه قد دخل النبيذ فيه بالقوة لا بالفعل اذ قد  
يخطر العام في الدهن ولا يخطر الخاص فمن قال الجسم متنجس قد لا يخطر  
بباله في الحال التغلب فضلا من ان يخطر انه متنجس فالنتيجة موجودة في إحدى

المقدمتين بالقوة القريبة لا يخرج الى الفعل بمجرد العلم بالمقدمتين بالمتخصص  
المقدمتين في الدهن ووجه وجود النتيجة في المقدمات بالقوة لا بعد ان  
يطرا لنا طرا الى بغلة متنجسة البطن فيظن انها حامل فيقال هل تعلم ان  
البغلة عاقرة فيقول نعم فيقال وهل تعلم ان هذه بغلة فيقول نعم فيقال  
فكيف توهمت حملها فيعجب من توهمه مع علمه بالمقدمتين فان قيل  
فالمطلوب بالنظر معلوم امر مجهول ان كان معلوما كيف يطلبه وانت واحد  
وان كان مجهولا فيم تعلم مطلوبك قلنا هذا يقسم غير حاصر  
بل ثم قسم اخذ وهو اني اعرفه من وجه دون وجه فاني افهم المفردات  
واعلم جملة النتيجة المطلوبه بالقوة ولا اعلمها بالفعل فهو كطلب الايق  
في البيت فاني اعرفه هو بضرورة واجهله به كانه وكونه في البيت افهمه  
مفردا فهو معلوم لي بالقوة واطلب حصوله من جهة حاسه البصر فاذا رايته  
في البيت صدقت بكونه فيه **فصل** واذا استدلت بالعلم على  
المعلوم فهو برهان عليه كاستدلال بالبرهان على المطر وان استدلت  
بالمعلوم على العلم او باحد المعلومين على الآخر فهو برهان دلالة كاستدلال  
كاستدلال بالمطر على الغيم والاستدلال باحد المعلومين على الآخر  
كقولنا كل من صح طلاقه صح طهاره والذي يصح طلاقه فيصح طهاره  
فان احدي النبيختين يدل على الاخرى بواسطة العلم فان احدهما  
تلازم علتهما والاخرى تلازم علتهما وملازم الملازم ملازم **فصل**  
فاما الاستدلال بالاستفاد فهو عبارة عن تصفح امور جزئية ليحكم

فكيف



بحكمها على مثلها كقولنا في الوتر ليس واجب بفرض لانه لو دى على الراحلة والقر  
 لا يودا عليها فيقال لم يقلتم ان الفرض لا يودى عليها قلنا بالامتنع اذا  
 راينا القضا والنذر والاداء لا يودى عليها فهذا محيل يصلح للطهيات  
 دون القطعيات فان حكمه بان كل فرض لا يودى على الراحلة بمنع الخصم اذا  
 الوتر عنده واجب يودا عليها فنقول هل استوفيت حكم الوتر في تصحيد  
 كيف وجدته فان قال وحده لا يودا على الراحلة فاطل اجماعا  
 ثم هو يبطل المقدمة الاخرى على نفسه اذ هي ان الوتر يودا على الراحلة  
 وان قال لم اقصحه فلم يبين الا بعض الاجزا فخرجت المقدمة عن  
 ان تكون عامة فاذا لا يصلح ذلك الا في الفقهيان والله اعلم

هذا تمام المقدمة فليدع الان في اصول وموافاة التوفيق

مستطاع تقاضي في حاشية من حاشية

ولرب ذي ظلم كمنه لظلمه فاقوعه المقذور ابي وقوع  
 وما كان لي الا سلاح القبح وادعية لا تنقي يد روع  
 وهيئات ان ينحو الظلوم وخلفه سهام دعا من قسي روع

مريشة بالهدب من جفن شاه منصلة اطرافها بدروع  
 لعن الولاة عن يونس بن عبيد قال اذا قال العبد اللهم انت  
 عدتني عندك نبي وانت صاحبي عند شدتي وانت ولي نعمتي  
 فقال عبد النفس اذا عر عليها الولد او بهيمة الا اذن عز وجل  
 في اخر اجه لن شالله تعالي